التخلص من التهديد النووي

نحو إجماع جديد بين الشرق
حول أسلحة الدمار الشامل





ترجمة

طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية المساعد
كلية العلوم السياسية- قسم العلاقات الدولية
جامعة الموصل





التخلص من التهديد النووي

نحو اجماع جديد بين الشرق والغرب

حول اسلحة الدمار الشامل

الطبعـة الأولـى

1436هـ - 2016م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

This Stady Was Published in English Language by The institute of East and West Studies

الدراسة صدرت باللغة الانجليزية من قبل معهد دراسات الشرق والغرب

(EWI - NEW YORK)

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2015/4/1560)

رقم التصنيف:327.174

المؤلف ومن في حكمه:

معهد دراسات الشرق والغرب

ترجمة: طارق محمد الطائي

الناشر

شركة دارالأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

التخلص من التهديد النووي نحو اجماع جديد بين الشرق والغرب حول اسلحة الدمار الشامل

الواصفات:/العلاقات الدولية//نزع الأسلحة

ISBN :978-9957-590-44-4

التخلـص من التهديـد النـووي

نحو اجماع جديد بين الشرق والغرب

حول اسلحة الدمار الشامل

ترجمـــة
طــارق محمـد ذنـون الطائـي

مدرس الإستراتيجية و العلاقات الدولية المساعد
كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الدولية

جامعة الموصل

2016م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ الـلــهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِـهِ وَهُـوَ أَلَـدُّ الْخِصَـامِ {204/2} وَإِذَا تَـوَلَّى سَـعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيِهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَالـلـهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَـادَ {205/2} وَإِذَا قِيلَ لَـهُ اتَّـقِ الـلــهَ أَخَذَتْـهُ الْعِـزَّةُ بِـالإِثْمِ فَحَسْـبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ {206/2} وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ الـلـهِ وَالـلـهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ) **البقرة: 204-207**

صدق الـلـه العظيم

تقديم

لم يجانب مورجنتاو الحقيقة حين عد القوة أساساً للعلاقات الدولية ومعياراً لمكانة الدول، ودالة تأثيرها الفاعل، بإعتبار أن الواقعية تؤكد على أهمية المصلحة والقوة في السلوك الخارجي للدول، كما أنها غريزة الإنسان. ولم يجانب الحقيقة من يقول أن كل التغيرات الدولية الكبرى جاءت استجابة لحق القوة، وان الضوابط الدولية الوضعية اللاحقة كافة صاغها المنتصر القوي ضماناً لديمومة نصره وقوته.

لم يجانب الحقيقة أي منهم، فالقوة أكدت دورها واستوجبت ضرورة تطويرها، فراحت الدول تبرر حيازتها للقوة، وتجتهد في تأثيرها الفعلي سواء بالإيهام أو بالإستخدام.

فتطورت القوة دراماتيكياً، حتى غدا بعضها مدمراً شاملاً للحياة، فألزمت الباحثين للاجتهاد، كل حسب منطلقاته وغاياته، ولعل هذا الجهد العلمي هو خطوة في هذا الاتجاه، إذ يتناول سلاح تجاوزه مسماه المجرد، لأثار غير محدده بفعل خاصية التدمير الشامل. وإذا كان المشاركون في ندوة(التخلص من التهديد النووي) وكذا المترجم المختص، أدلى كل منهم بدلوه، سعيا منهم(نحو إجماع جديد بين الشرق والغرب) ليرفدوا المعرفة، فان النتائج المرجوة من الجهود العلمية المماثلة ومن هذا الجهد يبقى دون الطموح، لا لقصر رؤياهم، أو تواضع علميتهم، بل لأن أصحاب القرار الحاسم في شؤون السلاح النووي دولاً ومنظمات لم يتحرروا من أحكام صاحبي

السطوة(المصلحة والقوة) إلى حيث مصلحة المجتمع الدولي وسلامته، حتى وان تضمن خطابهم السياسي جانباً من مصلحة جمعية.

فالجهود الدولية، إن حققت شيئاً ما للحد من الانتشار الأفقي للسلاح النووي، إلا أنها لم تصل إلى أعتاب اتفاق أو أجراء يحد من التوسع العمودي للسلاح النووي(التطور النوعي)، ليس هذا فحسب، بل أن القانون الدولي لم ينص على استخدام السلاح النووي أو التهديد به، وهذا ما ذكره جيمس بيكر في لقائه مع طارق عزيز في جنيف قبل حرب الخليج الثانية عام 1991، حين لم يخفي نوايا الإدارة الأمريكية عن استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا ما هدد العراق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وخارجها.

ولم يغب عن المشاركين في الندوة أن محكمة العدل الدولية قدمت فتوى أو رأي استشاري عام 1996، رداً لطلب بعض المنظمات الدولية، فيما إذا كان استخدام سلاح الدمار الشامل محظوراً بموجب أحكام القانون الدولي، فكان الرد أن القانون لم ينص صراحة على حظر التهديد بالسلاح النووي أو استخدامه، واكتفت بإشارة خجولة، هي اقرب لتأكيد عجزها الدائم.

ورغم هذه الحقائق، حاول المشاركون في الندوة تقديم رؤى دلت على تجربة عملية وآفق واع كتلك المقترحات الخمس التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون والتي دعى فيها إلى ميثاق دولي قابل للتنفيذ للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل واحتواء مخاطر التهديد، وقد قسم الأمين

العام مقترحاته على ثلاثية منطقية هي رغبة الدول، ومساعي المجتمع الدولي، وإذكاء مآسي الشعوب جراء استخدام أسلحة الدمار ضدها.

وإذا قدم الباحثون أفكارهم وتجاربهم بمشاريع مقترحة أو توجهات يبقى السؤال الأهم قائما وهو هل تجد هذه الجهود العلمية والمقترحات الواقعية آذان صاغية عند الدول الحائزة قبل غيرها؟. الجواب كما هو كل مرة بالنفي. فالدول الحائزة وخصوصا الغربية منها لطالما يرون أنهم هم من يحدد للعالم الصحيح والخطأ، يرون ذلك وهم متمسكين بقناعتين: أولها: إن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب جميعاً متفقين في قناعاتهم وسلوكياتهم ولا يكون للآخرين ما لهم. وثانيها: أنهم يؤثرون لأنفسهم حق توجيه الآخرين وعلى الآخرين أن يكون مطيعين. وقد لا يجد الباحثون آذان صاغية عند الدول الساعية لحيازة أسلحة الدمار الشامل أيضاً، ولو بدلالات غير التي تبديها الأطراف الحائزة أو التي تسوقها.

إذن علينا أن لا نحسب أن الطرف الآخر لم يكن كضيماً إذا لجمت مساعيه لامتلاك الطاقة النووية معللة الأسباب ذاتها التي تدعيها الدول الحائزة. كما علينا أن لا نحسب أنها لا تتحين الفرص أو تصطنعها لتنال ما تصبوا إليه كما حصل في كوريا الشمالية وكذلك هو الأمر مع إيران الذي مازال سجالاً.

وبين مفارقة أن يجد الباحث من يصغي إليه، أو لا يجد، وبين مهمته العلمية الإنسانية المجردة السامية والتي ترتجى بها تصحيح الإخفاقات والخلل اللذان تسببا في الويلات على بني البشر وبيئته، يبقى الجهد لإجماع الشرق

والغرب حاجة قصوى لاسيما في مجـال التهديـد بأسـلحة الـدمار الشـامل أو اسـتخدامها، ونذكر أنفسنا والمعنيين بضرورة السـعي لجهـد دولي يأخـذ منحنـين، الأول في مجـال منـع التهديد باستخدام السلاح النـووي تحقيقـا للـمادة السادسـة مـن معاهـدة حضر انتشـار السلاح النووي، والثانية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر تطمينات ملزمة إلزاماً يجرم الحائز عليها إذا ما استخدم السلاح النووي أو هدد به.

ولكي تكون الجهود منصفة غير منحـازة، وجهـودا دوليـة وعلميـة لاحتـواء أخطـار أسلحة الدمار الشامل فلابد من العمل بمعادلة ثنائيـة مزدوجـة، الأولى هـي مهمـة تنـاط بالمجتمع الدولي وقوامها حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، يقابلـه حظـر اسـتخدامها أو التهديد بها، والثانية هي مهمة مناطـة بالـدول وقوامهـا الالتـزام بعـدم السـعي للحيـازة، يقابله التزام الحائزون بضوابط قانونية دولية وسعي حقيقي للتخلص من أسـلحة الـدمار الشامل.

وقبل أن ننهي سطورنا، والتي نأمل أن تجد لها مجالاً للتطبيق لا بد أن نثنـي عـلى هذا الجهد العلمي، وكل جهد يصب لإنقاذ بني البشر من سوء ما صنعت يده.

الدكتور قحطان الخفاجي

أستاذ الدراسات الإستراتيجية

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

قسم الإستراتيجية

توطئة

لقد أثبتت التجربة التاريخية والعلمية في القرن الواحد والعشرين انه إذا كانت الأسلحة النووية هي الأداة الرئيسة لردع الأطراف الأخرى في النظام الدولي، وبها تفرض الدول النووية إرادتها على الدول غير النووية دون الدخول في حرب تقليدية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإنها أصبحت عبئ على الدول لاسيما بعد التغير الكبير للمفاهيم والمدركات التي تحملها الشعوب وصناع القرار في العالم. أن هذا لا يعني أنها تخلت عنها واستبعدتها من منطقها في التفكر الاستراتيجي، بل عملت على تقليلها عددها وزيادة فاعليتها مع الاحتفاظ بها نتيجة غياب الثقة في الأطراف الأخرى.

تؤكد الوقائع الدولية أن هناك صنفان من الدول يسعى للحصول على الأسلحة النووية وتعظيمها وبهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية في البيئة الإستراتيجية بجانبيها الداخلي والدولي. يتمثل الصنف الأول في الدول العظمى والكبرى، إذ أنها تعمل على تعظيم قدرتها النووية بالشكل الذي يمكنها من الاحتفاظ بمكانتها ومنع الدول الأخرى من إزاحتها إذا ما تراجعت الجوانب الأخرى للقوة لاسيما القوة الاقتصادية منها، بينما يتمثل الصنف الثاني في الدول الصغرى التي لا تستطيع تحقيق أهدافها في البيئة الدولية، لذلك تعمل على تغير منطق تفكيرها الاستراتيجي وتوجيهه بالاتجاه الذي يضمن لها هدف امتلاك الأسلحة النووية ومن ثم تعظيم مكانتها في مواجهة الدول الأخرى التي ليس لها القدرة على مواجهتها من الناحية التقليدية.

هنا يثير امتلاك الأسلحة النووية مسألة الإنفاق والتمويل التي ترافق عملية الحصول على هذه الأسلحة، إذ كم من الأموال أنفقت لبناء هذه البرامج النووية في العديد من دول العالم وهو ما انعكس على الجوانب الأخرى

للإنفاق في ميزانيات الدول لاسيما في ما يتعلق بالتعليم والاقتصاد كما أن التكلفة لا تنحصر في الإنتاج فقط بل في عملية التخلص من هذه الأسلحة لاسيما وان عملية تفكيك هذه الأسلحة والأموال اللازمة لها هي أكثر بكثير من عملية امتلاكها.

كما أن التغير في البيئة الدولية وما رافقها من تحول في مجال الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا أسهم في تعاظم دور الفاعلين من غير الدول سواء كان ذلك من الفاعلين العسكرين من غير الدول أم الفاعلين المدنيين من الدول وأصبحت عملية البحث عن امتلاك الموارد المرتبطة بالتكنولوجيا النووية إحدى محاولات الفاعلين من غير الدول أما لأهداف وأغراض تجارية أو لأهداف تتعلق بمواجهة الخصوم. ولا جرم في أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية في العالم كرست جل وقتها وتفكيرها من اجل التخلص من الأنشطة النووية لعل أبرز الأمثلة عليها الحركات العالمية المتخصصة في البيئة.

وعلى هذا الأساس، يعد امتلاك الأسلحة النووية والحد من انتشارها إحدى الخلافات الرئيسة بين دول عالم الشمال وعالم الجنوب، إذ تستند دول الجنوب في رؤيتها على الجوهر الحقيقي الناتج عن تشكل الدولة ألا وهو السيادة والمساواة في السيادة، بمعنى أن حق الدول في امتلاك الأسلحة النووية هو حق متماثل، ولا يجوز أن يعطى هذا الحق لدولة ما دون أخرى.

مما لاشك فيه أدى غياب العدالة الدولية وتبني المعايير المزدوجة في معالجة القضايا الدولية المتماثلة وتعاظم دور قانون القوة على حساب قوة القانون إلى الاختلاف في الرؤى والتوجهات لاسيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات وتوظيف القدرات وتوجيه المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة التحديات النووية في العالم.

بمعنى أن الأمن النووي الدولي يعد احد التحديات التي يواجهها العالم في القرن الواحد والعشرين، إذ أن زيادة عدد الوحدات الدولية التي تسعى إلى اكتساب هذه الأسلحة بهدف تحقيق مكانة مهمة في نظام إقليمي معين أو تجاوز الإقليم إلى النظام الدولي، وبالمقابل فان غياب الثقة بين القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي جعل من عملية التحقق والوصول إلى الأرقام والإحصائيات الدقيقة عن هذه المخزونات النووية من الصعوبة بمكان الوصول إليها. كما أن التكتم على الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس عمليات التوريد إلى العديد من دول العالم يتم التقاضي عنها لأسباب مالية والدور المؤثر الذي تمتلكه هذه الشركات في عملية التأثير على عملية صنع القرار السياسي في العديد من الدول وتوجيهه بالشكل الذي يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأساس.

لم تعد التحديات التي تواجه العالم ذات نطاق ومؤثرات ترتبط بدائرة واحدة دون سواها، بل أصبحت مترابطة مع بعضها وتؤثر ببعضها الآخر، كما التفرد بالقرار السياسي الدولي من قبل الدول المهيمنة على النظام الدولي اوجد حالة من عدم الثقة بالمنظمات الدولية. كما أن الشعوب لم تعد تقتنع بالأوصاف التي تطلقها الدول المهيمنة على الشعوب الأخرى الضعيفة لاسيما فيما يتعلق بوصف "الإرهاب" الذي يطلق بشكل عام على كل طرف يقف بالضد من إرادتها، بينما تتغاضى على الدول التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة الذي كان تعبير عن إرادة الأقوياء بعد الحرب العالمية الثانية ولم يعد يتوافق مع معطيات القرن الواحد والعشرين.

إن كل هذه المسائل جعلت من عملية الوصول إلى إجماع عالمي شامل حول ضرورة التخلص من الأسلحة النووية والحد من تعاظم اكتسابها لتصل

إلى دول أخرى أمر صعب التحقق في المستقبل القريب نتيجة غياب الإرادة السياسية وعدم توافر الثقة بين الفواعل الدولية.

تحتم المتغيرات السابقة الذكر تشخيص الواقع وبناء بعض الرؤى والتصورات الإستراتيجية المستقبلية لاسيما فيما يتعلق بالأمن النووي الدولي. هناك مجموعة من المشاهد المستقبلية: يتمثل المشهد الأول في زيادة عدد الدول الحائزة على الأسلحة النووية بفعل غياب العدالة الدولية وتبني نظام شامل للأمن النووي الدولي يسري على جميع الدول سواء كانت عظمى أم كبرى أم متوسطة أم صغيرة.

أما المشهد الثاني فيتمثل في مشهد التراجع في عدد الدول الحائزة على الأسلحة النووية نتيجة ترسيخ الصناعة بان امتلاك الأسلحة النووية سيكون عبئ على الدول نتيجة التكلفة الباهظة والمخاطر الكارثية البيئية والإنسانية، لا بل الميل إلى توجيه هذه الموارد إلى قضايا أكثر فائدة من الأسلحة النووية إلا وهي الاستثمار في مجال الطاقة البديلة كما هو الحال مع ألمانيا التي تبنت نهجا يقضي بإغلاق جميع البرامج النووية والتوجه نحو الطاقة البديلة في مدة أقصاها 2025.

وأخيراً وليس آخراً مشهد البقاء على الوضع الراهن لاسيما من خلال تمسك القوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي بموافقتها وعدم تنازلها عن الأسلحة التي تملكها والعمل على تعظيمها نتيجة غياب الثقة الدولية مع العمل على إجراء تخفيضات جزئية لا تمس الهدف الاستراتيجي الأشمل ألا وهو الاحتفاظ الكمي والنوعي بهذه الأسلحة وبالشكل الذي يحقق لها الردع المبتغى، وحتى إذا تم التخلي عن جزء من الكم يبقى النوع مسالة غير قابلة

للمساومة، فضلا عن منع هذه الدول الأخرى من امتلاكها وتقييدها بالاتفاقيات الثنائية والجماعية ووفق المعايير التي تضعها.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدول في الرؤى حول الأسلحة النووية إلا أنها تتفق على ضرورة منع الفاعلين من غير الدول على امتلاكها. أن المشهد الخير هو الأقرب إلى العمل في البيئة الإستراتيجية الدولية في القرن الواحد والعشرين.

إن الدراسة التي شرعنا بترجمتها تتناول بالبحث والتحليل لأحدى تحديات الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرين. كما أنها تناولت هذا الجانب بنوع من الشمول، وتضمنت وجهات نظر مختلفة وأحياناً تكون متناقضة، لا بل أنها عبرت عن وجهات نظر شرقية وغربية حول واحدة من اخطر التحديات التي تواجه الإنسانية. وتأتي أهميتها في أنها عبرت عن وجهات نظر صناع القرار في الدول وتقلدوا مناصب مهمة في بلادهم مثل هنري كيسنجر وعدد كبير من سفراء الدول الأخرى.

تتمثل الصعوبات التي رافقت عملية الترجمة في أن النص الذي شرع الباحث بترجمته هو عبارة عن لغة محكية، بمعنى أنها ألقيت على شكل محاضرات وأوراق بحثية في ندوة عقدت في مقر الأمم المتحدة ومن ثم تحويلها إلى نصوص مكتوبة، لذلك نجد في بعض الأحيان استرسال في الحديث، وفي أحيان أخرى عدم ترابط في الأفكار، وهو الأمر الذي حتم على الباحث الاقتراب من المعنى قدر الإمكان من خلال السعي إلى تقديم صياغة سهلة وسلسة في النص المترجم إليه، وما تم تناوله من معلومات ومداخلات لكبار صناع القرار في العالم بشكل عبر عن جوهر المعنى والمغزى الإجمالي لمكنونة الندوة.

وفي الختام أتقدم بالثناء والاحترام غالى الدكتور قحطان الخفاجي أستاذ الدراسات الإستراتيجية في جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية الذي تولى التقديم لهذا الجهد فله مني كل الاحترام، كما أتقدم إلى كل الأساتذة والأخوة الذين قدموا لي الدعم والتشجيع لترجمة هذه الدراسة بهدف أغناء المكتبة العربية والتعرف على الأفكار والتوجهات الأخرى وتناقضات الأفكار للشعوب والدول وصناع القرار في العالم.

طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية المساعد

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الخلاصة التنفيذية

لقد عقد معهد دراسات الشرق والغرب في الرابع والعشرين من تشرين الأول من عام 2008 مشاورات دولية حول أسلحة الدمار الشامل في المقر الرئيس للأمم المتحدة في مدينة نيويورك، وجذب هذا الحدث اهتمام الخبراء والشخصيات المهمة من كل أنحاء العالم، لاسيما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي ألقى بدوره الكلمة الافتتاحية، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، وسيرغي كسلاك السفير الروسي لدى الولايات المتحدة، فضلاً عن قادة من دول أخرى لاسيما الصين والهند واليابان وباكستان.

لقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مقترح يتألف من خمس مرتكزات، إذ تضمنت من جملة ما تضمنته وضع ميثاق دولي قابل للتنفيذ ضد الأسلحة النووية، لكي تكون إجراءات ملموسة تهدف إلى إنهاء العقبات العالمية حول أسلحة الدمار الشامل. وفي مقترحة الذي قدمه وكرره عدد من المرات، حث الأمين العام على ما يأتي:

أولاً: حث كل الدول على التفاوض حول ميثاق دولي للأسلحة النووية، وان يكون مدعوم بنظام قوي للتحقق.

ثانياً: حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مناقشة الضمانات الأمنية مع الدول غير النووية.

ثالثاً: حث المجتمع الدولي على متابعة تدويل و مأسسة المعاهدات النووية، لاسيما فيما يتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية الشاملة.

رابعاً: حث الدول النووية أن تكون أكثر شفافية حول حجم ترسانتها النووية و مخزونات المواد الانشطارية وانجازات نزع التسلح بشكل محدد.

خامساً: حث جميع الدول على متابعة التدابير التكميلية لاسيما فيما يتعلق بالتخلص من الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل.

لقد قدمت المشاورات التي جرت طيف واسع من الأفكار للمساعدة في تخفيض أو التخلص من الأسلحة النووية، إذ اتفق الجميع على ما كان يعد أولوية ملحة. وكما قال بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة "أن عالم خالي من الأسلحة النووية" سوف يكون عالم صالح للنظام من الطراز الأول.... وعندما يتقدم نزع التسلح فان العالم يتقدم".

إن النسخة الكاملة للمداخلات التي جرت في هذه الجلسة سوف تكون كاملة في هذا العدد. وفي أدناه خلاصة الأفكار الأساسية التي تم تقديمها.

ملاحظة: إن هذه المقترحات ليست بالضرورة تعبر عن إجماع الآراء.

القسم الأول: مقترحات لجميع الدول

أولاً: إجراء تقييم رصين للاختلافات بين الشرق والغرب، والبدء ببحث عقلاني عن استراتيجيات عسكرية واقتصادية لنزع السلاح تقوم على احتياجات جميع الأطراف الأمنية والتنموية.

ثانياً: حظر الأسلحة النووية من الآن، وتكريس الجهد لنزع السلاح الكامل في المستقبل.

إن بعض الأعمال سوف تكون بمثابة اختبار لتوضيح مدى الالتزام بنزع السلاح النووي.

ثالثاً: إيقاف أي عملية لنشر الأنظمة الجديدة المضادة للصواريخ بالقرب من حدود الدول الأخرى، وترسيخ الفهم بان الدفاع الصاروخي العابر للقارات يؤدي إلى تقويض السيطرة على الأسلحة النووية.

رابعاً: اعتبار الانتشار النووي ووصوله إلى الفاعلين من غير الدول جريمة دولية.

خامساً: الاستثمار في مجال التعليم الذي يتعلق بعدم الانتشار، كما هو الحال فيما قامت به الولايات المتحدة في "ميثاق عدم الانتشار القومي" و "صندوق التعليم القومي لعدم الانتشار".

القسم الثاني: مقترحات لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وحلف شمال الأطلسي

أولاً: ممارسة العلاقات الثنائية بطريقة لا تساهم في تشجيع الانتشار كما إن تخفيض القوات النووية يعد الخطوة الأولى نحو نزع السلاح.

ثانياً: استبدال المعاهدات التي من المقرر أن تنتهي في عام 2009 وعام 2012، من خلال إجراء مفاوضات جديدة بهدف إجراء تخفيضات كبيرة في المستقبل القريب.

ثالثاً: العمل على سحب الأسلحة النووية التابعة لحلف شمال الأطلسي من الدول الأوروبية، وكذلك سحب الأسلحة النووية الروسية إلى العمق الروسي ليسهم ذلك في خفض التوتر بين الشرق والغرب.

رابعاً: معالجة حالة عدم التوازن في الأسلحة التقليدية وتوسيع التكتلات العسكرية.

خامساً: توسيع إطار المبادرة الروسية الأمريكية المشتركة لمكافحة الإرهاب النووي.

القسم الثالث: مقترحات لجميع الدول النووية

أولاً: عدم انتظار اتفاق روسي أمريكي قبل البدء بالعمل على التصفير النووي.

ثانياً: البدء بتبادل الأفكار لتحديد الأهداف المتوسطة باتجاه الوصول إلى نزع التسلح النهائي.

ثالثاً: إبداء الرغبة السياسية التي لا لبس فيها بهدف التخلص من الأسلحة النووية كما فعل الرئيس الأمريكي رونالد ريغن والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في ريكيافيك في تشرين الأول من العام 1996.

رابعاً: إظهار المزيد من ضبط النفس والمسؤولية في الممارسات والسياسات النووية لاسيما فيما يتعلق بالعقائد النووية.

خامساً: إبقاء الفصل بين العقائد النووية والتقليدية كل على حدى، وتحديد الحد الأدنى الذي تستخدم فيه الأسلحة النووية.

سادساً: المصادقة على جميع البرتوكولات المتعلقة بكـل المعاهـدات الإقليميـة في المنـاطق الخالية من الأسلحة النووية ذات الصلة.

سابعاً: التعهد بسياسة عدم الاستخدام الأول بهدف بناء الثقة مع الدول غير الحائزة عـلى الأسلحة النووية.

ثامناً: الموافقة على عدم استخدام الأسلحة النووية ضد بعضها الآخر تحـت أي ظـرف مـن الظروف.

تاسعاً: الشروع في إجراءات المفاوضات للتوصل إلى عقد اتفاقية حـول عـدم نشر الـرؤوس الحربية النووية في أراضي دول أجنبية.

عاشراً: إرسال المواد السرية إلى الأمانة العامة للأمـم المتحـدة ونشر مزيـد مـن المعلومـات حول الترسانات النووية ومخزونات المـواد الانشـطارية والانجـازات في مجـال نـزع التسلح بشكل محدد.

احد عشر: إظهار شفافية أكثر حول ما يأتي:

1- تخفيض الترسانات النووية

2- تخفيض الرؤوس الحربية النووية وأنظمة الإيصال

3- عدد الرؤوس الحربية النووية التي تم تفكيكها وأنظمة الإيصال

4- خطوات التفكيك لاسيما فيما يتعلق بأنواع الرؤوس الحربية النووية التي تـم تفكيكها وأنظمة الإيصال

5- العدد الإجمالي للـرؤوس الحربيـة النوويـة وأنظمـة التوصـل وعـدد الأسـلحة المنشورة.

6- التخفيضات في مجمعات الأسلحة النووية.

7- السنوات التي أوقفت فيها الدول إنتاج المواد الانشطارية لغرض الأسلحة النووية.

8- التخلص من المواد الانشطارية الزائدة.

9- بذل الجهود للحد من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية.

10- وضع الخطط وإظهار النوايا الموصلة إلى نزع التسليح النووي.

اثنا عشر: يجب على المملكة المتحدة إعادة النظر بقرارها بشأن غواصات ترابدنت.

القسم الرابع: مقترحات للدول الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

أولاً: الإيفاء بكل الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة والتفاوض حول التدابير الفاعلة التي تؤدي إلى نزع التسلح.

ثانياً: العمل على تنفيذ الخطوات الثلاثين التي كانت جزء من الإجماع في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000، والتي تساهم في تعزيز الاستقرار الدولي الذي يرتكز على ضمان الأمن غير المنقوص لجميع الدول.

ثالثاً: إيجاد البنية المؤسساتية القوية لمعاهدة حظر الانتشار النووي لاسيما فيما يتعلق بالأمانة الدائمة.

رابعاً: إيجاد حل دبلوماسي وسياسي لمسالة البرنامج النووي الإيراني ضمن نطاق معاهدة حظر الانتشار النووي.

خامساً: التوصل إلى عقد اتفاق ضامن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتبني الطوعي للضمانات الداعمة استناداً إلى البرتوكول الإضافي.

القسم الخامس: مقترحات للأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف

أولاً: دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها ركيزة أساسية في مسالة إنعاش النظام النووي العالمي والذي يتيح التوسع الآمن والمضمون في مجال الطاقة النووية

ثانياً: تأسيس هيئة من قادة القوات الإستراتيجية لتحليل الجدوى العسكرية من الأسلحة النووية في البيئات الجيوسياسية والجيوستراتيجية الحالية والمستقبلية.

ثالثاً: الانخراط في الخصومات الإقليمية بهدف حل النزاعات القائمة وتقليل الاعتماد على الردع النووي، وفي حالات أخرى تقليل الإحساس بالضعف النووي.

رابعاً: الحيلولة دون إمكانية الدخول في منافسة نووية من خلال ضمان إجماع جديد بين الشرق والغرب حول أسلحة الدمار الشامل والتي يجب أن ترتكز على مبدأ الشمولية وعدم التمييز.

خامساً: إنعاش الجهود التي تهدف إلى دخول معاهدة الحظر الشامل (CTBT) حيز التنفيذ.

سادساً: العمل على إدخال معاهدات "مناطق خالية من الأسلحة النووية في أسيا وأفريقيا الوسطى" حيز التنفيذ.

سابعاً: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

ثامناً: دعم مؤتمر نزع التسلح لبدء مفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية فوراً ومن دون شروط مسبقة.

تاسعاً: جعل معاهدة المبادرة الأمنية لعدم الانتشار معتمده ويتم تنفيذها عالمياً.

عاشراً: عقد قمة حول نزع التسلح لتمكين القادة الجدد في البلدان الرئيسة بهدف اتخاذ خطوات ملموسة لنزع التسلح والتسوية السلمية للنزاعات فضلاً عن الدور الفاعل للأمم المتحدة.

احد عشر: العمل على إنهاء الشلل الذي يعاني منه مجلس الأمن حول قضايا الانتشار النووي من خلال تطوير نظام جماعي للأمن النووي ويمكن للشعوب أن تعتمد عليه. وضمان أن يكون مجلس الأمن يعمل بطريقة منتظمة في حالات عدم الامتثال.

اثنا عشرة: يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يبدأ بمناقشات، ربما في لجنة أركان الحرب، حول القضايا الأمنية المتعلقة بعمليات نزع التسلح النووي.

ثلاثة عشر: يجب على مجلس الأمن أن يؤمن بشكل مطلق الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بما يجعلها غير معرضة للتهديد بالأسلحة النووية.

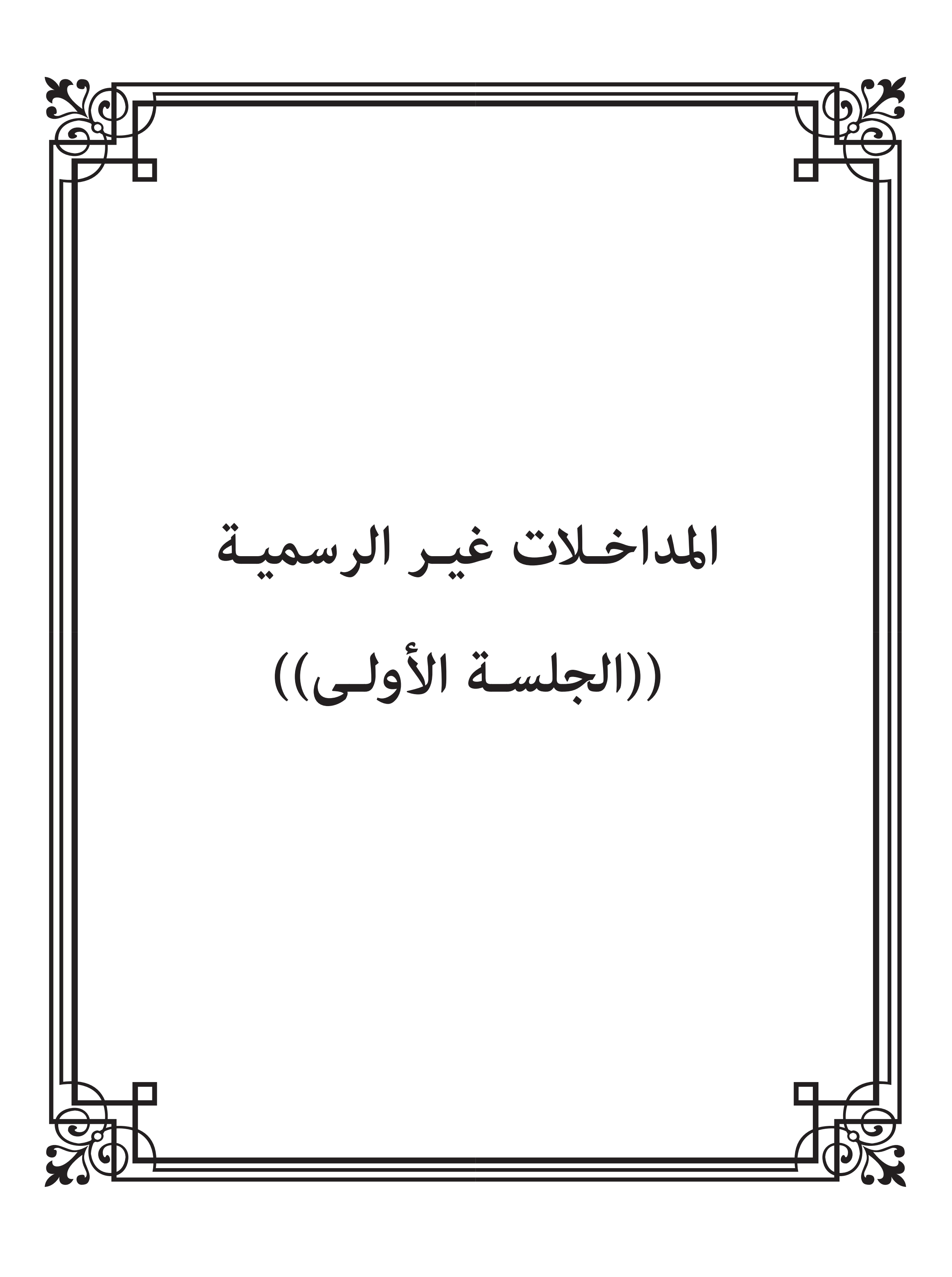
القسم السادس: مقترحات للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أولاً: إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حاجة إلى التخويل والموارد وصور الأقمار الصناعية والقدرة على اخذ العينات البيئية بهدف ضمان التحقق الفاعل

ثانياً: القيام بعمل اكبر بهدف السيطرة وحماية المواد النووية.

ثالثاً: البدء بالعمل على وضع لوائح عابرة للوطنية والتعاون حول الإنتاج والتزويد بالوقود النووي.

رابعاً: معالجة طلبات الحصول على الوقود السلمي النووي والاتفاق على منهج متعدد الأطراف حول الوقود النووي وبشكل عادل ومنصف.



المداخلات غير الرسمية

((الجلسة الأولى))

المحـور الأول

بان كي مون: الأمين العام للأمم المتحدة

انه لشرف كبير لي أن أرحب بكم في الأمم المتحدة. أرحـب بمعهـد دراسـات الشرق والغرب وشركائه من المجموعات غير الحكومية لقيامهم بتنظيم هذا الملتقى حول أسـلحة الدمار الشامل ونزع السلاح.

تعـد هـذه القضـية واحـدة مـن التحـديات العصـيبة التـي تواجـه الأمـن والسـلم الـدوليين. لـذلك أود أن اشـكر معهـد دراسـات الشرق والغـرب لمبادرتـه العالميـة المهمـة والجديدة التي تعقد في الوقت المناسب بهدف تحقيق الإجماع. إن معهد دراسـات الشرق والغرب وتحت قيادة جـورج روسـل ومـارتي اهتيسـاري قـد دفعنـا إلى إعـادة التفكـير في أولويات آمننا الدولي من اجل تحريك هذه القضايا مرة أخرى. وكما تعلمون فإننـا نحتـاج إلى أعمال محددة وليس مجرد خطابات. وكـما نـص شـعاركم ببراعـة تامـة فـأنكم "مركـز للتفكير".

إن إحدى أولوياتي كأمين عام للأمـم المتحـدة هـي دعـم المعالجـات العالميـة التـي تتجاوز الحدود. إن عالماً خالياً من الأسلحة النوويـة سـوف يكـون عالمـاً جيـداً عـلى أعـلى المستويات وسوف أركز على ذلك في كلمتي لهذا اليوم. سوف أتحدث بشـكل رئـيس عـن الأسلحة النووية بسبب مخاطرها الفريدة من نوعها، فضلاً عن عدم وجود معاهدة تحـرم استخدامها. لكن يجب أن نعمل من اجل عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل.

إن إحدى اهتماماتي في هذا الموضوع تتأتى من تجربتي الشخصية في هذا المجال. ونتيجة قدومي من كوريا الجنوبية فان بلدي قد عانى نتيجة تدمير الحرب التقليدية وواجهت التهديد بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولكن بالطبع، فان بعض التهديدات ليست مقتصرة على بلدي فقط.

في الوقت الحاضر هناك دعم عالمي لوجهة النظر التي تقول "بأنه يجب أن لا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى بسبب مؤثراتها واسعة النطاق وتأثيراتها على البيئة وانعكاساتها الكبيرة على الأمن الإقليمي والعالمي. كما أطلق البعض على الأسلحة النووية بأنها أسلحة محظورة. ومع ذلك بقيت مسألة نزع التسلح النووي مجرد أحلام بدلاً من كونها حقيقية واقعة، وهذا يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كان تحريم بعض الأسلحة يعد أمراً كافيا؟.

لقد اتخذت الدول قرارات أساسية في هذا المجال، ولكن للأمم المتحدة دوراً مهماً يمكن أن تؤديه. إذ تقدم محفل أساسي يمكن للدول أن تجعله ينسجم مع المعايير التي تحقق المصالح، إذ نعمل على تحليل وتعليم ونسعى إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

علاوة على ذلك، نسعى إلى تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل على المدى البعيد، لذلك أصبح هذا الأمر جزء من الهوية الفعلية للمنظمة. إذ تم ترسيخ نزع التسلح ولوائح التسليح في الميثاق. وقد دعا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في لندن عام 1946 إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وقد حصلت هذه الأهداف على دعم كل الأمناء العامين

للأمم المتحدة. كما تم التركيز على هذا الموضوع في المئات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وحصل على تأييد كل الدول الأعضاء مراراً وتكراراً.

ولأسباب وجيهة، فان الأسلحة النووية ذات مؤثرات مروعة واسعة النطاق، وحتى عندما لا يتم استخدامها فإنها ذات مخاطر جسيمة، إذ أن الحوادث يمكن أن تقع في أي وقت. كما أن تصنيع الأسلحة النووية يمكن أن يؤذي الصحة العامة والبيئة. كما أن الإرهاب يمكن أن يحصل على الأسلحة النووية أو المواد النووية.

لقد اختارت معظم الدول التخلي عن الخيار النووي بما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة حظر الانتشار النووي. ومع ذلك، فان دول معينة ترى أن امتلاك الأسلحة النووية هي مسألة "رمزية"، بينما ترى دول أخرى أن امتلاك الأسلحة النووية يمثل عامل ردع للهجوم النووي. إذ يبلغ تعداد الرؤوس النووية ما يقارب (26) ألف موجود حالياً في العالم.

ولسوء الحظ، فان التجربة أثبتت بان عقيدة الردع النووي لا تزال موجودة، وهو الأمر الذي جعل عدم الانتشار أمراً صعباً، ومن ثم أدى إلى زيادة المخاطر الجديدة إذ ما تم استخدام الأسلحة النووية. إن العالم سيبقى قلقاً حول الأنشطة النووية التي تقوم بها الجمهورية الكورية الشعبية الديمقراطية وإيران. إن هناك دعم واسع النطاق للجهود التي تروم معالجة هذه المخاوف بالوسائل السلمية من خلال الحوار.

كما إن هناك مخاوف من أن النهضة النووية يمكن أن تحدث بشكل سريع، انسجاماً مع النظرة إلى الطاقة النووية على أنها طاقة بديلة ونظيفة، بالمقابل زيادة إنبعاثات الغازات في الوقت الذي يتم فيه تكثيف الجهود لمواجهة التغير المناخي. إن القلق الأساس يتمثل بان هذا الأمر يقود إلى إنتاج واستخدام المزيد المواد والأسلحة النووية التي يجب أن تكون محمية ضد مخاطر الانتشار والتهديدات الإرهابية.

السيدات والسادة:

إن العقبات التي تقف في مجال نزع التسلح هائلة، إلا أن التكاليف والمخاطر البديلة لم تحصل على الاهتمام الذي تستحقه، إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار الميزانيات العسكرية الكبيرة ذات التكلفة الضخمة والمواد الواسعة التي يتم استهلاكها في السعي اللامتناهي للحصول على التفوق العسكري.

وطبقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام فان الأنفاق العسكري العالمي تجاوز نسبة (1,3) تريليون دولار. وقبل عشرة سنوات خلت فان معهد بروكنز نشر دراسةً قدر من خلالها التكلفة الإجمالية للأسلحة النووية في بلد واحد فقط وهو الولايات المتحدة الأمريكية (5,8) تريليون دولار، ومن ضمنها كلفة التنظيف المستقبلي. ووفقاً لكل النسب المئوية فان هذا يعد استثماراً عملاقاً كبيراً للمواد المالية والتقنية التي سوف يكون لها استخدامات مثمرة أخرى.

يمكن أن تؤدي المخاوف حول التكاليف والمخاطر المتلازمة للأسلحة النووية إلى تدفق عالمي للأفكار من اجل طرح أو تقديم حياة جديدة نتيجة نزع

الأسلحة النووية. لقد شهدنا لجنة أسلحة الدمار الشامل التي قادها هانز بلكس وتحالف جدول الأعمال الجديد مبادرة الدول السبع في النرويج. كما أنشأت استراليا واليابان لجنة دولية حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، كما قدمت مجموعات المجتمع المدني والدول النووية مقترحات بهذا الصدد.

كما أن هناك خطة هوفر. أنا مسرور جداً أن أرى بعض من قاموا بهذا الجهد حاضرين هنا اليوم. دكتور كيسنجر والسيد غامبيل مان اسمحوا لي أن أشكركم لالتزامكم والحكمة الكبيرة التي أبديتموها لدعم هذه الجهود.

إن بعض هذه المبادرات تستحق الدعم الكبير. وبينما يواجه العالم أزمات في المجالين الاقتصادي والبيئي، فان هناك وعي متزايد لهشاشة كوكبنا والحاجة إلى حلول عالمية للتحديات العالمية، إن هذا التغيير في الوعي يمكن أن يساعدنا في إعادة أحياء جدول أعمال نزع التسلح الدولي.

ووفق هذا المغزى، أؤكد هنا على مقترح يتألف من خمس مرتكزات هي:

أولاً: دعوة كل الدول الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي لاسيما الدول النووية منها إلى الإيفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة والشروع في المفاوضات المتعلقة بالتدابير الفاعلة والتي تقود إلى نزع التسلح النووي.

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اتفاقية حول إطار العمل المنفصل وأدوات التنفيذ المتبادل، كما يمكنكم الشروع في ميثاق للأسلحة النووية المدعوم بنظام قوي للتحقق كما تم اقتراحه سابقاً في الأمم المتحدة. وبناءً على طلب

كوستاريكا وماليزيا فانه تم تعميم مسودة مثل هـذا الميثـاق إلى كـل الأعضـاء في الأمـم المتحدة، والذي يمثل نقطة بداية جيده للشروع في العمل.

يجب على القوى النووية أن تشترك بشكل فاعـل مـع الـدول الأخـرى حـول هـذه القضية في مؤتمر لنزع التسلح يعقد في جنيـف. إن منتـدى التفـاوض حـول نـزع التسـلح المتعدد الأطراف سوف يحظى بترحيـب عـالمي نتيجـة اسـتئناف المفاوضـات الثنائيـة بـين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية التي تهدف إلى تخفـيض كبـير وقابـل للتحقـق لاسـيما فيما يتعلق بترسانتيهما الخاصة.

يجب على الحكومات أن تستثمر في مجـال بحـوث التحقـق والتنميـة. أن الاقـتراح الذي تقدمت به المملكة المتحدة لاستضافة مـؤتمر الـدول النوويـة حـول "التحقـق" يمثـل خطوة جادة في الاتجاه الصحيح.

ثانياً: يجب على الأعضـاء الـدائمين في مجلـس الأمـن أن يشرعـوا في المناقشـات المرتبطة في القضايا الأمنية لاسيما في مجال نزع التسلح النووي التي ربما من الممكـن أن تكون في لجنة أركان الحرب. كما من الممكن أن يتم دعـوة الـدول التـي لا تمتلـك السـلاح النـووي والتـي لـيس لهـا علاقـة باسـتخدام أو التهديـد باسـتخدام الأسـلحة النووية. ويمكن للمجلس أن يعقد قمـة حـول نـزع التسـلح النـووي. كـما يجـب أن تجمد الدول الأعضـاء في معاهـدة حظـر الانتشـار النـووي قـدراتها النوويـة الذاتيـة والإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع التسلح.

ثالثاً: إن مبادرتي الثالثة تتعلق بحكم القانون، إذ يمكـن للفعـل الأحـادي من قبل طرف واحـد حـول الاختبـارات النوويـة وإنتـاج المـواد الانشـطارية أن

يستمر كلٌ على حدى. إننا نحتاج إلى جهود جديدة لجعل معاهدة الحظر الشامل تدخل حيز التنفيذ، فضلاً عن مؤتمر لنزع التسلح للولوج في مفاوضات حول معاهدة المواد الانشطارية من دون شروط مسبقة. أنني ادعم دخول معاهدات منطقة آسيا وأفريقيا خاليتين من الأسلحة النووية حيز التنفيذ. كما أشجع كل الدول النووية على التصديق على البرتوكولات الملحقة بمعاهدات الأسلحة النووية. كما ادعم بقوة الجهود الرامية إلى تأسيس منطقة مماثلة في الشرق الأوسط، لا بل أدعو كل الأطراف الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي إلى التوصل إلى اتفاقية الضمان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتبني الإرادي للإجراءات الوقائية المنصوص عليها في البرتوكول الإضافي. يجب أن لا ننسى بان دورة الوقود النووي هي أكثر من مجرد قضية تتعلق بالطاقة النووية أو عدم الانتشار النووي، لا بل أنها سوف تشكل الآفاق المستقبلية لنزع السلاح.

رابعاً: إن مقترحي الرابع يتعلق بالمسؤولية والشفافية. إن الدول النووية غالباً ما تحاول تصوير ما تقوم به بأنه يحقق الأهداف المتعلقة بهذه الجوانب. ومع ذلك فان هذه السلوكيات نادراً ما تصل إلى العامة. ادعوا كل الدول النووية إلى إرسال مثل هذه المواد إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة والتشجيع على نشرها بشكل واسع النطاق. إذ يمكن للقوى النووية إن توسع من كمية المعلومات التي ينشرونها حول حجم ترساناتها النووية ومخزون المواد الانشطارية والمنجزات المتعلقة بنزع التسلح بشكل محدد. إن فقدان التقدير

الرسمي حول العدد الإجمالي لاختبارات الأسلحة النووية يحتم الحاجة إلى شفافية اكبر.

خامساً: إن هناك حاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير المكملة لبعضها، وهذه تتضمن التخلص من الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل وجهود جديدة ضد إرهاب أسلحة الدمار الشامل والحد من إنتاج والتجارة في مجال الأسلحة التقليدية وحظر الأسلحة الجديدة لاسيما الصواريخ البالستية وأسلحة الفضاء. يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تأخذ بنظر الاعتبار توصيات لجنة هانس بلكس لاسيما فيما يتعلق بالقمة العالمية حول نزع التسلح وحظر الانتشار واستخدام الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل.

إن هناك بعض الشكوك حول مدى إمكانية حل مشكلة إرهاب أسلحة الدمار الشامل. ولكن إذا كان هناك تقدم حقيقي ومؤكد حول نزع التسلح فان القدرة على التخلص من هذا التهديد سوف تتعاظم بشكل مضطرد، ويكون من السهل تشجيع الحكومات على تشديد الضوابط ذات العلاقة في حالة وجود أنواع معينة من الأسلحة. وبينما نحن نتقدم على نحوٍ متزايد في مجال التخلص من الأسلحة الفتاكة على مستوى العالم ومكوناتها فانه يجعل من الصعوبة بمكان تنفيذ هجوم إرهابي بأسلحة الدمار الشامل. وإذا ما تم توظيف جهودنا لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تزيد في هذه المرحلة التهديدات الإرهابية فان ذلك سوف يكون أفضل بشكل كبير.

السيدات والسادة:

لقد قال الرئيس الأمريكي كيندي في الأمم المتحدة عام 1961 "دعونا ندعو الإرهاب إلى هدنة، دعونا نتلمس دعوات السلام، وكما ندعو إلى بناء القدرات الدولية لتحقيق السلام، دعونا ندعو إلى تفكيك القدرات الوطنية التي تقوم بشن الحرب".

إن المفاتيح الأساسية للسلام العالمي هي في يد الجماعة ككل. إذ تم ترسيخ ذلك في ميثاق الأمم المتحدة وقدرتنا التي لا حدود لها والمتمثلة بالإرادة السياسية. تتطلع الافتراضات التي قدمتها اليوم إلى بداية جديدة حول نزع التسلح بهدف تعزيز نظام للأمن والسلام الدوليين.

يجب أن نكون ممتنين للإسهامات التي قدمها المشاركون في هذا اللقاء والتي تم تقديمها في هذه المناسبة العظيمة. عندما يتم تحقيق التقدم في نزع التسلح فان العالم سوف يتقدم، وهذا هو السبب الأساس وراء تقديم الدعم من قبل الأمم المتحدة، وهذا هو السبب الأساس وراء تقديم الدعم الكامل للعمل المفعم بالحيوية الذي سوف يستمر في المستقبل.

شكراً جزيلاً لدعمكم...

المحـور الثانـي

محمد البرادعي: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أود أن أشير إلى ملاحظات بسيطة انطلاقاً من كوني مهني متمرس في هـذا المجـال. أرى بان هناك تعاظم للمخاطر التي تواجه بقائنا، أو أن مسـألة عـالم خـالي مـن الأسـلحة النووية تسير باتجاه منحرف كبير. إن المشكلة التي أدركها ليست سارة للجميـع. كـما أرى أن هناك اعتماداً متزايـداً عـلى الأسـلحة النوويـة مـن قبـل جميـع الـدول النوويـة بـدون استثناء، إذ أنهم يعملون بدون استثناء على تحـديث أسـلحتهم. وارى أن المغريـات تـزداد بالنسبة للدول أكثر فأكثر لاسيما في مناطق النزاع الملتهبـة بهـدف الحصـول عـلى الأسـلحة النووية أو القدرات السلمية النووية وهو الأمر الـذي يحتـاج منـا أن نعالجـه. إن القـدرة على امتلاك المكونات سوف تسمح لهم بامتلاك وتطوير الأسلحة النوويـة في مـدة قصـيرة جداً، وهي في الحقيقة مسألة أشهر. لقـد رأيـت مئتـان وخمسـون قضـية للإتجـار المحـرم بالمواد النووية في كل سنة. كما أن الكثير من هذه المواد لم نتمكن مـن اكتشـافها، كـما إن الكثير من القضايا التي تم إعلامنا بها لم نكشفها.

اعتقد أن المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن تمتلك الإرادة الجماعيـة للقيـام بالمهمـة بشـكل فاعـل. نحـن نعلـم بـان القيـام بهـذه المهمة عـلى نحـوٍ لائـق يحـتم علينـا أن نملـك القـدرة عـلى اكتشـاف لـيس فقـط النشاطات المعلنة، بل النشاطات غير المعلنة والتـي تعـد أكـثر أهميـة. ومـع ذلـك

فإننا لا نملك التخويل القانوني في ما يسمى البروتوكول الإضافي. إذ أن هناك أكثر من مائة بلد لم يوقع على البروتوكول الإضافي.

نحن لا نملك الموارد والتمويل والموارد البشرية التي تمكننا من القيام بهذه المهمة على نحوٍ ملائم. وعلى الرغم من تحذيراتنا على مدى السنوات السابقة، والمناقشات التي عقدت في السنوات السابقة (20-20) تحت رعاية الرئيس السابق زيدلو الذي قال بان موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسلطتها القانونية يجب أن يتم توسيعها بشكل كبير، إلا أنني لم أرى استجابة كافية من الدول الأعضاء. ومن ثم فإنني أرى راعينا الذي هو مجلس الأمن الدولي لم يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه بالشكل المطلوب أصبح مشلولاً في العديد من الحالات في قضايا كثيرة وأصبح غير قادر على العمل. إن هذه التحديات التي نواجهها لاسيما عندما نتحدث عن الأسلحة النووية، فإننا نتحدث عن الأمن النووي. أننا نملك نظام للأمن النووي الجماعي يمكن للجميع الاعتماد عليه، لأنه في حالة غياب ذلك يؤدي إلى زيادة التحدي الناجم عن ضبط عملية انتشار الأسلحة النووية. إن جميع البلدان سواء كانت دينية أم ديمقراطية أم دكتاتورية فإنها تحاول الحفاظ على بقائها وهذا الأمر يعد حقيقة واقعة، وهي غير مستعدة لتغيير نهجها ما لم تشعر بان هناك نظام للأمن يمكن الوثوق به ويجعلها لا تعمل من اجل الحصول على الأسلحة النووية.

لذلك عندما نتحدث عن الأسلحة النووية فإننا نتحدث عن الأمن النووي، وهو ما يعني بالضرورة الحديث عن السلام. إن هذه العناصر مترابطة

مع بعضها. وعندما نتحدث عن السلام فان هذا يعد أمراً أكثر تعقيداً لأنك تحتاج أن تعالج مشاكل مليارين من الناس يعيشون على اقل من دولارين في اليوم الواحد. لذلك يجب أن ندرك مدى الترابط بين الفقر وغياب الحكم الصالح والعنف والحرب الأهلية وهو ما يؤدي إلى تنامي الجهود الساعية للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

بصراحة، أنا لا اعتقد أننا بحاجة إلى قرارات جديدة، إذ أن هناك الآلاف من القرارات الصادرة في كل محفل دولي تم عقده. كما لا اعتقد بأننا بحاجة إلى مبادرات جديدة حول كيفية معالجة القضايا أو عقد المنتديات. لقد عقدنا منتدى حول نزع التسلح، إلا انه أصبح مشلولاً بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية سوى بعض المسائل العرضية فيما يتعلق بهذا المجال. أن ما نحتاجه هو عمل ملموس. كيف يجب عليك أن تنتقل من هذه النقطة إلى هذه النقطة. إن الطريقة الوحيدة التي أراها لاسيما فيما يتعلق بالشعوب والدول، وكما قال الدكتور كيسنجر ليلة أمس بان العالم لا يمكنه الاستمرار في الاعتماد على الأسلحة النووية.

لا يمكن أن نستمر بامتلاك 27,000 رأس حربي نووي بعد عشرون عاماً على انتهاء الحرب الباردة. لا يمكن أن نستمر في نشر الأسلحة النووية وكأن الحرب الباردة حاضرة في الذهن. إذ يمكن وفي غضون نصف ساعة أن يستجيب أي رئيس سواء كان ذلك رئيس روسيا الاتحادية أم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقرير يقر بوجود هجوم نووي، ويمكن أن يستند على

خطأ في الحاسبة الالكترونية. وكما تحدثت ليلة أمس انه بمثابة جسر لا نهاية له. إن هذا ليس العالم الذي نريد أن نتركه لأطفالنا. وعلى هذا الأساس، فان شخصيات مثل هنري كيسنجر، وسام نون، وبيل بيري، وجورج والتز يعطوني حقاً بصيص من الأمل، إذ لا يمكننا أن نتحمل إذا ما أردنا لإنسانيتنا النجاة والاستمرار على هذا المنوال. لقد جاءوا ومعهم خطط عملية ويمكن تلخيصها، إذ اعتقد بأنهم يتفقون معي بشكل حازم في ضرورة تخفيض الترسانة النووية بشكل كبير والتحرك باتجاه نزع التسلح النووي.

إن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها، ولكن يحتاج إلى خط للشروع، ولكن نحتاج إلى خارطة طريق. نحن بحاجة إلى السيطرة على انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة، وكما أشرت وأشار كثيرون غيري بأننا نحتاج إلى مقترح لمنهج متعدد الأطراف يقوم على أساس العدالة والإنصاف. ونحتاج إلى العمل بشكل أفضل للسيطرة على الوقود النووي، أي الحماية الفيزيائية للمواد النووية. وقد أصاب هنري كيسنجر وزملاؤه الحقيقة في كبدها عندما قالوا أن مفهوم الردع لا يرتبط بالإرهابيين لأنهم إذا ما امتلكوا السلاح النووي فأنهم سوف يقومون باستخدامه مباشرة، وبالنسبة لي فان هذا يمثل الخطر الأسوأ الذي نواجهه. إن هذا لا يعني بان دولة أو دول عدة تسعى إلى الحصول على السلاح النووي، لا بل أنها مجموعات متطرفة تسعى للحصول على السلاح النووي. وحسب منطق التفكير الذي احمله، فان جميع الدول سوف تستمر

للعمل وفق قاعدة الردع، إن هذا الأمر لا يعد أمراً يمكن التغاضي عنه، بل لا بد من العمل وفق نظام الأولويات، والأولوية الأولى هي الإرهاب النووي.

لذلك نحتاج إلى التحقق، وأعني بذلك نحتاج إلى دعم أكثر مما منح لنا، إذ نحتاج إلى التخويل والموارد وصور الأقمار الاصطناعية والقدرات التي تتعلق باختبارات البيئة. لقد أصبحت التكنولوجيا متقدمة جداً ونحن نتحرك باستهداف المواقع في جميع الأوقات. وإذا لم نكن قادرين على الحصول على هذه الموارد فإننا نفقد القدرة على ضبط الانتشار، وهذا هو الأمر الذي لا يود الناس سماعه ولكن يجب أن يسمعوه. وفي الختام نحتاج بصراحة إلى إصلاح مجلس الأمن لاسيما فيما يتعلق بآليات الإلزام، إذ نحتاج إلى أن نجعل مجلس الأمن يعمل بطريقة منتظمة في أي قضية تتعلق بعدم الالتزام. وهذا الأمر يمكن أن يتعاظم بوضوح عندما تكون الدول النووية لاسيما الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن يعلنون باستمرار على خفض الأسلحة النووية بشكل كبير لأنهم سوف يمتلكون السلطة الأخلاقية والقانونية لإلزام الأطراف التي تحاول أن تخدم النظام العام. اعتقد بأنني سوف أتوقف عن الحديث هنا، وارى بأنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم وأتمنى لكم حظاً موفقاً. وقطعاً أن هذه المبادرة كنا نحتاجها في الماضي، وأود آن أوكد بأن الشيء المهم هو العمل الجاد من خلال القرارات القليلة والعمل الملموس بشكل أكثر.

شكراً جزيلاً لكم............

المحور الثالث

هنري كيسنجر: وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق

السيدات والسادة:

انـه لشرف كبـير لي أن أشـارككم الجلـوس عـلى هـذه المنصـة، مـع هـذه المجموعة المتميزة لنناقش هذه القضية التي ربما تعد القضية المحورية على المدى البعيد.

سوف أقدم وأشير إلى مجموعة من الملاحظات، ومـن ثـم نـدعو مختلـف الأعضاء وحسب الترتيب وفق نظام الأمم المتحدة والمعد من قبل مكتب الأمين العام. لذلك يجـب عليكم أن لا تلتزموا في الترتيب المعد مسبقاً.

أنا احترم بشكل كبير الدور الذي قام به السيد محمد البرادعي. كما أن الأمين العام للأمم المتحدة قدم مجموعة من الأفكار البنـاءة. اسـمحوا لي أن أتحـدث عـن "مجموعـة الجهد". لقد شعرت بفخر بان الأهداف المتوسطة المدى والتـي يجـب التعامـل معهـا هـو منع الانتشار الإضافي للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فانه مـن المسـتحيل عـلى الـدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصر على انه لا يجوز لأي طرف آخر أن يمتلك السلاح النـووي إذا لم يظهروا الاستعداد لتعديل بـرامجهم وتحريكهـا بمـا يـؤدي إلى تقليـل الاعـتماد عـلى الأسلحة النووية والعمل على تصميم البرامج التي تهدف إلى التخلي النهـائي عـن الأسـلحة النووية.

عندما كنت في الوظيفة الرسمية فان المسألة الصعبة والمخيفة التي كانت تواجهني تتمثل بـ " ما الذي سوف أقوله لرئيس الولايات المتحدة عندما يخبرني بأنه استنفذ كل الخيارات الدبلوماسية وان الخيار الوحيد المتبقي هو الأسلحة النووية، ولحسن الحظ فإنني لم اتخذ هذا القرار لان كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد توصلوا في ذلك الوقت إلى نتائج متطابقة في كل أزمة لا سيما فيما يتعلق بمحدودية ما يجب الذهاب إليه فيما يتعلق بالحرب النووية. ومن جهة النظر التاريخية فان الوضع لا يحتمل، كما أصبح صعب المراس لاسيما عندما تمارس الدول النووية تسوية متوازنة مع بعضها الآخر لاسيما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية. ولذلك يمكن أن يكون هناك قوى نووية في مقابل بعضها البعض، وقوى نووية في مقابل قوى غير نووية وقوى نووية إقليمية في مواجهة بعضها البعض، إن هذه الحسابات سوف تكون صعبة المراس، لا بل سوف تؤدي عاجلاً آم أجلاً إلى استخدام الأسلحة النووية وتكون ذات عواقب وخيمة على الإنسانية ومن ثم بالطبع على التوازن العالمي.

وفي الوقت نفسه، وكما أشار ألامين العام للأمم المتحدة فان المسالة النووية تتضمن مستويات عدة. إن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تملك أكثر من 90% من مجموع الأسلحة النووية في العالم. لذلك فان مناقشة المستوى المناسب للمدة المؤقتة لهذه الأسلحة مقابل أحداها الآخر يواجه الاعتراض الأمريكي الروسي. وفي الوقت نفسه، أنا لا اتفق مع هؤلاء الذين

يعتقدون بأنه ينبغي أن يكون هناك اتفاقية أمريكية روسية ومن ثم يمكن الإتيان بالدول الأخرى على نفس النهج. هناك بعض القضايا التي تعد بالدرجة الأولى قضايا روسية أمريكية، فعلى سبيل المثال، إن احد الأشخاص وهو السيد (مورز) ذكر في بداية الأمر ما هو المستوى المناسب الذي يجب أن تكون عليه الأسلحة النووية عندما يحظر المفاوضات مسؤولين رفيعي المستوى، غالباً ما يتم ذكر رقم (الألف)، إن هذه المفاوضات يمكن أن تجري على المستوى الثنائي وبشكل أساسي بين رئيس الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وإذا كان من الضروري أن يكون هناك لقاءات مصاحبة خلال اللقاء وعلى النحو الذي ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، فانه يجب أن يبدأ بتبادل الأفكار على المستوى المناسب والتوصل إلى اتفاقية دولية لمدة محددة بهدف نزع التسلح بشكل كامل. اعتقد انه من الأهمية بمكان أن تشترك كل الدول النووية في هذه المسألة.

لا يمكن لأحد أن يبقي الدول غير النووية المتأثرة متفرجة. إن أحدى العقبات التي تواجهك لاسيما عندما تتحدث عن أي هدف هو أن تعمل على مستويين، المستوى الأول هو المستوى المفاهيمي وما الذي تحاول انجازه؟، كيف سيبدو العالم عندما نصل إلى تحقيق هذا الهدف؟ كيف يمكن أن يعرف الأمن؟ وعلى ماذا سوف يركز؟ إن هذه على سبيل المثال مشكلة مفاهيمية والتي تتطلب مشاركة فاعلة من المجموعات غير الحكومية، إذ غالباً ما تؤدي دوراً مفيداً لاسيما فيما يتعلق بالمساعدة في تحديد الأهداف الكبيرة التي لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، بل أن تعرب على الرغبة الكاملة لكي يصبح العالم خالياً من الأسلحة النووية. يجب على الشخص أن يكون قادراً على توضيح كيفية التوصل إلى تلك النقطة من خلال المشاركة ومن خلال أي طريق للتفاوض،

وعملية للتحقق. إن احد أعضاء فريقنا غالباً ما يصف هذا الشيء من خلال تشبيهه بعملية الجبال المحاطة بالضباب، وانك تحاول الوصول إلى القمة ولكن أنت لا تعلم أين هي القمة وما هي المسافة حتى تصل إلى الضباب وتمشي من خلاله. وكما تعلمون فان وجهة النظر هذه ربما تكون واضحة، ولذلك فان العلاقة بين الأهداف والمراحل تحتاج إلى شيء من التفصيل.

لقد استوعبت ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة لاسيما من خلال الإصغاء إليه. اعتقد بان العديد من الخطوات التي قدمها هي خطوات قابلة للتنفيذ بشكل فوري، لا بل يمكن البدء بها مباشرة. لا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود ما لم تشعر الدول المتأثرة بأنها جزء من عملية صيرورته. كما أنها لا يمكن أن تفرض بشكل فردي. أو أن تكون المفاوضات الأمريكية مع الدول فرادى. لذلك أود أن اشكر منظمي هذا المؤتمر، لاسيما وانه يعالج قضية أساسية، وربما تعد القضية التي تنجي عالمنا. إن التحدي الذي نواجهه هو عملية تحويل الأهداف الكبرى إلى أهداف واقعية، وهذا الأمر يعد مهمة كبيرة.

مما لا شك فيه، لدينا لجنة مميزة. وهنا أود أن اشكر محمد البرادعي عما قاله، وللإسهام الكبير الذي قدمه نتيجة صبره وحكمته.

اسمحوا لي الآن أن أدعو السفير كسلاك من روسيا الاتحادية. كلنا يعلم بان روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية هما من أقدم ممتلكي الترسانات النووية وهم بحاجة إلى علاقات استثنائية بطريقة لا تثير الحوافز في الاتجاه الذي يؤدي إلى زيادة الانتشار. السيد السفير، انه لمن دواعي سروري أن نستضيفك هنا.

المحـور الرابـع

سيرغي كسلاك: السفير الروسي لدى الولايات المتحدة

إنه لمن دواعي سروري أن يتم دعوتي لكي القي كلمتي أمام هذا التجمع. اعتقد أن هذه المناقشات أظهرت مسبقاً بأنه ليس هناك نقص في الطروحات الفكرية التي يجب أن تعالج قضايا نزع التسلح النووي. بل أن ما تم فقده ربما هو العمل الجاد. وكممارس آخر كما هو الحال مع الدكتور محمد البرادعي فإنني دائماً أحاول قياس هذه الأفكار من خلال مدى قدرتها على التحول إلى أفعال، ونحن متفقون جميعاً في هذا الصدد، ومدى قدرتها على تحقيق شيء ثم الإنفاق عليه. لا احد يرغب باستخدام الأسلحة النووية، لا أحد يريد أن تستمر الأسلحة النووية في كونها عامل من عوامل التهديد. لا أحد يريد أن تستمر الأسلحة النووية في كونها عامل تهديد متأصل.

أود أن أقول بان ليس هناك نقص في الالتزام في أهداف نزع التسلح النووي. إن هناك العديد من الوثائق التي تم توقيعها من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الأقل الدول الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار. وسوف اقتبس لكم من مؤتمر حظر الانتشار الذي عقد عام 2000. لقد تم ذكر الخطوات التي اتفقت عليها جميع الدول النووية والتي يمكن أن تؤدي إلى نزع التسلح النووي بالطريقة التي تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الدولي وأنها ترتكز على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

هذا هو المبدأ الذي يمكن اختباره وهو مبدأ صحيح. إن المسألة هي كيف يمكن أن تعمل في اتجاه تنفيذ هذا المبدأ: صيانة الأمن وضمان الاستقرار، أو على الأقل ضمان الاستقرار والأمن غير المنقوص. إن هناك العديد من الأشياء التي يجب القيام بها. لقد قال الدكتور هنري كيسنجر، وأنا اعتقد جازماً بان الولايات المتحدة قلقة من إشعال الوضع الذي يقوض استقرارنا بالاتجاه الذي يجعلنا نتحرك باتجاه نزع التسلح النووي. إن هذا الأمر جزء من القضية العامة. أود أن الخص المناقشات إلى ثلاث عناصر رئيسة والتي نحن بحاجة إلى التعامل معها بوصفها أولوية أساسية:

أولاً: نحن بحاجة إلى الاستمرار في اتخاذ الخطوات حول نزع التسلح النووي. وأنا اتفق تماماً مع الرأي القائل بان لدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية دور استثنائي يجب أن تؤديه، إذ أن لديهم تفويضاً جديداً يتمثل في انجاز نسبة تخفيض تصل إلى (50%). إن معاهدة ستارت لا تزال داخلة حيز التنفيذ، كما انه تم تطبيقها بشكل كامل من تخفيض قدرات السلاح النووي لكلا الجانبين، كما لدينا معاهدة موسكو التي تدعو إلى تحقيق تخفيض ذو أهمية بارزة للرؤوس الحربية بحلول عام 2010.

إن القضية تتعلق بسؤال يتمثل في: ماذا بعد ذلك؟. إن معاهدة ستارت سوف تنتهي صلاحيتها في السنة القادمة، وإذا لم نتمكن من إيجاد معاهدة ناجعة تسهم في استمرار العملية وتسهم في اتخاذ مجموعة من الخطوات الإضافية المفعمة بالأمل حول نزع التسلح النووي، فإننا سوف ندخل كانون الثاني من

العام 2010 بدون أي اتفاقية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تخفيض الأسلحة النووية. ولسوء الحظ، فان مسألة معاهدة الصواريخ العابرة للقارات ليست بعيدة المدى، وسوف يمتلك الطرفان الحرية في مجال الأسلحة النووية الإستراتيجية والقدرات الدفاعية. كما أن هناك نظرية لاسيما فيما يتعلق بان النفقات التسليحية لكلا الطرفين سوف تكون متعاظمة بشكل كبير. أي بمعنى إذا ما قمت بتطوير الأسلحة النووية وقدرات التسليح النووي الهجومي، علاوة على العمل على تعزيز حماية إقليمك فأنك سوف تشعر بالإغراء في استخدام السلاح النووي. وهذا يعني بان الأسلحة النووية ربما أصبحت الآن أو في المستقبل شيئاً يمكن للشعوب استخدامه، ولذلك نحن نعتقد بان الخطوات الإضافية يجب أن تستأنف.

نحن لدينا حوارات مع شركائنا الأمريكيين. ولكي اكو صادقاً كما نحن اليوم، فإنني لا استطيع أن أقول بأننا نتحرك بشكل سريع إلى الأمام، بل نادراً ما يحصل. لقد قررنا ما هو مهم، ولكن نحن لم نتوصل إلى ذلك المستوى، بالإضافة إلى أن روسيا الاتحادية مهتمة في هذا الموضوع. ومما لا شك فيه فإننا نتحرك باتجاه ما بعد معاهدة ستارت. أذكركم بان المعاهدة سوف تنتهي صلاحيتها في كانون الأول عام 2009. ونحن نتفق بان الأسلحة النووية آو نزع التسلح النووي ليست مسألة او قضية مقتصرة على روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، بالتأكيد نود أن يكون هناك إسهامات كبيرة من البلدان الأخرى التي تمتلك الأسلحة النووية. ولان هذه القضية تتطلب الكثير من

المناقشات الإضافية بين الدول فإننا نعتقد بان هذا ليس حكراً على الدول النووية. كيف يجب أن تفرض ما يسمى غالباً الإجماع الدولي الذي سوف يكون داعماً على تبني التدابير القادمة لنزع التسلح النووي؟، بالتأكيد انه لأمر يحتاج إلى المناقشة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أنا اتفق مع الدكتور كيسنجر حول الدور الفريد الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية من خلال صيرورة الأفكار والحوار الذي يكون داعماً للدول أثناء المفاوضات. اعتقد بان المبادرة التي تم مناقشتها من قبل معهد دراسات الشرق والغرب ملفته للنظر ومهمة جداً. أنها مهمة جداً لأنها تدعو إلى الانسجام مع البيانات السابقة للولايات المتحدة الأمريكية. نحن نعتقد بشكل جازم بان هناك العديد من الأشياء الواقعية التي يجب صياغتها قبل الاتفاق بشكل كامل، ولكن ابتداءً لا بد أن تكون هناك دعوة، ثانياً لا بد أن يكون هناك توجه لدينا بأنه يمكن تغيير عقلية الأشخاص التي تحكم سياستنا.

ثانياً: كجزء من عملية نزع التسلح النووي التقليدية، أود أن أقول بأنه لا احد يتوقع بان الدول النووية سوف تقوم بتخفيضها أو إنها سوف لن تظهر في مكان آخر. لذلك فان عدم الانتشار يعد أمراً مهماً بحد ذاته، كما انه يشكل ضماناً للاستقرار الذي يساعد على الشروع في اتخاذ الخطوات في اتجاه نزع التسلح النووي.

ثالثاً: أود أن أؤكد أيضاً بان كل الخطوات في المستقبل يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار مبادئ الأمن غير المهدد، والتي تكون مهمة جداً على الأقل

بالنسبة لنا. ما الذي يعني هذا؟، إن هذا لا يعني بالضرورة بان هناك ارتباط أوتوماتيكي بين بعض القضايا التي ربما تكون معينة لنا في مجالات أخرى مثل السيطرة على التسلح. إن ما أحاول قوله هو انه لكي تكون قادراً على تخفيض الاعتماد على الردع فانه لا بد أن تكون متأكداً بان لديك بيئة أمنية وسياسية يمكن الوثوق بها بشكل كافي وفي هذه الحالة يمكن أن تتخلى عن الردع استناداً إلى القواعد المتبادلة. إنها قضية متعددة التركيب وبالتأكيد لا يمكن أن تثيرها مسألة عدم التوازن والأسلحة التقليدية لاسيما فيما يتعلق بروسيا الاتحادية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الوضع في أوروبا لاسيما عندما يعمل احد التحالفات على توسيع نفسه ويدفع بنيته التحتية العسكرية إلى الإقليم الروسي. كما يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار بان الأنظمة المضادة للصواريخ وضعت بالقرب من حدودنا. وكما قلت ابتداءً، فانه بالتأكيد يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار نظام الدفاع الصاروخي عندما تخطط لبرامجك العسكرية والمستقبلية والتأكد عند التخطيط لأعمالك لاسيما فيما يتعلق بنزع التسلح فانك لا بد أن تشرع في العمل.

وعلى هذا الأساس، فان الأمن غير المنقوص هو أمر يحتاج إلى المعالجة الجدية، أي بمعنى معالجة كبيرة، وانه أمر مهم يوازي المسائل الأخرى ومن المحتمل أن يكون مهماً للولايات المتحدة الأمريكية. انه لأمر مهم بالنسبة للدول النووية الأخرى بأن لا تملك الدول الأخرى الأسلحة النووية، أو امتلاك القدرات التي يمكن أن تستخدم في المستقبل مثل امتلاك اليورانيوم وتحويله إلى

قنبلة نووية. وقد أشار الدكتور محمد البرادعي إلى أن الكثير من الـدول تمتلـك القـدرات النووية. أنها مشكلة حقيقية يجب أن تعالج الآن ومن خلال مناقشاتنا. نحن عـلى اطـلاع بان المشكلة حرجة جداً. وأنا اتفق مع الدكتور محمد البرادعي حول هـذه القضـية سـواء أن نجحنا في نزع السلاح أم في زيادة تحريم نظـام الانتشـار فانـه يجـب وضـع الأمـور في الاتجاه الصحيح.

إن هنالك مشكلة ملحة تتعلـق بالإرهـاب النـووي. إن الـترابط بـين الإرهـاب والمواد النووية يعد أمراً متزايداً الأهمية ولا بد من معالجته. إن هذا الأمر مدرك من قبل حكـومتي الولايـات المتحـدة وروسـيا الاتحاديـة، لا بـل أطلقنـا مبـادرة مشـتركة وبالتأكيد فان المبادرة سوف تدعم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنه يماثـل ما تقوم به الوكالة. ونحن نعتمد بدرجة كبيرة على إسهامات الوكالـة في تنفيـذ هـذه المبادرة. لدينا أكثر من سبعون بلداً مشتركاً في هذه المبادرة وأننا نتوسع بشـكل كبـير ونأمل بجعلها عالمية الإطار، لأنك عندما تتعامل مع الإرهاب النووي فانك تحتـاج إلى استجابة عالمية. ومن ناحية أخرى، سوف يستخدم الإرهـابيون أي نافـذة لـكي يجـدو مكاناً لهم على الأرض.

لذلك اعتقد أن بلدي تشعر بقلق كبير. نحن نهتم بشكل كبير فيما يتعلق بالتعـاون مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في التحـري عـن الخطـوات القادمـة المتصلة بنزع التسلح النووي. نحن نريد العمـل مـع البلـدان الأخـرى في الـدول النامية حول العديد من القضايا التي تعد جزء من جدول أعمالنا. ولسوء الحـظ فان هـذه اللجنـة قـد تـم إغلاقهـا بسـبب الاخـتلاف في الأولويـات بـين البلـدان

المختلفة ونحن نعتقد بان ذلك غير ضروري. وفي ضوء ذلك ليس هناك مناقشات جدية. كما أن هناك عدد من الأولويات، والأولوية التي ندفع بها هي أولاً منع سباق التسلح في الفضاء، إذ أن هذه مسألة أخرى ربما سيكون لها تأثير خطير على تنفيذ مبادئ الأمن غير المنقوص.

وعلى هذا الأساس، نحن نعيش في عالم معقد، وفي ذات الوقت نحن نحتاج إلى معالجة هذه الأشياء الخطرة. ليس هناك نقص في الأفكار وإنما هناك نقص في الالتزامات. اعتقد أننا بحاجة إلى إتباع التدابير المتعلقة بنزع التسلح النووي، على رغم من أن هناك مجموعة واسعة عن الالتزامات تم الإيفاء بها. إن المهم هو أن نجلس معاً ونعمل على معالجة هذه القضايا. وفيما يتعلق بالحفاوة، أود أن اشكر هؤلاء الأشخاص الذين أثاروا هذه القضية أمام القادة الدوليين. كما أنها لمناسبة مهمة أن نشارك في هذا المحفل اليوم، انه لأمر مهم أن تمتلك الإرادة للعمل على إقناع الدول الأخرى ونتفاوض معها.

المحور الخامس

فيد مالك: الجنرال المتعاقد ورئيس هيئة أركان الجيش الهندي

في مجموعة الأساطير الهندية فان الآلة هو الذي يوجد السلاح. لقد كان برهام شركان هو رجل موهوب يمتلك سلطات كارثية في القدرة على التدمير، وقد كانت هذه القدرة محرمة الاستخدام إلا في حالات الطوارئ الكارثية. حكمتنا تقول بان الأسلحة ستستخدم فقط عندما تفشل كل الخيارات بهدف مواجهة الشياطين العنيفة. إن أوجه التشابه بين الأسلحة النووية وبرهام شركان لا يمكن دحضها. إن الأسلحة النووية ليست مسألة أسطورية، أنها حقيقة موجودة في الحياة بالنسبة للمتدينين والشياطين على حد سواء. لذلك فان البيان حول ذكرى حادثة هيروشيما يتمثل في "الرجاء العيش بسلام" وان الخطأ سوف لن يتكرر. وبناءً على ذلك، انه لشرف كبير بالنسبة لي ان التحق بهذه المجموعة التي تود أن ترى بان هذا الخطر لن يتكرر. شكراً جزيلاً لمعهد دراسات الشرق والغرب لدعوتي لحضور هذا المؤتمر.

ما هو المنهج الهندي في مجال نزع التسلح النووي؟، لقد حذر روجيه غاندي العالم كمحاولة أخيرة وقبل الاضطرار غالى قبول الضرورة الإستراتيجية المتمثلة في امتلاك الهند للأسلحة النووية هنا في الأمم المتحدة في 9 حزيران من عام 1988 قائلاً بالنسبة لنا "أننا لا نريد التعامل مع الأسلحة النووية ولكن هناك مجموعة من الاعتبارات التكتيكية التي تؤدي دوراً مهماً بين المتنافسين التي

تكـون لهـا الأسـبقية عـلى ضرورات عـدم انتشـار الأسـلحة النوويـة، فلـماذا نـتخلى عنها؟."

وفي الخطاب ذاته اقترح خطة تتضمن التزامات ملزمـة لكـل الـدول بهـدف التخلص من الأسلحة النووية على ثلاثة مراحل بحلول عام 2010 من خلال التقدم الملموس لكل مرحلة لإثبات النوايـا الصـادقة وبنـاء الثقـة المطلوبـة والعمـل عـلى تغيير العقائـد العسـكرية والسياسـية والمؤسسـات بهـدف إيجـاد عـالم خـالي مـن الأسلحة النووية. إن هناك صعوبة في الاستجابة الدولية، وفيما بعد أصبحت الهنـد دولة نووية، ونحن قادرين على إكمال الأسلحة النووية، ولكـن يبقـى هـدف نـزع الأسلحة النووية هامشياً، وفي هـذه الأثنـاء بـدأت أنـواع جديـدة مـن التهديـدات والتحديات التي تواجه الأمن الإقليمـي والعـالمي، إذ أن العديـد مـن الشخصـيات يتحدثون عنها، فهناك مخاطر جديدة ومتزايـدة تتمثـل بـالمواد النوويـة، إذ يمكـن للفاعلين من غير الدول أن يحصـلوا عـلى المـواد النوويـة والأسـلحة التـي يعـدونها قنابل انتحارية في الإستراتيجية العسكرية الفاعلة.

إن كل البلدان التي تدار من خلال الإيدولوجيات المتطرفة سوف تواجه شبح الضغط النووي الجديد حتى من قبل هؤلاء المنتمـين إلى معاهـدة عـدم الانتشار. لقد حذر الـدكتور محمـد البرادعـي الـذي كـان هنـا الليلـة الماضـية وصباحاً بأنه من المحتمل أن تكون هناك ثلاثين دولة نووية فعلية مـن حيـث الواقع. إن هناك تطورات أخرى مثل إماطة اللثام عن شبكة عبد القدير خـان للانتشــار والاختبــارات النوويــة، كــما أن دول أخــرى تريــد تأســيس بــرامج

لتخصيب اليورانيوم خاص بها، وهلم جرا وهكذا دواليك. إن هناك تعقيد وتناقض في مجال الانتشار النووي، وهذا ذنب الدول المسؤولة. كما أن هناك شخص ما قال الليلة الماضية بان العالم على شفا عهد نووي جديد وخطير. ولكن على الرغم من ذلك فان العديد من الدول النووية دافع عن الفكر الجديد المتمثل بالاحتفاظ بالأسلحة النووية وتطوير أسلحة أفضل.

إن الردع النووي يمكن أن يمنع القوى الرئيسة من التبادل النووي، ولكن في الوقت الحاضر اصطبحت هناك أخطار متزايدة وتقليل الفاعلية في الجزء المنخفض والمتوسط من أشكال الصراع المسلح. إن المعضلات النووية كما تشير الإحصائيات تشجع على الحروب بالوكالة والتكلفة المنخفضة، وزيادة نسبة الوفيات بشكل يفوق الحرب العالمية الأولى والثانية مجتمعتين.

السيدات والسادة:

إن الردع النووي هي نظرية عقلانية، وهي ترتكز على الإدراك، ولم تستخدم في الحرب العالمية ضد الإرهاب والحروب اللامتماثلة خلال الحرب الباردة، وبعد عدة سنوات من ذلك، يعتقدون بان تسليح الأمم بالأسلحة النووية والردع لا يقودان إلى شن الحرب ضد بعضها البعض لكن هذه النظرية أثبتت عدم صحتها. فقد ذهب الاتحاد السوفيتي والصين إلى الحرب في عام 1968، كما دخلت الهند وباكستان الحرب عام 1999، ولدي تجربة شخصية كما هو الحال مع السفير هنري كيسنجر. كما كان هناك تلويح باستخدام الأسلحة النووية إلى حدٍ كبير من قبل احد الأطراف. وعلى رغم من الاعتداء

العسكري على الهند فانه لم يسمح لقواتنا بتخطي الحدود أو خط السيطرة. لقد كان هذا القرار صعباً ويتناقض مع الموضوعية العسكرية والمطلب الشعبي. ولكي يبقى الصراع بعيداً عن مرحلة استخدام الأسلحة النووية فان القوات المسلحة والقدرات النووية تزيد من فرص الحروب بالوكالة لاسيما الحروب التقليدية المحدودة. إن مثل هذه الصراعات التي لا تحكمها أي رؤية سياسية وعسكرية يمكن أن تصعد من مستوى الصراعات إلى مستوى استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومثال آخر، فان الولايات المتحدة وشركائها في التحالف هاجموا العراق عندما شكوا بان العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل. ماذا لو امتلك العراق وكان مستعد لكي يطلق أسلحة الدمار الشامل؟.

من المحتمل أن الدول النووية عملت على تخفيض ترسانتها النووية، ولكن النوعية والقدرة التدميرية للحكومات قد زادت بشكل كبير. وكمواطن هندي أقول بإيمان راسخ بان الأسلحة النووية الحديثة ليست فقط يجب منعها ولكن لا يمكن استخدامها في الحرب، إذ أنها جعلت الحرب لا يمكن الخوض فيها ولا حتى كسبها. يرتكز الاستقرار النووي على الردع، وليس على المنافع العسكرية. وإذا ما تم تأسيس لجنة القادة المتقاعدين الاستراتيجيين للدول النووية فان بإمكانها أن تخبر العالم عن المنافع العسكرية للأسلحة النووية في البيئة الجيوسياسية والإستراتيجية الحالية والمستقبلية.

لذلك كيف يمكن أن تعزز القوة الدافعة الجديدة مثل السرعة من (60) في الثانية. أننا لدينا فرصة أخرى، بل ربما الأخيرة لكي نعيد النظر في نزع التسلح النووي قبل زيادة انتشاره وخروجه عن سيطرة الحكومات المسؤولة.

وهنا يجب أن نبارك الجهود المبذولة من قبل الوزراء هنري كيسنجر ووليم بيري وجورج شالتر والسيناتور سام رنت الذين اخذوا زمام المبادرة وانتهزوا الفرصة للتأكيد على وجهة النظر التي تستند إلى عالم خالي من الأسلحة النووية. وكما تعلمون جميعاً، نحن في الهند ندعم أي دعوة تهدف إلى إقامة "عالم خالي من الأسلحة النووية". وكذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول فان رئيس الوزراء مان موهان أعاد التأكيد على التزام الهند الدائم بنزع السلاح النووي الذي يجب أن يكون عالمياً وشاملاً وبدون تمييز، والتخلص الكامل من الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

إن التخلص من الأسلحة النووية يكون من خلال مقت وبشدة الأسلحة النووية الجديدة وعدم شرعنتها، يجب علينا أن نتبع درجة عالية من الحزم والمسؤولية في سياستنا وتطبيقاتنا النووية. اعتقد بان هدفنا الأول يتمثل في انه يجب أن تستحوذ العقائد النووية على الموضوع بأكمله والرسائل العدوانية. اعتقد بأنه يجب أن نعدل العقائد النووية. وهذه العقائد يمكن أن تكون شفافة وتتغير باتجاه تخفيض الاعتماد على الاستخدام الأول، وعدم استخدامها ضد الدول النووية والمحافظة على الردع النووي مؤقتاً. ويجب أن نحافظ على الفصل

بين العقائد النووية والتقليدية عن بعضهما البعض دون الدفع باتجاه استخدام الأسلحة النووية ونشرها قدر الإمكان وبشكل واضح.

يجب أن تكون العقائد النووية حذرة إلى حدٍ كبير. وفي ظل الجيوبولتكس الحالي فانه سوف يكون من المستحيل لأي قائد سياسي أن يأمر باستخدام السلاح النووي بشكل وقائي ضد دولة ما أو فاعلين من غير الدول، كما أن عدم الاستخدام الأول يجب أن يضمن من قبل كل الدول والذي يساعد على شرعنة العملية. وسوف يكون من المفيد بناء تدابير الثقة ولكن ذلك لن يلغي حوادث الإرهاب النووي ولكنه سوف يؤدي إلى التقليل من انتشارها إلى الفاعلين من غير الدول بوصفها جريمة دولية، كما يؤدي إلى إنهاء المخاطر النابعة من شبكات الانتشار في الدول نتيجة عدم تنفيذ القانون بشكل صارم.

ولمدة طويلة، فان الاستعداد لإطلاق الأسلحة النووية كان موجوداً بشكل كبيراً، كما أن الأسلحة النووية ستكون مستنفرة، لا بل أكثر عرضة للاستخدام بالصدفة. إن بعض الدول تبنت مسبقاً بعض التدابير، وإذا ما تبنت كل القوى النووية هذه التدابير فإنها سوف تقدم تحذيراً اكبر لصناع القرار. وقد يساعد في عدم شرعنة الأسلحة، ومع ذلك فان التدابير الأخرى سوف تأخذ بنظر الاعتبار الموافقة على عدم نشر الأسلحة في الأرضي الأجنبية. لقد سمح نطاق ونوعية الصواريخ بتوسيع الردع من دون الحاجة إلى نشر الأسلحة على الأرضي الأجنبية.

إن الأمر لا يتعلق بالقتال، بل أن صنع القرار يأخذ وقتاً طويلاً. نحن بحاجة إلى ابتكار تدابير شفافة تكون فاعلة عندما تتوافر الإرادة السياسية لتحسين الشفافية النووية على المستويين الإقليمي والعالمي. هل لي أن اقترح بان نأخذ نظرة على مذكرة التفاهم الموقعة بين القادة الهنديين والباكستانيين في قمة لاهاي عام 1999؟. في تلك المذكرة وافق كلا البلدين على إتباع سلسة من تدابير بناء الثقة. وهذا يتضمن تدابير تهدف بشكل محدد إلى تخفيض المخاطر النووية، وهذه التدابير تشير غالى إقامة أرضية مشتركة بين الهند وباكستان، والمجالات البارزة للاتفاقات المستقبلية ممكن أن تكون على المستوى الثاني أو الإقليمي. يمكن أن نشاهد التحديات المستقبلية لاسيما مثل نظام التحقق لتخفيض ترسانة المواد النووية ومعضلة الاستخدام المزدوج للطاقة النووية ونظام تخفيض المواد الانشطارية الذي يمكن التحقق منه والحائزين عليه، كما أن السيطرة على مواقع بعض المنشآت المتعلقة بالسيطرة الدولية على الباحثين على الوقود النووية. كل هذه المسائل تتطلب إطار سياسي للعمل بدون تمييز وضمانات في شكل اتفاقيات للسلام الإقليمي والأمن الجماعي.

اسمحوا لي أن الخص بعض الخطوات المثمرة لعام 2009، والتي أود ان أوصي بها:

أولاً: الالتزام الواضح لكل الدول النووية بهدف التخلص الكامل من الأسلحة النووية والتي يجب أن يعقبها مفاوضات حول ميثاق الأسلحة النووية يحرم أي تطوير وإنتاج وخزن واستخدام الأسلحة النووية، كما

أن العمل على تدميرها يؤدي إلى شيوع حالة من عدم التمييز على مستوى العالم، والإزالة الموثوقة للأسلحة النووية ووضع موعد نهائي لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً: اتفاقية ملزمة قانوناً حول عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية.

ثالثاً: يجب ان تكون العقائد النووية شفافة من قبل كل الدول وإبقائها منفصلة عن العقائد التقليدية، ولذلك فان البداية لن تكون سهلة بشكل واضح.

رابعاً: عقد اتفاقية من قبل الدول النووية حول عدم التهديد وعدم الاستخدام الأولي للأسلحة النووية.

خامساً: عقد اتفاقية من قبل الدول النووية لجعل سلحتهم النووية في حالة الإنذار لتخفيض خطر حوادث الاستخدام.

سادساً: تعزيز التدمير النووي بـ (CBM) على المستوى الثنائي والإقليمي بهدف تأسيس أرضية مشتركة وعندما تكون الاتفاقيات المستقبلية ممكنة.

سابعاً: تأسيس لجنة لقادة القوة الإستراتيجية لتحليل المنافع العسكرية للأسلحة النووية في البيئة الجيوسياسية والجيوستراتيجية الحالية والمستقبلية.

ثامناً: البدء بعقد مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاقية حول عدم نشر الأسلحة النووية على الأراضي الأجنبية.

تاسعاً: تعزيز السيطرة المدنية للأسلحة النووية، كما يمكن اعتبار هذه الأسلحة فقط للردع وسوف تكون أكثر حساسية لاحتياجات الأمن والحراسة الأمنية.

عاشراً: إن الهند لديها سجل خالي من الأخطاء حول عدم الانتشار والالتزام الثابت والطويل الأمد لنزع التسلح النووي ويرتكز على العالمية، الشمولية، وعدم التمييز.

نحن نعتقد بان تحقيق هذا الهدف سوف يساعد ليس فقط على تحسين أمننا، لا بل تحسين امن جميع البلدان. ولكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه من خلال أتباع تدابير نصفية أو غامضة آو تبني مناهج من دون توقيتات محددة. إن الإجراءات النصفية تم تجريبها من قبل، نحن نعلم ما الذي ستؤول إليه، أو بشكل أكثر دقة ما الذي لا تؤدي إليه. وفي هذه الأثناء نحن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد بان أمامنا طريق طويل. إن الطريق الطويل سوف يعتمد بالطبع على المستوى العالي من توظيف القدرات السياسية والدبلوماسية من قبل المجتمع الدولي لاسيما الدول النووية الرئيسة.

المحور السادس

هنريك سالاندر: السفير السويدي لدى الولايات المتحدة

أود أن أتوجه بالشكر والثناء إلى منظمي هذا اللقاء لاسيما معهد دراسات الشرق والغرب لقيامهم بتنظيم هذه المشاورات، والخطاب الملهم الذي ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة. كان من المفترض أن يحظر هانز بلكس هذه المناقشة. لقد أرسل تحياته إلى كل شخص وتمنى أن تكون هناك مناقشات مثمرة اليوم.

إن رؤية هانز بلكس الحوارية متوفرة، وقد طلب مني أن لا أكررها، وأركز على الخطوط الأساسية والأولويات القصوى لعام 2009. في البدء، إن التوتر الذي ترسخ خلال العقد الماضي أصبح بشكل كامل خارج الإطار نتيجة الاختلافات الموجودة حول المواد. لذلك وعلى نحو معاكس اوجد عوائق للعمل والذي يحتاج إلى التأمل المشترك مع التحديات. لقد أحصى هانز بلكس عدداً من التوترات_ التطورات الصاعدة أمدها_ على سبيل المثال تحتل الركيزة الأساسية لنا هنا في الوقت الحاضر وهي عدد الدراسات والخطط المتعلقة بتحديث القدرات النووية التي يتم معالجتها في الوقت الحاضر. وبدلاً من الخطط والدراسات حول كيف يمكن صيانة دفاع كفوء بدون الاعتماد على الأسلحة النووية. من الواضح بان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع التسلح المتعلق بأسلحة الدمار الشامل لا يمكن تحقيقها إذا لم يتم معالجتها من قبل كل دولة من خلال زيادة مستوى أمنها الذاتي.

يجب أن يتم التوصل إلى حالة من (الكل رابح_رابح). إن المسار الأساس لفلسفة الاستقلالية في السياسة الخارجية انتشرت في واشنطن لسنوات عدة تجعلني اعتقد بأنها تسعى لزيادة امن الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الآخرين. وبكلمة أخرى ممارسة اللعبة الصفرية ومن دون تحقيق هذا النجاح، أو لقاء مثمر طبقاً للمراهنات أو المعايير الخاصة بها.

اعتقد بانتا غالباً ما نهمل مفهوم (رابح - رابح). أنها بالضبط تمثل الفلسفة التي تكمن وراء كل الجهود في السنوات الأخيرة بهدف إيجاد خارطة للمفاوضات أو تدابير تحدد الاتجاه الصحيح. وعلى سبيل المثال، فان النقاط الثلاثين تعد جزء من الإجماع الذي تحقق عام 2000 في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر الانتشار، والتي توضح الخطوات الواجب اتخاذها من قبل الدول النووية. من مثل التقليل من دور الأسلحة، والشفافية حول الموجودات والتخفيض أحادي الجانب وتقليل مستوى الاستعدادات النووية والعديد من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، وكما أشار إلى ذلك السفير كسلاك، بالطريقة التي تعزز الاستقرار الدولي وتركز على الأمن غير المنقوص للجميع.

استذكر بان المفاوضين قظوا ليلتين في الغرفة المغلقة حول هذا الموضوع في عام 2000، وعلى نحو مشابه، حاولت لجنة هانز بلكس وبتأني التأكد من إن توصياتها الستين هي تصب في مصلحة جميع الدول. والشيء ذاته فيما يتعلق بمقالات مجلة الوول ستريت التي كتبها رجال الدولة الأمريكيين المتميزين. تتطلب أولويات السنة القادمة "قيادة"، ويجب أن تكون في موقع مهم

ومكانة متميزة للقيام بهـذه المهمـة، إنهـا الإدارة الأمريكيـة الجديـدة، ولا يهـم سواء كانت إدارة ماكين أم أوباما. اعتقد انه ومن خلال إرسال الإشارات القويـة المهمة في بداية تسلمها المنصب، أي خلال الثلاثة أو أربعة أشهر الأولى أو أكـثر، إن الإدارة الجديـدة قـادرة عـلى تغيـير وضـع المناقشـات في المجـال موضـوع المناقشة بشكل كبير.

إن بعض هذه الإشارات سوف يتم استقبالها بشكل جيـد، وتوليـد روحيـة متفائلـة تحل محل التوقعات السلبية في عالم اليوم والتـي تـؤثر في العمليـات المتعـددة الجوانـب. دعنا نأخذ معاهدة حظر الانتشار على سبيل المثال. إن المؤتمر الاسـتعراضي الـذي سـيعقد عام 2010 لا يتوقع منه الكثير او ينتج شيئاً. ولكن مع علامات السياسة الجديدة وغاياتهـا فان وفد المراجعة التابع للولايات المتحدة من الممكن أن يوجـد ديناميكيـة جديـدة. كـما سوف يتحول مناخ المناقشة إلى مناخ بناء وفهم متعدد الجوانـب يمثـل المصـلحة الأمنيـة المشتركة لنجاح المؤتمر الاستعراضي، لـيس بسـبب المنـاخ الـدولي ولكـن بسـبب إن تعزيـز التعاطف يعد مسألة حيوية بالنسبة لكـل الـدول، ومـن السـخرية بمكـان حتـى بالنسـبة للدول القليلة الغير منظمة إليها.

إن هذه واحدة من الأسباب التي تكمن وراء لماذا وددت أن أركـز عـلى إحدى هذه الأولويات في مجـال أسـلحة الـدمار الشـامل عـام 2009 المرتبطـة بمعاهـدة حظـر الانتشـار النـووي. أن هـذا يعـد أمـراً طبيعيـاً لان الأسـلحة البيولوجية والكيميائية لم تشكل بحد ذاتها مشكلة سياسية وإسـتراتيجية كـما

تشكله الأسلحة النووية. سوف أقوم بسرد أولوياتي، واسمحوا لي بأنني سوف لن أقوم بذكرها نصاً كما هي. في الحقيقة أن كل شخص يعلم بأنه ليس من المدهش، إذ أن العديد من الخطوات العاجلة المتخذة الآن تم تقديمها مسبقاً وتم التفاوض عليها على المستوى الدولي في شكل "خرائط طريق"، تم وضع التوجهات المترابطة على نحو رائع. لقد تم وضع كل شيء مسبقاً في مقالات مجلة وول ستريت، وفي الخطوات الثلاثين عام 2000 وفي لجنة هانس بلكس، وعدد آخر مشابه ولكن على شكل جهود قليلة غير منشورة.

عندما اذكر الأولويات الواحدة تلو الأخرى فإنني لا اعني بذلك انه لا بد من إدراكها أو إن يتم تنفيذها السنة القادمة، ولكن يعني أن العمليات المهمة قد بدأت مسبقاً آو يتم تحسينها أو تعديلها آو يتم تغيرها في السنة القادمة. ليس لها ترتيب حسب الأهمية أو تتقدم الواحدة على الأخرى من حيث الأهمية:

أولاً: التخفيض المستمر والمؤكد للقوات النووية الروسية والأمريكية كما في معاهدة ستارت وموسكو.

ثانياً: البدء بمفاوضات حول معاهدة إنتاج المواد الانشطارية.

ثالثاً: اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه دخول معاهدة منع الاختبار إلى حيز التنفيذ.

رابعاً: تخفيض القوات النووية المتعددة لاسيما لدى الترسانتين الاثنتين الأكبر.

خامساً: البدء بالعمل في اتجاه التنظيم المتعدد الأطراف والتعاون حول الإنتاج وتزويد الوقود النووي.

سادساً: التحسين الفعال لعمليات القيادة والتحكم في إجراءات معاهدة حظر الانتشار النووي.

إن من الممكن إضافة أولويات إلى هذه الأولويات الست. من الممكن وبسهولة إضافة خمس اوست نقاط أخرى كالضمانات الأمنية على سبيل المثال. سوف أضيف نقطتين إضافيتين في غضون ثانية، ولكن اعتقد أن هذه النقاط الست تعد ملحة وواقعية وجديرة بالاهتمام ولا بد من التركيز عليها في السنة القادمة من قبل الإدارة الجديدة في واشنطن لاسيما الدول النووية وغير النووية. كما ذكرت فان كل هذه الأولويات مرتبطة بمعاهدة حظر الانتشار. أدعو إلى دخول معاهدة حظر الانتشار الشامل حيز التنفيذ مع معاهدة حظر الانتشار. كما دعوت إلى مفاوضات معاهدة نظام تخفيض المواد الانشطارية لكي تدخل حيز التنفيذ مع معاهدة حظر الانتشار لأنها جزء من حزمة المفاوضات والتي أطالت أمد معاهدة حظر الانتشار بشكل مؤكد عام 1995.

وعلى هذا الأساس فان التوقف التام في عمليات معاهدة حظر الانتشار الشامل ونظام تخفيض المواد الانشطارية على التعاقب يعد خرقاً للاتفاقية التي تم التوصل إليها ضمن نطاق معاهدة حظر الانتشار النووي، علاوة على ذلك، إتباع منهج اللعبة الصفرية للأمن الدولي بدلاً من منهج المصالح المشتركة. إن الاستعداد المتزايد من ضمن الخطوات الثلاثين. إن مبادرة الوقود النووي المتعدد الأطراف ترتبط بشكل مباشر في المادة الرابعة من معاهدة حظر الانتشار النووي. كما أن الأولويتان الأخريتان هما إيران وكوريا الشمالية يرتبطان بمعاهدة حظر الانتشار النووي. إذ أنهما يعدان قضايا خاصة على الرغم من تماثلهما في المعنى والدلالة وهما أمثلة للجوانب الإشكالية في النظام. أنا لا

اعتقد مثل الكثيرين بوضوح بان هذه القضايا كانت في البداية قضايا حول الانتشار. إن عدد قليل من الدول يريد أن يمتلك أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بقضية إيران وكوريا الشمالية فإن إجراء محادثات والاشتراك المباشر في السنة القادمة.

ليس هناك وقت كاف للإسهاب في هذه الأولويات الست التي ذكرتها، ويكفي القول بأنه ليس هناك شيء أفضل في جدول أعمالنا من دخول معاهدة حظر الانتشار الشامل حيز التنفيذ. من الصعوبة بمكان تخيل شيء أكثر كارثة من الاختبار النووي الأحادي أو أكثر من الحائزين الثمانية على الترسانة النووية.

إن المناهج المتعددة الأطراف لدائرة الوقود النووي توقفت لعقود من الآن، إلا انه انخفض بشكل متزايد في السنوات القليلة الماضية. إن عام 2009 هو نقطة البدء للعمل الدولي المركز حول هذا الموضوع. إن نزع التسلح يعد أمراً مهماً، على النقيض مما نسمعه هذه الأيام. إن هذا لا يمكن دعمه على المدى الطويل والمتمثل بان نلزم الدول النووية قانوناً أن تحافظ على امن المواد النووية أو الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي. إن البلدان التي تسير في طريق نزع التسلح بشكل فاعل يجب أن توافق في بعض الظروف على محو كل إنتاج مستقبلي للمواد الإنشطارية للأسلحة النووية. إن منع المواد الانشطارية ليس كافياً ولكنه ضروري. وفي الختام فان معاهدة حظر الانتشار النووي تحتاج إلى مأسسة قوية داعمة لها. ومن الغرابة بمكان، على سبيل المثال، فان الشيء الأبرز في كل المعاهدات، إنها ليس لها أمانة دائمة.

المحـور السابع

هانس بلكس: الرئيس التنفيذي السابق لهيئة الرقابة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة

جميعنا تنفس الصعداء مع نهاية الحـرب البـاردة والكفـاح ضـد الشـيوعية. وعـلى الرغم من بقاء حظر السلاح النووي الناجم عن الخطأ أو سوء الفهم المتبادل، فـان حـرب نووية كانت غير مقبولة.

لقد تم حل العديد من الخلافات المستعصية منذ مدة طويلة. كما حصـلت الـدول التي كانت حبيسة الإمبراطورية السوفيتية على استقلالها. إذ مكن المناخ الجديد للتعـاون الدولي مجلس الأمن من الحصول على التخويـل للقيـام بعمـل عسـكري لوقـف العـدوان العراقي ضد الكويت. كما حصل تخفيض كبير في مجال التسليح، وتم التوصـل إلى العديـد من الاتفاقيـات النوويـة، عـلى سـبيل المثـال لا الحظـر، حظـر الأسـلحة النوويـة وتحديـد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى اجل غير مسمى.

ولسوء الحظ، ومع ذلك فان فرص تطوير نظام للأمن التعاوني تـم إهـدارها. نحـن بحاجة إلى إعادة إيجادها وانتهازها.

لدينا تجربة كبـيرة مـع المـدة الزمنيـة التـي كـان العمـل فيهـا أحـادي، وعمليـات عســكرية دون الحصــول عــلى تفــويض مــن مجلــس الأمــن، وأدت عمليــات نــزع التسـلح المتعـثرة إلى تـوتر جديـد بـين الشرق والغـرب والتـي هـي في مجملهـا خـارج

إطار الخلافات الموجود حول جوهر الموضوع، وتعاظم العوائق ضد العمل المنشود لمواجهة التحديات المشتركة.

إن الإستعدادات تجري الآن لحرب الفضاء والحرب الالكترونية. وتؤكد العقائد العسكرية الأحدث على السماح بتوسيع الاعتماد على الأسلحة النووية. إن الخطط والدراسات الوطنية تؤكد على تحديد القدرات النووية ولكن ليس حول كيف يمكن تحقيق دفاع كفوء بدون الترسانات النووية.

إن النفقات العسكرية العالمية السنوية تصل إلى (1,3) تريليون دولار وأكثر من نصفها هو من نصيب الولايات المتحدة، هل أن دافعي الضرائب ينأون بأنفسهم عن وضع قيود على ميزانيات الصحة والتعليم وبالمقابل الإنفاق المفتوح على الأسلحة؟ لقد سببت ألازمة الأخيرة والمتمثلة بإنفاق (700) مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي استياء شعبي كبير، ولكن بالمقابل فان ما يقارب من (700) مليار دولار على الإنفاق العسكري الأمريكي قد تمت الموافقة عليها من دون أي تذمر.

تصدر العديد من الدول كميات هائلة من النفط والغاز الى الدول الاستهلاكية المتعطشة، وبالمقابل تستخدم مليارات الدولارات لدفع ثمن كميات كبيرة من الأسلحة. إنها لصفقة بائسة!.

لقد حان الوقت لإجراء تقيم رصين للخلافات بين الشرق والغرب حول المضمون وبحث محايد لإجراء التعديلات في المجالات العسكرية

والاقتصادية والأمنية، ونزع تسلح يحترم حاجة جميع الأطراف لاسيما فيما يتعلق بـالأمن والتنمية.

وبناءً على المقترحات التي قدمت من قبل العديد مـن رجـال الـدول المتميـزين في الولايات المتحـدة وأيـدها عـدد كبـير مـن الشخصيات داخـل وخـارج الولايـات المتحـدة الأمريكية، فانه يجب أن تتوقف الولايات المتحدة والدول النووية عن سباق التسلح واخذ زمام المبادرة لعملية نزع تسلح تهـدف في نهايـة المطـاف غـالى "عـالم خـالي مـن الأسـلحة النووية".

وكما هو الحال بالنسبة لرجـال الدولـة في الولايـات المتحـدة، هنـاك لجنـة أسـلحة الدمار الشامل التي كان لي شرف رئاستها، إذ قدمت تدابير عملية لنزع التسلح والسـيطرة علية وهي عملية ناجمة ويمكن تبنيها، كما أنها ستساعد على خفض التـوترات والمخـاطر. فعلى سبيل المثال:

ليس هناك أي تدبير من شأنه أن يرسل إشارة أكثر أهمية من دخول معاهدة حظر التجارب الشاملة لعام 1996 حيـز التنفيـذ. إذ سـوف يسـاعد تصـديق الولايـات المتحـدة والصين عليها الحصول على نفس التعهدات الملزمة لاسيما فيما يتعلق بالتجارب التي تقوم بها الهند وباكستان وإيران و(إسرائيـل) ومصر وكوريـا الشـمالية. سـوف يقومـون بـالشيء ذاته".

إن عقد اتفاقية تعمل عـلى تـأمين التوافـق المحقـق لأي إنتـاج إضـافي لتخصـيب اليورانيـوم والبلوتونيـوم للأغـراض العسـكرية يـؤدي الى غلـق احتمالات تحول المواد الجديدة إلى الأغراض العسـكرية. كـما أنهـا يمكـن أن

تساعد على تقليل خطر سباق التسلح النووي الناجم عن مخاوف الصين وباكستان.

إن اتفاقية التعاون النووي الجديدة بين الهند والولايات المتحدة قد تمكن الهند من استيراد اليورانيوم خارج سيطرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصناعة الكثير من الأسلحة.

إن تقليل حالة التأهب القصوى للأسلحة النووية في كل مكان من شأنه إن يؤدي إلى تخفيض المخاطر الكارثية للاستخدام المتعمد.

إن سحب الأسلحة النووية التابعة لحلف شمال الأطلسي من الدول النووية وسحب الأسلحة النووية الروسية إلى العمق الروسي من شأنه إن يسهم في خفض التوتر بين الشرق والغرب.

يجب أن تتم الدعوة إلى عقد قمة للأمم المتحدة تهدف إلى تمكين القادة الجدد في البلدان الرئيسة والإقرار بالترابط المتسارع والمصالح المشتركة للدول وتحويل الالتزامات الواضحة إلى خطوات ملموسة لنزع التسلح والتسوية السلمية والاستخدام الفاعل للأمم المتحدة.

المحـور الثامن

أسئلة و أجوبة

– **غريغ اوستين السيدات والسادة:** لدينا بعض الأفكار المثيرة للاهـتمام في هـذا الملتقـى. لقد وجه معهد دراسات الشرق والغرب والمنظمات الشريكة الدعوة لكم لمناقشة هذه الأطروحات، وبالتأكيد أنها ليست البداية أو النهاية للحوارات، بل هي جزء من عملية طويلة استمرت لعقود من الزمن. نحن نتطلع إلى تسريـع جـدول الأعـمال. إن معهـد دراسات الشرق والغرب والمنظمات الشريكة له يتطلعون إلى تبني منهج واسـع للقيـام بحركـة أوسـع في الأشـهر الأثنـا عشر القادمـة وبشـكل اكبر مـما عملنـاه في السـنوات السابقة.

لقد تلقينا عدد كبير من الأسئلة من الحضور. لقـد تـم اسـتخدام هـذه الآليـة مـن اجل تدوين أسئلتكم، لذلك سوف لن تهمل بعد المؤتمر إذ لم يتم توجيهها إلى المـؤتمرون، وسوف نقوم بوضع كل أسئلتكم على موقعنا الالكتروني.

لقد اخترت بعض الأسئلة للأعضاء المشاركين في الندوة. اعتقد باني سوف اذهب إلى قائمة سريعة من المسائل التي تم الاطلاع عليها والأسـئلة التـي تـم اسـتقبالها حتـى الآن، ومن ثم يمكن لكل مشارك إن ينتقي سؤالين من الأسئلة التي يفضـل التعليـق عليهـا بـدلاً من الأسئلة التي تم انتقائها لهم. ومن الواضح انه سـتكون خـلال ثلاثـون دقيقـة أو نحـو ذلك من الدقائق المتبقية، إذ ليس لدينا الوقت الكافي للإجابة على جميع الأسئلة.

شكراً جزيلاً لاهتمامكم...

لدينا حوالي عشر فئات رئيسة من الأسئلة، الأولى هـي السـؤال حـول عـدم شرعنـة الأسلحة النووية. والثاني هو بناء الثقة، والإرادة السياسية، والقمة العالمية، وهـل لا بـد أن تكون هناك شروط مسبقة. إن احد الأسئلة التي تكررت هو ما مدى أهمية وضع جـدول زمني محدد للعمل؟، أي ما هي أهمية وضع جدول وإطـار زمنـي للـتخلص مـن السـلاح النووي؟. ثم لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بالتصديق على معاهدة حظـر الانتشـار الشـامل (CTBT). وعدد من الأسئلة تدور حول مدى أهمية معاهدة للأسلحة النووية. كـما طـرح ممثل الوفد السويدي تساؤلاً حول مدى جدوى تطبيق المعاهدة وأثرها على حلف شمال الأطلسي.

لقد طلب من لجنة المناقشة معالجة مسـألة عـدم تماثـل القـوة في القـوات العسكرية التقليدية على التحرك باتجاه الـتخلص مـن الأسـلحة النوويـة. لقـد تـم وضع قضية التحقق على الطاولة. إن القضية التي حصلت عـلى العـدد الأكـبر مـن الأسئلة هي الأسئلة المتعلقة بالعلاقة بين الطاقة المدنية والطاقـة النوويـة، وكيفيـة إدارة الطاقة النووية المدنية في العقد المقبل وكيفية التقدم في جهود عدم الانتشار النووي والمرتبط بالأسلحة. وجـاءت إحـدى التسـاؤلات الأساسـية المهمـة المتعلقـة بالاتفاقية النووية الأمريكيـة الصـينية وكيـف سـيوثر ذلـك عـلى الجهـود المبذولـة لإحراز تقدم ملموس في منتدى (MPT).

لقد كان دور أسلحة الفضاء من القضايا المهمة، إذ تم إثارتها لاسيما فيما يتعلق بنظام الدفاع الصاروخي العابر للقارات. ومن ثم فـان المجموعـة الأكـبر

من الأسئلة كانت تتركز حول دور الصراعات الإقليمية مثل الصراع بين الهند وباكستان والصراع العربي الإسرائيلي والصراع بين الولايات المتحدة وإيران والوضع في شبه الجزيرة الكورية. ما هي العلاقة بين كل هذه الصراعات الإقليمية والترابط بين نزع فتيل هذه الأزمات ومدى التدابير الأخرى. لذلك فان المشاركون في الندوة قدموا مجموعة من التوصيات.

- **السفير كسلاك:** هل تعتقد بان الخطاب الروسي حول تهديد أمنها من قبل حلف شمال الأطلسي يؤدي إلى زيادة العداء بين الغرب والشرق، هل يعد هذا مثال سيئ لمنهج خاطئ لاسيما فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة؟.

- **سيرغي كسلاك.** شكراً لك. من الصدفة بمكان، أنني كنت السفير الروسي الأول الذي يقدم أوراق اعتماده إلى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي عام 1996 لاسيما عندما تم تأسيس العلاقة الرسمية المتمثلة بمجلس (حلف الناتو – روسيا). لذلك اعتقد بان لدي معرفة رسمية حول تطور الأوضاع بيننا وبين حلف شمال الأطلسي. إذ أن الأمر لا يتعلق بالخطاب القادم من موسكو والمتمثل بتطور مفاده إن حلف شمال الأطلسي عدواني أو إن حلف شمال الأطلسي لا يعد للقيام بحرب ضدنا لاسيما عندما نراقب التطورات الفعلية عن كثب. ولكن في الوقت نفسه نحن نراقب السياسات وندرك بان حلف شمال الأطلسي لم يغير شكله الأساس ودوره الرئيس. لقد حصل على وظائف ومهام جديدة وفي أماكن أخرى، ولكن التركيز

الأساسي لم يتغير. ونحن ندرك وبشكل مؤكد بان الاستعداد للتحظير لصراع مستقبلي في حالة مستمرة وبشكل كبير.

نحن نرى بان البنية التحتية لحلف شمال الأطلسي تقترب شيئاً فشيئاً من حدودنا. ونرى بان هذه البنية تقترب مع زيادة الاعتماد على الانتشار السريع والتنقل للقوات. وفوق كل ذلك، نحن نشاهد أن حلف شمال الأطلسي بدأ حملته العسكرية أولاً في أوروبا وحملة القصف ضد صربيا، ولم يكن ذلك قانونياً عادل حسب اعتقادنا لذلك ندرك بان حلف شمال الأطلسي بوصفه كيان عرضة لاتخاذ قرارات خاطئة.

وبدرجة اقل من السابق، شهدنا اتخاذ قرارات خاطئة لاسيما فيما يتعلق بالصراع في اوسيتيا الجنوبية، إذ شهدنا بأنه عملاً ضد الروس وليس بناءً على تحليل جيد للحقائق على الأرض. نحن ندرك بأننا لم نصل إلى نوع من العلاقة مع حلف شمال الأطلسي تجعلنا مطمئنين حول الخطوات القادمة التي سوف تتخذها المنظمة. كما رأينا انه ومع عملية توسع حلف شمال الأطلسي فان الحلف أصبح في علاقة غير ودية مع روسيا الاتحادية لان عدداً من الأعضاء الجدد والذين أصبحوا أعضاء في الحلف مؤخراً أطلقوا العديد من الخطابات المعادية لروسيا الاتحادية، إن هذا الأمر بديهي لا يرتكز على أسباب وجيهة أو أي حقائق على الأرض، لذلك يجب علينا أن نأخذ كل هذه الأمور في الحسبان. أو انك سألتني عن أي نوع من العلاقة مع حلف شمال الأطلسي، نحن نود أن تكون هناك علاقة وان تكون هذه العلاقة ذات شراكة حقيقية.

لقد تم تبني عدداً من الوثائق مع حلف شـمال الأطـلسي والتـي تسـتند إلى أرضية ممتازة لبناء شراكة حقيقية. لدينا وثيقة تاريخية حقيقية تم انجازها والتـي تسمى وثيقة التأسيس. وفي وقت لاحق لاسيما بعد الصراع في صربيا حصل انقسام بيننا، ولكن وجدنا طريقة لإعادة التقارب إن صح التغيير، وتم الاتفـاق عـلى تسـع نقاط، إننا وحلف شمال الأطلسي نواجه التحـديات ذاتهـا، وهـذه التحـديات هـي عدم الانتشار النووي والإرهاب والعديد من التحديات الأخـرى، واتفقنـا عـلى أننـا سنعمل معاً.

ما الذي حدث في الواقع؟ اعتقد أن روسيا الاتحادية غير راضية كثـيراً عـن أن حلف شمال الأطلسي يأخذ على محمل الجد الالتزام بالعمل معنا كشركاء، إن ما قدمناه كان نوعاً من الشراكة يتم فيها الوفاء بالقرارات التـي يتخـذها حلـف شمال الأطلسي وتساعد على تخفيض المهام التي يقودها حلـف شـمال الأطـلسي والتي تعني بان الحلف سوف يتخذ القرارات لاسيما فيما يتعلق بمـا هـو الخطـأ والصواب، إذ أن حلف شمال الأطـلسي سـوف يحـدد كيفيـة التعامـل مـع هـذه القضية. إن الشراكة تعني بان روسيا بحاجة إلى تعزيز هـذا القـرار. إنهـا ليسـت ذلك النوع من الشراكة التي توقعنـا بنائهـا مـع حلـف شـمال الأطـلسي. ولسـوء الحظ نحـن لم نتوصـل حتـى الآن إلى مسـتوى مـن الشراكـة التـي تعطينـا ثقـة جيدة بان حلف شـمال الأطـلسي هـو شريـك جيـد لروسـيا الاتحاديـة. هـل إن هذا الأمر يمكن تحقيقه في المستقبل؟ أتمنى ذلك ولكن على الأرجح نحن نعمـل على رغم من الظـروف الصـعبة التـي تعيـق مـن سرعـة انجـاز هـذه الأهـداف.

ومـع ذلـك نحـن نعمـل مـع حلـف شـمال الأطـلسي مـن اجـل مواجهـة التحـديات المشتركة.

- **غريغ اوستين:** شكراً لك السفير كسلاك. سوف لن أسألك لكي تجيب عـلى هـذا النوع من الأسئلة، ولكن اعتقد بـان مـا وضـع عـلى الطاولـة هـو الآتي: مـا هـو الـترابط بـين حلـف شـمال الأطـلسي والتحركـات الروسـية لاسـيما فـيما يتعلـق بمفاوضات الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأمريكيـة الروسـية. هـل تـود الإدلاء بإجابة قصيرة؟.

- **سيرغي كسلاك:** الجواب بشكل مختصر. لا يوجـد اثـر فـوري لـذلك، لان المفاوضـات التي لا زالـت جاريـة مـع الولايـات المتحـدة لم تتوصـل إلى أي نتـائج محـددة حـول الأسلحة الإستراتيجية ونحن مهتمون باستمرار هذه العملية. لدينا بعض المشاكل وفي مناطق متعددة مع بعض سياسات حلف شمال الأطـلسي، وبعـض هـذه السياسـات يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن المرجح أن لدى شركائنا أيضاً تساؤلات حول بعض سياساتنا. إن هذا هو الطريق الطبيعي للتفاوض، ونحن لا نضع أي ترابط بـين القضايا التي يجب انجازها ومعاهدة ستارت (2) التي سوف تنتهي في نهايـة السـنة القادمة.

- **غريغ اوستين:** شكراً لك السفير كسلاك. الجنرال مالك، هل تود أن تختار أسـئلة مـن القائمة؟.

- **فيد مالك:** حسن الطالع.

- **غريغ اوستين:** نعم. هل تؤيد عقد قمة للأمم المتحدة لجميع الـدول النوويـة للحـد من الأسلحة النووية؟ ما هي الفوائد التي يمكـن جنيهـا مـن هـذا المـؤتمر لاسـيما في المدى القصير؟، وهل تعتقد انـه سـيكون مـن المناسـب أن يكـون هـذا المـؤتمر عـلى المستوى الرسمي أم على المستوى الثاني أم أدنى من ذلك؟.

- **فيد مالك:** ليس لدي أي تردد. ابتداءً أود أن أبـين بـأنني هنـا لا أتحـدث عـن الهنـد بصفة رسمية وإنما أتكلم بصفتي الشخصـية وبوصـفي متقاعـداً مـن المؤسسـة منـذ سنوات خلت. ليس لـدي أي تـردد بالـدعوة إلى عقـد قمـة لجميـع الـدول، أي أنهـا تشمل جميع البلدان سواء كانت الدول النووية أم الدول غـير النوويـة، عـلاوة عـلى أولئك الذين هم بين بين.

ولكن اعتقد بأنه قبل أن نقدم لهم جدول الأعمال لكي يعملوا عليه، هنـاك حاجـة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية لاسيما مركزكم الموقر بهدف الجلوس معاً وتكثيف جدول الأعمال لمثل هكذا قمة.

- **غريغ اوستين:** الجنرال بان، هل من وعاء الحظ أم من القائمة؟

- **بان:** حسن الطالع.

- **غريغ اوستين:** لسوء الحظ، لقد حصلت على نفس السؤال. ما هي رؤيتك حول عقد قمة للدول النووية؟، ما هي الأهداف القصيرة المدى وماذا ستكون المنافع؟، ما الذي يمكن تحقيقه في الحالة الصينية (دولة – دولة)؟

- **بان زين كون:** اعتقد انه يجب أن تكون ممارسة ناجحة، ولكن بـالطبع الأمـر يعتمـد على جدول الأعمال، لذلك ما هي الأشياء التي سيتم تناولها؟، ما هي نوعيـة الاتفاقيـة المتوقعة. لذلك اعتقد أن القمة العالمية ستكون فكرة جديرة بـالاهتمام، ولكـن اعتقـد بأنهـا يجـب أن تسـتند عـلى اسـتعدادات جيـدة ونـوع مـن المشـاورات بـين اللاعبـين الرئيسيين.

- **غريغ اوستين:** شكراً لكم. لقد قدمنا موجزاً رائعاً هنا. ونحن في طور الحصـول على الكثير من الأسئلة. السفير هنريـك سـلاندر هـل مـن وعـاء الحـظ أم مـن القائمة؟.

- **هنريك سلاندر:** اعتقد باني سوف اختار شيء من القائمة.

- **غريغ اوستين:** جيد، تفضل.

هنريك سلاندر: اسمحوا لي أن اتفق مع الجنرال حول توصـيفه "راسـيل انشـتاين"، أنا أوصي الجميع بقراءته، انه حقاً موضوع جدير بالاهتمام لقراءته.

حسناً، نزع الشرعية عن الأسلحة النووية، نعم ولكن هذا هدف بعيد المنال تمامـاً، إن الخطوة الأولى على هذا الطريق هو تقليص دور الأسلحة النووية التـي تعـد جـزء مـن اتفاقية عام 2000.

معاهدة عدم الاستخدام الأولي. حسناً أنا لا أومن في ذلك، وأخشى أن يكـون ذلك مجرد التفاف. اعتقد انه مـن الأفضـل أمـا أن نـذهب مبـاشرة لعقـد اتفاقيـة أو البدء باتجـاه عقـد اتفاقيـة مـن خـلال المفاوضـات المركبـة مثـل وقـف إنتـاج

المواد الانشطارية أو معاهدة حظر الإنتاج والتجارب النووية وهي التي سوف تشكل النهاية والأساس للاتفاقية والطريق نحو التصفير.

ومن ثم الحديث عن الطريقة والتصفير والتحقق. وكما ذكر أعلاه فالتحقق يعد أمراً أساسياً، كما أن هنالك حاجة كبيرة للعمل، والمسار إلى التصفير يجب أن يكون فاعلاً. وفي الحقيقة فإنني أشيد بالدول مثل المملكة المتحدة والنرويج ودول أخرى، وهي التي تبحث عن نظام للتحقق في الوقت الحاضر وهو أمر من الأهمية بمكان.

لقد تم ذكر دور الصراعات الإقليمية. نعم انه ليس من قبيل المصادفة بان ثلاثة من أكثر المناطق سخونة أصبحت معقدة نتيجة الأسلحة النووية. واعتقد بالطبع بأنها شبه الجزيرة الكورية وشبة القارة الهندية والشرق الأوسط. من الواضح أن هذه الصراعات الإقليمية لا يمكن حلها بشكل نهائي، وبشكل أدق من دون حل مسألة الأسلحة النووية على المستوى العالمي.

- **غريغ اوستين:** شكراً لك السفير سالاندر. السيدات والسادة: إن معهد دراسات الشرق والغرب والمنظمات الشريكة له تهتم إلى حد كبير بمسألة الإرادة السياسية، وكذلك ما هي الخطوات الكبيرة التالية التي يجب اتخاذها في الأشهر الأثنا عشر القادمة لبلورة هذه الإرادة السياسية. لقد كان لدينا سؤال مهم من الحضور من احد الأشخاص من بعثة نزع التسلح في جنيف. لقد استمعنا إلى الكثير من الأفكار حول ما الذي يجب فعله. في الواقع هناك قائمة طويلة جداً من الأسئلة. اعتقد أن هذا السؤال يتطلب

منا بلورته بشـكل فاعـل، مـا هـي الأشـياء التـي يـودون معرفتهـا في توضـيح الإرادة السياسية لاسيما فيما يتعلق بخيار التصفير أو التخفيض الكبـير في الأسـلحة النوويـة. ما هي الخطوات الأكبر التي تودون أن تروها في الأشهر الإثنا عشر القادمة من حيث عملية بناء الإرادة السياسية والالتزام الواضح لاسيما فـيما يتعلـق بالتصـفير النـووي والتخفـيض الكبـير للأسـلحة النوويـة. سـعادة السـفير كسـلاك هـل تريـد أن تبـدأ بالتعليق؟.

- **سـيرغي كسـلاك:** دخـول معاهـدة الانتشـار النـووي الشـامل حيـز التنفيـذ. شـكراً لكم.

- **غريغ اوستين:** هل أن الأمر سيكون صعباً جداً. الجنرال مالك؟

- **فيد مالك:** في الواقع اعتقد أن هذا الأمر يمثل إجابة عـلى احـد الأسـئلة التـي طرحها شخصاً ما. يجب أن يلتزم جميع القادة السياسـيين في العـالم في وضـع موعداً نهائياً للاتفاقية التي تحدثنا عنها. عندما نضع موعداً نهائياً فـان ذلـك يعد إجراءً مهماً لبناء الثقة لكل الدول سواء الدول النووية منها أم الدول غير النووية وهذا سوف يظهر مدى التزامهم، علاوة على التقدم السريع في هـذه المسألة.

- **غريـغ اوسـتين:** شـكراً جـزيلاً لـك. أن احـد الأسـئلة التـي تـم تلقيهـا مـن الحضـور اقترحـت أن يكـون عـام 2020 موعـداً نهائيـاً، هـل تعتقـد أن هـذا الموعـد مبكـراً جداً؟

- **فيد مالك:** حسناً، اعتقد أن هذا الأمر يتطلب مزيداً من التفكير، أكثر من الإجابة على مثل هكذا تساؤل.

- **غريغ اوستين:** جيد. شكراً جزيلاً لك. الجنرال بان تفضل.

- **بان زين كون:** اعتقد أن مشكلة نزع الأسلحة النووية تكمن في انعدام الثقة بين اللاعبين السياسيين. إذ انه عندما نحاول حل مشاكل محددة غالباً ما تكون النتائج غير مرضية بسبب فقدان التفكير الايجابي بالنسبة للكثير من الدول، إذ انه لا يزال هناك نوعاً من الشكوك لاسيما عندما يتعلق الأمر بدولة معينة، إذ انه غالباً ما يكون هناك لعبة صفرية. للقيام بهذه المسائل يجب أن تكون هناك مشاورات واتصالات بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال، اعتقد بان تكثيف الاتصالات سواء كان بين الدول النووية أو على المستوى الإقليمي من الممكن أن تؤدي دوراً مهماً في تشييد قاعدة أساسية للعمل. شكراً جزيلاً لكم...

- **غريغ اوستين:** شكراً لك بان. السفير سالاندر تفضل.

- **هنريك سالاندر:** مع كل الاهتمام، إن هذا ليس مهماً فقط للدول غير النووية، لا سيما وان الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تملكان ستة الآلاف لكل منهما أو مئات من الأسلحة لكل منهما. من الأهمية بمكان أن تذهب إلى المستوى الأدنى ولكن الاختلاف بين هذه الإعداد ليس واضحاً لدى الدول غير النووية. لذلك عندما تُسأل عن الخطوة الأهم في العام المقبل اعتقد أنها تتمثل في تصديق الولايات المتحدة على معاهدة حظر التجارب

النووية، إذ أن ذلك من شأنه أن يرسل مسألة مهمة على الصعيد العالمي. شكراً...

- **غريغ اوستين:** شكراً جزيلاً سعادة السفير سالاندر. إن المجموعة الأخيرة من الأسئلة اعتقد بإمكاننا تركها هنا لأنها تتعلق بالأصناف الأخرى من أسلحة الدمار الشامل وتهديد استخدام الإرهابيين للأصناف الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. يمكن أن نربط ذلك بمسألة نزع الشرعية عن الأسلحة النووية. إن المقالات الأربعة الأساسية في مجلة وول ستريت ربطت تهديد الإرهاب النووي بمسألة الهدف الأكبر والمتمثل بمسألة التصفير النووي. لو أننا طلبنا من المشاركين في الندوة ضرورة التفكير حول مسألة الشرعية ونزع الشرعية عن الأسلحة النووية وعلاقتنا بهذا الأمر لمنع الإرهاب النووي أو الإشكالات الأخرى من أشكال أسلحة الدمار الشامل. اعتقد بان السفير سالاندر رفع يده أولاً، لذلك سوف نذهب بالترتيب العكسي. شكراً لك...

- **هنريك سالاندر:** حسناً، دعونا نقل أولاً بان المعيار ضد الأسلحة النووية هو معيار قوي وبشكل هائل، لا بل قوي بشكل خيالي. لقد تبين ذلك في كتاب السيدة تنان باوم، انه كتاب جيد جداً. أنا أميل إلى أكون من ضمن أولئك الذين يفكرون بمخاوف الإرهاب النووي، إن مخاطر الإرهاب النووي والذي ربما يكون كيميائياً أو بيولوجياً "هو أمرٌ مبالغ فيه قليلا". من الممكن أن أكون مخطأً وأمل أن أكون كذلك، ولكن هذا هو شعوري. إذ انه

لكي تسرق سلاحاً نووياً فانه من الصعوبة بمكان، لا بل أن تقوم بتشـييدها يعـد أمر أكثر صعوبة، ولا يمكن للإرهـابيين أن يقومـوا بـذلك. في الحقيقـة أن قنبلـة قذرة هو أمر محتمل، ولكن اعتقد في الواقع انه أمر بعيـد المنـال لان الحصـول على خمسين كيلو من اليورانيوم عالي التخصيب أو ثمانية كيلـو مـن البلوتنيـوم يكون أمراً صعباً للغاية.

- **غريغ اوستين:** شكراً جزيلاً سعادة السفير سالاندر. الجنرال بان تفضل.

- **الجنرال بان زين كون:** حسناً. فيما يتعلق باحتمالية الحصول على قنبلة قـذرة فانا لست متأكداً حول نوعية الإرهابيين أو المجموعة التي تحصـل عليهـا مـن الناحية الفنية أو إنتاج مثل هكـذا نـوع مـن الأدوات النوويـة. وطالمـا هنـاك إجماع قوي بين الحكومات لاتخاذ التدابير التي تحـول دون عمليـة الانتشـار. اعتقد بان حصول الإرهاب الدولي على هكذا نوع من الأسلحة النووية نتيجـة التعاون مع بعض الأعمال قد يكون عن قصد أو بدون قصد. لذلك فإننا إذا ما نزعنا الشرعية عن الأسلحة النووية فإننا سوف نقوم بوضع نوع مـن الضـغط القانوني والأخلاقي على كل الحكومات الوطنية وتوصيتها باتجاه اتخاذ تـدابير فعالة لـيس فقـط بعـدم دعـم الخيـارات النوويـة، لا بـل اتخـاذ تـدابير ضـد احتمالية أي نوع من الدعم للمجموعات الإرهابية. اعتقـد انـه سـوف يكـون مساعداً جداً في كفاحنا ضد الإرهاب النووي.

- **غريـغ اوسـتين:** نعـم. شـكراً الجـنرال بـان اعتقـد بـان هـذه نقطـة مهمـة. والاقـتراح هـو بنـاء معيـار يمكـن أن يولـد إرادة سياسـية تهـدف إلى تنفيـذ إجـراءات قويـة

للسيطرة على الاستخدام المحتم لأسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهـابيين. إذ أن الأمـر لا يتعلـق بإقنـاع الإرهـابيين بعـدم اسـتخدام هـذا النـوع مـن الأسلحة، بل انه يتعلق بإقناع الدول للعمل بشكل أفضـل لتنفيـذ الضـوابط. الجنرال مالك تفضل.

- **فيد مالك:** أنا أؤيد هذه الفكرة وما قلته تواً وما قاله الجنرال بـان والمتمثـل بـأن نـزع الشرعية عن الأسلحة النووية وضمان أن يكون هناك إجماع دولي بهدف التأكد من أن كل دولة حريصة على سلامة أمن الأسلحة والمواد النووية التي بحوزتها بالشـكل الـذي لا يسمح بوقوعها بأيدي الإرهابيين.

هل سمحت لي غريغ اوستين، إذ لدي نقطة أثيرت خلال حديث الحضور حول الأمن الإقليمي؟. كما تعملون أنا اتفق تماماً مع الأمـن الإقليمـي، كـما أود تعزيز الأمن التعاوني في المنطقة بالشكل الذي يزيل التهديـدات أو أي متاعـب الخ. وبقدر ما تمثله الأسلحة النووية من مخاوف فانا اعتقـد أن الأمـر لا يمكـن أن ينظر إليه على المستوى الإقليمـي، بـل يجـب أن ينظـر إليـه عـلى المسـتوى العالمي. لذلك دعونا أن لا نجزئ الأسلحة النووية وعددها في منطقة معينة، إذ إن الأسلحة النووية خارج الإقليم، واعتقد بان أي خطوات يجب اتخاذها يجب أن تكون على المستوى المطلوب.

فعلى سبيل المثال، أنا لا اعلم هل هو قابل للتطبيق في جنوب آسـيا، إذ إن الهند لديها حدود مع دولتين نـوويتين احـدهما جـزء مـن معاهـدة حظـر الانتشار النووي والأخرى هي من الدول الخمس الدائمة العضـوية في مجلـس

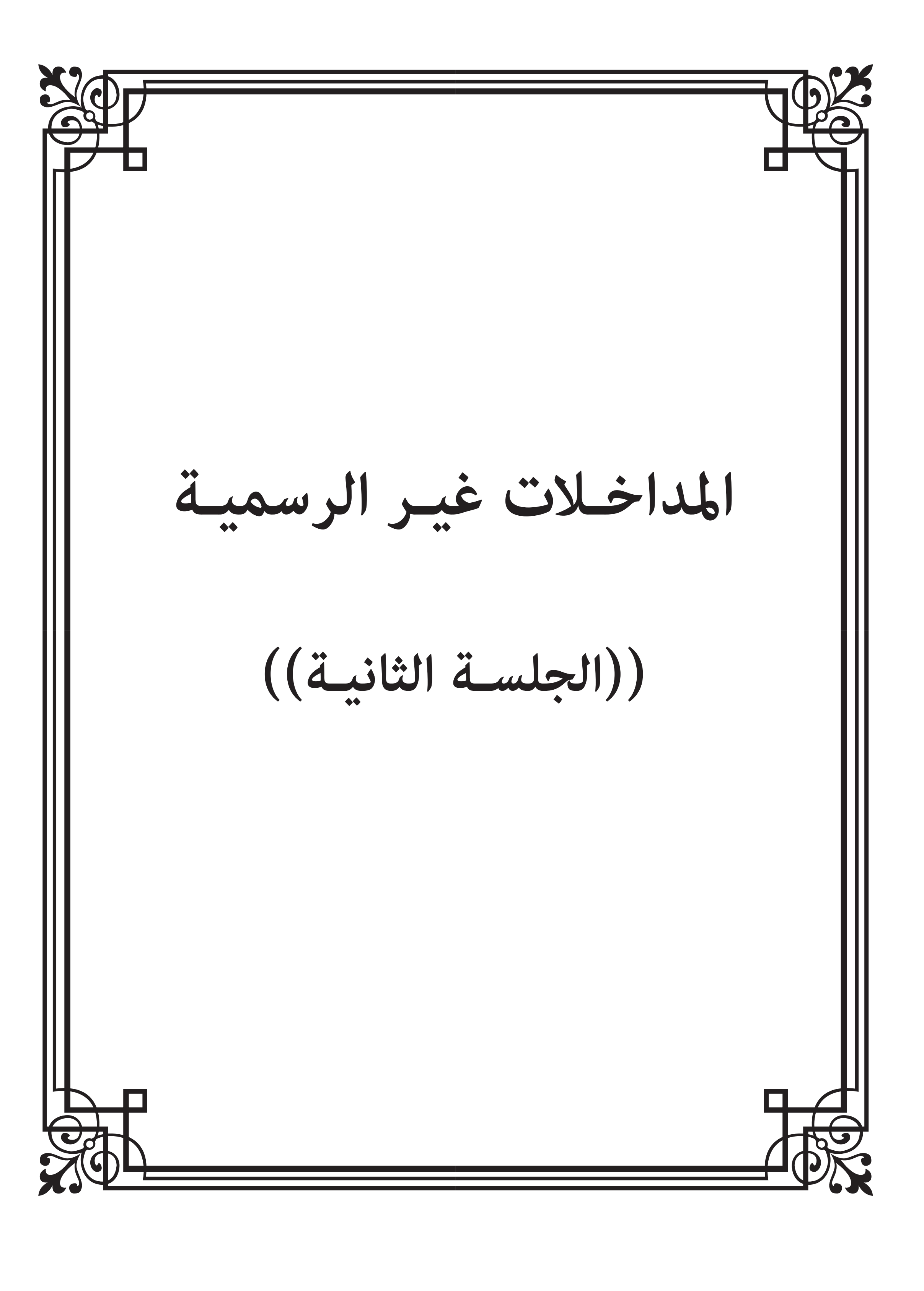
الأمن والأخرى ليست كذلك، لذلك سوف يكون من الصعوبة بمكان تجزئة الأمن النـووي في المجال الإقليمي، ولكن وكما تحدثت انه أمرٌ جيد في البداية أن يكون هنـاك حاجـة لنـا لتعزيز الأمن التعاوني في كل الإقليم.

- **غريـغ اوسـتين:** شـكراً جـزيلاً الجـنرال مالـك. سـعادة السـفير كسـلاك لـك التعليـق تفضل.

- **سيرغي كسلاك:** إن الإجابة على سؤلك تتمثل في أن العـائق سـيكون في الأصوات المعارضة، أنا لا أرى بان عملية نزع الشرعيـة تمثـل عامـل مهـم لـردع الإرهابيين. هناك شخص ما اعتقد انه هنري كيسنجر قال اليوم بـان السياسـات الردعيـة سـوف لـن يـون لهـا اثـر عـلى الإرهـابيين. لـذلك سـوف يكـون لـدينا مناقشات مسهبة حول كيفية نزع الشرعية عن الأسلحة النووية سواء تـم نـزع الشرعية عنها أم لا. في هذه الأثناء، فان الإرهابيين يسعون للحصول عـلى المـواد النووية. نحن نعلم ذلك. إن ما أحاول أن ابدي إعجابي به هو أن كـل المهتمـين اتفقوا وبقوة حول ضرورة بناء جهد عالمي ضد الإرهابيين. ومن اجـل حرمـانهم من هذه الفرصـة وهـي الأداة الوحيـدة التـي يملكونهـا وحرمـانهم منهـا في أي مكان من العالم يجب أن تكون مرتكزة على التعاون الحقيقـي. إن بلـدي جنبـاً إلى جنب مع الولايات المتحدة بدأت برنامجاً مهماً لبناء القدرات على المسـتوى العالمي بهدف حرمانهم من هذه الفرصـة ونحـن مقتنعـون بـان الأمـر يتطـور بشـكل سريـع ولكـن لـيس بالسرعـة المطلوبـة. نـود أن تشـترك بلـدان أخـرى،

ونأمل من كل أعضاء الأمم المتحدة أن ينظموا إلينا لان ذلك يعد تهديداً مشتركاً. شكراً جزيلاً.

- **غريغ اوستين:** شكراً لك السفير كسلاك. السيدات والسادة: أود أن أشير إلى ثلاثة أشياء مهمة. شكراً جزيلاً لمشاركتكم وحضوركم اليوم. هذه هي النقطة المركزية في الحوار. نأمل أن يتم تسريع وتيرة الحوارات. إن تساؤلاتكم سوف يتم الإجابة عنها، وسيتم وضعها على موقعنا الالكتروني. وسوف نجعلها أساساً لعملنا المستقبلي. كذلك لدينا عمليات الاستبيان التفاعلية على موقعنا الالكتروني. ندعوكم لمواكبة الحوار معنا. كذلك أشكركم على حضوركم وأشكركم على أسئلتكم. النقطة الأساسية الثانية أرجو أن تشاركونني في توجيه الشكر إلى أعضاء الندوة المشاركين الرائعين بما فيهم الغائبين، لاسيما الأمين العام للأمم المتحدة والدكتور محمد البرادعي والدكتور هنري كيسنجر. السيدات والسادة النقطة الثالثة تتعلق بالإدارة . اسمحوا لي أن أعلمكم بان المجاميع ستقسم هذا المساء إلى آماكن مختلفة.



المداخلات غير الرسمية

((الجلسة الثانية))

المحـور الأول

ماركو أنطونيو: رئيس اللجنة الأولى لنزع التسلح والأمن الدولي في الجمعية العالمة للأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أتوجه بالثناء إلى معهد دراسات الشرق والغرب لجهوده المبذولـة في عقد هذا الحوار، إذ أنها تمثـل عمليـة مهمـة لتبـادل وجهـات النظـر بهـدف التوصـل إلى الإجماع لاسيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وان هذه الندوة ستتعامل مـع قضـية الأسلحة المتماثلة والتوفيق بين القوى غير المتكافئة.

لقد أكد المؤتمرون في هذه الندوة عـلى الحاجـة الملحـة بـالمجتمع الـدولي لدراسـة وسائل التخلص من والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل بشكل عاجل لتعزيـز الثقـة بـين المجموعات الاوروأطلسـية والـدول الأسـيوية. إن علاقـات القـوة غـير المتكافئـة بـين دول الشرق والغرب تمثل تحديات عدة في وجه الجهود الرامية إلى حـل قضـايا أسـلحة الـدمار الشامل وعملية السيطرة عليها.

المحـور الثانـي

جانثا دانبالا: رئيس مؤتمرات بغواش للعلوم والشؤون العالمية

ابتداء أتوجه بالثناء إلى معهد دراسات الشرق والغرب على توجيه الـدعوة لي هـذا الصباح وإتاحة هذه الفرصة، واحيي عمل معهد دراسات الشرق والغرب ورئيسهم الملهـم جون مورز إذ استمتعت معه كعضو ارتباط على مدى عشرون عاما.

لقد أدى المعهد دورا كبيرا جدا في العمل على تخفيض توترات الحرب الباردة، وأنـا سعيد جدا بأنهم الآن يوجهون طاقاتهم باتجاه قضية نزع التسـلح النـووي. إن منطلقـات الحوار العائدة لي قد تم توزيعها مسبقا وهي موجودة في المجلد الخاص بكم. ومن المؤكد انه ليس لدي نية لكي أقوم بقراءتها، ولكن سأحاول أن أسـلط الضـوء عـلى بعـض النقـاط الأساسية في العرض الذي أقدمه.

وبصفتي كرئيس لمؤتمرات بغواش فإنني سررت بـذكر بيـان راسـيل انشـتاين الـذي ذكر هنا لأنه يمثل حجر الأساس لحركة بوغواش وعملهـا في مجـال الـتخلص مـن الأسـلحة النووية. إن عنوان مشاوراتنا هو انتهاز الفرص. وقبل أن نغوص بهذا الموضوع كنـوع مـن الاستنتاج فانه من المهم لنا القول بان هذه الخطـة يجـب اغتنامهـا بهـدف إيجـاد حلـول دائمة ومستدامة وغير تمييزية لمشكلة وجود الأسلحة النووية في العالم. لقد شـهدنا كيفيـة انتهاز هذه الفرصة بأسلوب عدواني غير محسوب في مجلة وول ستريت التي قادت الأزمة الحالية في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العـالمي. لـذلك نحـن ننتهـز الفرصـة مـن اجـل أن

يكون هناك حلاً عالميا لمشكلة عالمية. ومن المفيد أن نذكر أنفسنا بـان الرابـع والعشريـن من تشرين الأول هو يوم الأمم المتحدة.

اعتقد انه مع وجود الأمم المتحدة ضمن إطار النظام العالمي القائم وميثاقها الذي يعد دستور عالمي بالنسبة لنا فضلا عن قيام الأمين العام للأمـم المتحـدة بتقـديم العديـد من المقترحات البناءة فانه من المهم بالنسبة لنا أن نذكر أنفسنا بأهمية الأمـم المتحـدة في الحلول التي تقترحها أثناء اغتنـام الفـرص. والآن وفـيما يتعلـق باغتنـام الفـرص ومناقشـة مسالة التوفيق بين عدم المسـاواة والسـيطرة المتماثلـة عـلى الأسـلحة والـذي هـو جـوهر موضوعنا ندوتنا. اعتقد أن الآفاق المستقبلية مهمة جدا. إذ لا اعتقد أن وجهة نظر الشرق والغرب كافية، وبأننا على حافية اسـتئناف الحـرب البـاردة عـلى رغـم مـن التـوتر حـول جورجيا. في الواقع نحن لا نزال غير واثقين من أن المعاهدات الثنائية الموجـودة للسـيطرة على التسلح بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وسـوف يـتم اسـتبدالها. لـذلك أود أن اقترح بالإضافة إلى الإطار الذي قدمه معهد دراسات الشرق والغرب أثناء مشاوراتنا، ثلاثـة اطر أخرى ممكنة للعمل وهي:

الإطار الأول: هي إطار الدول القومية والفاعلين من غـير الـدول. وذلـك لأنـه في أوقات الخطر والإرهاب وأسلحة الدمار الشـامل عـلى وجـه التحديـد الـذي تـم الإشـارة إليـه في بدايـة النـدوة، فإننـا بحاجـة إلى أن نأخـذ هـذا الجانـب بنظـر الاعتبار.

الإطـار الثـاني: اعتقـد انـه مـن الأهميـة بمكـان أن ننظـر إلى إطـار الشـمال والجنـوب. وذلـك لأنــه لــدينا أهــداف الألفيــة للتنميــة والتــي وضــعت للإنجــاز في عــام 2015.

إن كل ما تقوم به ضمن إطار الأمن والسلام الدوليين يجب أن يؤثر في ذلك وان يكون لـه ترتيب متبادل. لدينا بنى جديدة للنمو في الجنوب الذين تتزايد سـلطاتهم. وبـالطبع فـان مسالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية يعد قضية مهمة جدا لعدد مـن الـدول الناميـة في الجنوب.

الإطار الثالث: في سياق معاهدة عدم الانتشار النووي فان هـذا الإطـار يتضـمن الدول النووية وغـير النوويـة عـلاوة عـلى الـدول التـي ترغـب بـامتلاك السـلاح النووي.

لدينا ما يسمى ظاهرة النهضة النووية والمتمثلة بان ما يقارب مـن أربعـون بلد يرغبون بالحصول على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ظـل غيـاب المصداقية بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية والاستخدام غير السـلمي للطاقـة النووية فإننا سنواجه مشكلة عامة حول كيفية حـل هـذه المعضـلة. وبيـنما نحـن نبحث في مشكلة التوفيق بين القوى غير المتكافئـة والسـيطرة عـلى التسـلح فأننـا يجب أن نقر بان القوة السياسية الحقيقية موزعة بطريقة غير متكافئة بين الدول الوطنية.

ولكن التحدي الذي نوجهـه هـو التخفـيض مـن هـذه الفـوارق لمصـلحة السلام والأمن الدوليين، ونحن نقوم بذلك يجب علينا التأكـد بأنـه لـدينا نظـام عالمي تعاوني، نظام عالمي يستند على حكـم القـانون. اعتقـد أن الأمـر سياسـيا، وقد تم التأكيد عليه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لاسـيما عنـدما تحـدث

عـن سـيادة القـانون. اعتقـد أن هـذا الأمـر تـم تقويضـه بشـكل كبـير مـن قبـل إدارة بوش_تشيني.

والآن ما هي العوامل التـي سـاهمت في تكـريس عـدم التكـافؤ في القـوة؟، اعتقد أن عدم التناسـق في السـيطرة والتغلـب عـلى الإرهـاب هـي الحالـة الأولى. وذلك لأنه عندما نواجه المشكلة العالمية للإرهاب فان قرار مجلـس الأمـن الـدولي ذي العدد 1540 واتفاقيات الإرهاب الثلاثة عشر تفتقر إلى آليات تنفيذ والتي تعد ضعيفة بدورها. كما أن مبادرة الانتشار النووي لم يتم تكريسها لحـد الآن، إذ أنهـا تفتقـر إلى العالميـة وغالبـا مـا يـتم تنفيـذها ذاتيـا. ومـن ثـم فانـه لـدينا قائمـة (الاوتوسكوم والانموفيك) للمزودين لاسيما في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل إلى عراق صدام حسين والتي لا تزال سرية ولا نعلم لماذا يتم حماية مصـالح الشركـات الخاصة. علاوة على أولئك المتورطين في شبكة عبد القدير خان بشكل مباشر أو من المحتمل معاقبتهم. إن كشف الشبكة تأخر بشكل كبير بسبب السياسات الواقعية الأمريكية. إن هذه تمثل التناقضـات في محـاولات السـيطرة عـلى مشـكلة إرهـاب أسلحة الدمار الشامل.

أولاً: هناك مشكلة الفشل في تنفيذ اتفاقيات أسـلحة الـدمار الشـامل التـي لـدينا. ابتداء نحن نعلم بان عملية ميثاق الأسلحة البيولوجية تؤدي إلى بروتوكول التحقق والتـي تم ذكرها بشكل مختصر من قبل السيد بولتن.

ثانيــاً: نحــن نعلــم بــان تنفيــذ ميثــاق الأســلحة الكيميائيــة تــم تأجيلهــا لان مخزونـات الأسـلحة لم يـتم تـدميرها طبقـا للجـدول الزمنـي المتفـق عليـه نتيجـة عـدم

وجود النفقات. لقد تم إضعاف معاهدة حظر الانتشار النووي بشكل كبير بسبب تنفيذ المادة السادسة وانتهاكات المادة(1) من قبل العراق وانسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشمالية من المعاهدة، وليبيا التي استعادت مكانتها بعد المفاوضات الدبلوماسية والتقويض الخطير للمادة الثانية نتيجة صفقة التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية التي تم الموافقة عليها من قبل مجموعة من المزودين النوويين على الرغم من معاهدة حظر الانتشار النووي، فضلا عن الشكوك المتبقية حول مدى امتثال إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووي والمسائل المتعلقة بتطبيق المادة الرابعة المتعلقة بطلبات التحسين على الطاقة النووية.

ثالثاً: إن معاهدة حظر الانتشار الشامل لم تدخل حيز التنفيذ، إذ أن تسع دول لم توقع أو تصادق عليها ونحن بحاجة إلى تقييم أو تصحيح هذا الوضع.

رابعا : إن معاهدة التخلص من المواد الانشطارية التي تم إقرارها في ميثاق مؤتمر عام 1995 والذي كان لي الشرف في ترؤس هذا المؤتمر لم يتم التفاوض بشأنها بسبب التوقف التام في مؤتمر نزع التسلح. إن الآتي يتمثل في منطقة خالية من الأسلحة النووية، إذ أن العديد منها لم تتيح لهم البروتوكولات الموقعة بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية، وبالطبع فان مقترحات إقامة مناطق خالية في القطب الشمالي والشرق الأوسط تم الاعتراض عليها بشكل كبير من قبل الدول الحائزة على الأسلحة النووية.

وأخيراً العقائد العسكرية المستندة على الاستخدام الفعلي للأسـلحة النوويـة والتي لا تزال مستمرة لاسيما فيما يتعلق بحلف شـمال الأطـلسي عـلى الـرغم مـن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وهناك مجالات أخرى هـي خـارج مجـال أسلحة الدمار الشامل والتي ترتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعاهدة تجارة الأسلحة التـي لا يـزال الحـديث عنهـا جاريـا الآن ومعاهـدة حظـر الألغـام والقنابل العنقودية التي هي ليسـت عالميـة، فضـلا عـن مشـكلة الفضـاء وارتفـاع الإنفاق العسكري الذي تشـير إليـه تقـارير سـيبيري في عـام 2007 والتـي تتجـاوز 1339 مليار دولار. إذ كانت حصة الولايات ما يقارب 45% وان الخمسة عشر دولة الأعلى وصلت إلى 83% فضلا عن صادرات الأسلحة، إذ أظهرت تقارير سيبيري بـان الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة تصل إلى 80% من صـادرات الأسـلحة. كـما أن هنـاك زيـادة في نسـبة الخصخصـة العسـكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تعطي مصالح إضافية للمجمـع الصناعي العسكري وتعقد تنفيذ القانون الدولي الإنسـاني. ويشـكل مشروع الـدرع الصاروخي عملا استفزازيا لكل من روسيا والصين، لا بل من المحتمل أن يـؤدي إلى دوامة من سباق التسلح. إن هنـاك خطـط جديـدة لتطـوير أسـلحة نوويـة، وكـما تعلمون أن هناك وثيقة تسوية تم نشرها من قبل وزارة الـدفاع ووزارة الطاقـة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعد مسالة توسيع حلف شمال الأطلسي مشكلة أخرى، وبالطبع هناك مخزونات كبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب يقدر إلى ما يصل إلى 173 طن ما عد الكميات الصغيرة والخفيفة والمنفصلة عن اليورانيوم والتي ستستمر في تشكيل التهديدات الأمنية.

وفي سياق هذا الوضع، ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها؟ من الواضح أن اتخاذ إجراءات علاجية للمشاكل التي ذكرتها في وقت سابق تؤدي إلى تفاقم الوضع ويجب علينا أن نعمل على التخلص التام من أسلحة الدمار الشامل وتنظيم الأسلحة التقليدية كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. والآن وأكثر من أي وقت مضى تم مناقشة هذه المسالة في هذه اللجنة، كما يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل حيز التنفيذ، اعتقد انه سيكون هناك إدارة أمريكية جديدة مطلع العام المقبل ويمكن أن تلج في هذا الطريق، كما فعلت إدارة كلينتون عندما كانت ترعى مفاوضات التي قادت إلى معاهدة حظر الانتشار الشامل.

أولاً: اعتقد أن هناك أهمية كبيرة لتنفيذ المقالتان المنشورتان في مجلة وول ستريت عام 2007-2008. وهنا أود أن أقدم الشكر إلى كل من السادة سوكتر وكيسنجر ونان بيري نتيجة المبادرة التي لم يسبق احد أن قدم مثلها، لاسيما أولئك المقتنعين بالردع النووي والتدمير المتبادل المؤكد، والذي يعد مختلفا تماما بسبب الدعم القوي من معهد هوفر في ستانفورد، إذ استقطب مجموعة واسعة من رجال الدولة السابقين ومن المتنافسين الرئاسيين في الحملة

الحالية لرئاسة الولايات المتحدة. وهنا اعتقد أن هناك أفق مستقبلي واضح لهذه الجهود المبذولة من جانب رجال الدولة المتقاعدين والتي سيجري تنفيذها في المستقبل القريب.

ثانياً: هناك فرصة فريدة تتمثل بان الرئيس الجديد للولايات المتحدة سوف يعرض قيادة العالم لنزع السلاح بمصداقية ومن ثم اعتقد أن هنالك أمل جديد بعد سنوات من الأيام الصعبة في مجال السلم والأمن الدوليين.

ثالثاً: هناك حاجة ملحة لعقد معاهدات ثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في عام 2009 وعام 2012 وكما ذكر ذلك السفير كسلاك. ولا بد أن تحل محلها مفاوضات جديدة حول تخفيضات كبيرة في المستقبل القريب. اعتقد بان المملكة المتحدة يجب أن تعيد النظر في موقفها من تراندنت، وأنا سعيد جداً أن أرى حركة نشطة للمنظمات غير الحكومية بشأن هذه المسالة.

يجب علينا أن نعقد اتفاقية سداسية الأطراف حول كوريا الديمقراطية (على أساس المعاملة بالمثل) ويجب أن لا يكون هناك أي انحراف لاسيما فيما يتعلق بالإطار المتفق عليه في الماضي ويجب أن يكون هناك حوار دبلوماسي وسياسي لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ضمن نطاق معاهدة حظر الانتشار النووي. وفي الشرق الأوسط اعتقد أننا بحاجة إلى مفاوضات تقوم على أساس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كجزء من عملية تحقيق السلام فيها ومن ثم الاستمرار وفق القاعدة التي ذكرها الدكتور محمد

البرادعي، نحن بحاجة إلى دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية كركيـزة أساسـية في تنشيط النظام النووي العالمي بما يسمح له أن يكون آمـن ومـأمون لتوسـيع الطاقـة النوويـة للـدول التـي ترغـب في ذلـك وحمايتهـا ضـد انتشـار الأسـلحة النووية والإرهاب النووي.

وفي الختام، أنا أؤيد القمة العالمية حـول نـزع التسـلح وعـدم الانتشـار واسـتخدام الإرهابيين أسلحة الدمار الشامل، التي أوصت بهـا لجنـة أسـلحة الـدمار الشـامل برئاسـة الدكتور هانز بلكس وكان لي الشرف في العمل فيها.

اسمح لي بالقول ابتـداء حـول قضـية نـزع التسـلح النـووي. إن المجتمـع الدولي الذي تم التركيز عليه من قبل صحيفة نيويورك تـايمز بأنـه قـوة عظمـى الآن ويؤدي دورا نشـطا، إن الـدور تـم تأديتـه بثبـات في المـاضي ولكـن أصـابه السكون نتيجة العواقب السلبية والقضايا الأخرى والعديد من المشاكل الدولية الأخرى.

لقد كانت المنظمات الغير حكومية في الجبهة الأمامية من حيث تحقيـق أهداف اتفاقيات حظر الألغام الأرضية وفي طليعة معاهدة الذخائر العنقودية. اعتقد أنهم يمكن لا بـل يجـب أن يفعلـوا عمليـة نـزع التسـلح أكـثر مـما هـو متوقع. بالطبع إذ أنهم يتشابهون في تفكيرهم مع الدول. ثانيا: وكما قلنـا ذلـك، فانه لسنا بحاجة إلى قرارات جديدة، وهو الأمر الذي تم ذكره من قبـل محمـد البرادعي عندما قال بأنه ليس هناك حاجة غالى لجان أخرى. لدينا تقرير لجنـة

كام بيرة ولجنة أسلحة الدمار الشامل ولدينا خطة هوفر، كما لدينا الوصفات الكاملة التي تنتظر التنفيذ ويجب علينا أن نمضي قدما في هذه المهمة.

رابعاً: اعتقد أن هنالك حاجة ملحة على المدى القصير لإثبات المصداقية لدى الدول النووية والضمانات الأمنية المستندة إلى المعاهدة. إن هذا يعد ضرورة حيوية لو أننا طمئنا أنفسنا بان الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية سوف لن تستمر من اجل تحقيق هدف مغادرة أن تكون إحدى القوى النووية الدولية أي امتلاك الأسلحة النووية. لقد وصلنا غالى نقطة اللاعودة أيها السيدات والسادة. أننا نستمر مع هذه اللاعقلانية لاسيما فيما يتعلق بالتغير المناخي التي تلوح في الخافق بشكل وثيق وخطر أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أما أن تستخدم من قبل الدول أو من قبل الفاعلين من غير الدول سواء كان ذلك عن قصد أم عن طريق الصدفة.

يجب أن نقوم بعمل تعاوني متعدد الأطراف حول هذه القضية آو القضايا المرتبطة بها. اسمحوا لي أن اختتم باقتباس من لجنة أسلحة الدمار الشامل والتي تقول (طالما أن بعض الدول تملك هذه الأسلحة فان الآخرين سوف يسعون للحصول عليها. وطالما بقيت هذه الأسلحة في ترسانة أي دولة فان هناك خطر كبير أن تستخدم يوما ما سواء كان بقصد أو عن طريق الصدفة. بمعنى أي استخدام من هذا القبيل سيكون كارثيا).

المحـور الثالـث

إحسان الحق: جنرال متقاعد ورئيس هيئة الأركان المشتركة. باكستان

اسمحوا لي أن ابدأ بالثناء على معهد دراسات الشرق والغرب لقيامه بتنظيم الندوة الاستشارية الشاملة رفيعة المستوى والمتعلقـة بموضـوع مهـم جـدا في عـالم يسـوده عـدم المساواة والتمييز التي أصبحت حقيقة واقعة. إن الحديث عن هذا الموضوع رافقه عـدم الثقة وعدم التفاؤل. كما أن هذه الخطوة أصبحت موضع ترحيب، وكـما تعلمـون بشـكل كبير فان باكستان اضطرت إلى الحصول على قدرات نووية في مواجهـة التهديـد الوجـودي من قبل جيراننا، كما أننا لم نكن أول من ساعد على الانتشار النووي في جنوب آسـيا حتـى أجرت الهند الاختبار النووي عام 1997 في الوقـت الـذي تسـتمر فيـه بالمطالبـة في إقامـة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، كما أنهـا تتعمـد إجـراء التجـارب النووية لمدة أربعة وعشرون عام حتى قامت الهند بإجراء الاختبار مرة أخـرى عـام 1998 مهددة الاستقرار الاسـتراتيجي في جنـوب آسـيا وتقـويض مصـداقية الـردع لـدينا حتـى في المجالات التقليدية.

لقد بعثت نهاية الحرب الباردة الآمال بان السلام والأمن لن يحقق التوازن الخطـر بين الدولتين. إن الآفاق التي تلت احتمال نزع التسلح أوجدت بيئة مؤاتيه لتحقيـق مبـدأ الأمم المتحدة قبل كل شيء المتمثل في الأمن المتساوي للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، فان سيناريو عـالم اليـوم يتضـمن منطقـة آسـيا المحـيط الهـادئ خالية من الأسلحة النووية والتي تتميز بالمخاطر النووية الموازية والحقائق المعقـدة مثـل عدم تحقيق التقدم في حل النزاعات الإقليميـة القائمـة منـذ مـدة طويلـة وظهـور إشـكالات جديـدة مـن الصراع انبثقـت نتيجـة تماثـل القـوة عـلاوة عـلى الفـوارق الاقتصادية الأساسية وانعدام العدالة التـي لازالـت تعـوق تحقيـق أهـداف الأمـن المتساوي للجميع. لقد أصبح السعي المتجدد للتوازن الاستراتيجي للقوة من خـلال ظهور استحقاقات القوة الجديدة لاسيما في آسيا،بالإضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل على مسـتوى الدولـة واحتماليـة اقتنـاء أسـلحة الـدمار الشـامل مـن فبـل الفاعلين من غير الدول مصدر قلق متزايد.

السيدات والسـادة: في ضـوء هـذا التقيـيم للبيئـة الدوليـة المعقـدة وإدراك التهديد، فانه حان الوقت لتكثيف الجهود في مجال نـزع التسـلح العـام والكامـل. تواجه الأنظمة الدولية الحالية وأنظمة السيطرة على التسلح تحديات عديدة ليس فقط من خلال الحصول على أسلحة الدمار الشامل ولكـن أيضـاً يتعـدى إلى عـزم الدول القوية القليلة في الحفاظ على الوضـع الـراهن بيـنما تسـعى إلى نزعـه مـن الـدول الأضعف.

إن التمييـز النـووي لا يعنـي أن يكـون أبـدياً، لا بـل انـه يعـد مسـالة انتقالية، ولان معاهدة حظر الانتشار النووي حددت الهدف المشترك والمتمثل بنزع السلاح النووي بشكل نهائي. وعلى الرغم من الطبيعة التمييزيـة للنظـام

والمناهج المختلفة للدول الحائزة للأسلحة النووية، فقد ظلت معاهدة حظر الانتشار النووي أساسية وركيزة مهمة في نظام عدم الانتشار النووي وقد كانت ناجحة في الحد من انتشار التكنولوجيا النووية حتى الآن.

وعلى الرغم من ذلك، ولهذه الحقيقة، إن فاعلية معاهدة حظر الانتشار النووي في الحد من الأسلحة النووية في المستقبل أصبحت مشكوك فيها ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى المنهج المحدد للدولة والذي تتبعه الدول ويتمثل بأنها المسؤولة الرئيسة باتجاه نزع التسلح النووي العالمي. وكما هو الحال مع معاهدة حظر الانتشار النووي فان مجموعة المزودين الدوليين يمثلان ركيزة أساسية في نظام عدم الانتشار النووي والتي تهدف إلى منع إساءة الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا النووية والتي أصبحت غير فاعلة نتيجة عملها الذي يستند إلى الإجماع في الاتفاق وأصبحت مثيرة للجدل.

وكما تعلمون إن مجموعة موردي الموارد النووية تم تأسيسها في عام 1972 نتيجة مخاوف المجتمع الدولي بشان إساءة استخدام الهند لتكنولوجيا الوقود النووي وتفجير القنبلة النووية. ومن السخرية بمكان أن مجموعة موردي الموارد النووية جعلت استثناء لنفس البلد الذي أدى إلى إيجاد المبادئ التوجيهية لمجوعة موردي الموارد النووية وإعطاء استثناء خاص ببلد ولذلك أظهرت الفجوة بين التطورات والإجراءات الفعلية للدول لاسيما في الغرب. ينظر إلى نظام عدم الانتشار النووي في البيئة الأمنية الدولية المعاصرة بوصفه أداة لتحقيق غايات سياسية.

إن المصالح الأمنية والتجارية في العالم المتقدم وليس معايير عـدم الانتشـار النـووي المتفق عليها هي التـي تقـود الاسـتثناءات المحـددة للـدول. إن هـذه المنـاهج الانتقائيـة والتمييزية لاسيما فيما يتعلق بعدم الانتشـار تجـاه مبـادئ عـدم الانتشـار والتـي يعقبهـا فقدان الحساسية تجاه مدركات التهديد المتعاقبة للدول فـرادى تـؤدي إلى زيـادة انعـدام الأمن بين الدول الصغيرة والذي يتمثل بتعاظم المخاطر لأنهـا تـؤدي في نهايـة المطـاف إلى تأثيرات كما هو الحال في لعبة الدومينو ومن ثم يمكن أن يـؤدي إلى التوقـف التـام لعـدم الانتشار.

ونتيجة التآكل المستمر لنظام عدم الانتشار العالمي فان المجتمع الاوروواطـلسي يحتاج إلى إعادة النظر لا بل ربما إعادة ترتيب أولويـات أهدافـه وتبنـي تـدابير ذات طبيعة غير تمييزية ولا تؤثر على البيئة الأمنية الإقليميـة بطريقـة سـلبية. ومـن اجـل تحقيق الهدف المتمثل بإقامة عالم خالي مـن الأسـلحة النوويـة يجـب أن يـتم تركيـز الجهود على الأسباب الجوهرية لانعدام الأمن بين البلـدان الصـغيرة والتعامـل البنـاء مع الخصومات الإقليميـة بهـدف حـل النزاعـات العالقـة وهـو مـا يـؤدي إلى تقليـل اعتمادها على الردع النووي، وفي بعض الحـالات يمكـن أن يـؤدي إلى تقليـل الحـوافز النووية للدول التي تشعر بالوهن.

وبهدف منع احتمالية المنافسـة بـين الخصـوم النـوويين الإقليميـين لا بـد مـن التأكيد على توافق جديد بين الشرق والغرب حول أسلحة الـدمار الشـامل، وان نـزع السلاح يجب أن لا يكون مقتصراً على بلـد دون آخـر ويرتكـز عـلى المبـادئ العالميـة وعدم التمييز.

وباختصار أود أن اذكر ستة نقاط للمداولة في هذا المنتدى:

أولا : هناك حاجة إلى تطوير إجماع جديد حـول المجموعـة الشـاملة لنـزع التسلح والسيطرة على التسلح وقضايا الانتشار استنادا إلى المبادئ المقرة في ميثـاق الأمم المتحدة والاتفاقيات العالمية لاسيما البيان وبرنامج العمل الذي تـم تبنيـه في الجلسة الاستثنائية الأولى للمجموعة العامة للأمم المتحدة والموسـوم ب "الطريـق إلى نزع التسلح".

ثانيا : يتعين بذل جهـود ملموسـة لأحيـاء هياكـل وعمليـات نـزع التسـلح النووي التي تآكلت بفعل عدم الثقة وانعدام المصداقية. يجب أن تقاوم المحاولات الرامية إلى آليات نزع التسلح وعدم الانتشار. من خـلال اسـتخدام مجلـس الأمـن التابع للأمـم المتحـدة. إن عقـد مـؤتمر حـول نـزع التسـلح يـؤدي دورا أساسـياً في مفاوضات عالمية متعددة الأطراف تهدف إلى إيجاد معاهدات غير تمييزية. كما أن المسارات المغلفة يجب فتحها.

ثالثا : العمـل عـلى اسـتعادة مصـداقية الأنظمـة الدوليـة للسـيطرة عـلى التسـلح وتحقيق الهدف المتمثل في التخلص من الأسـلحة النوويـة. ولا بـد أن يكـون هنـاك تبنـي منهج من الأعلى إلى الأسفل. إن هذه المسائل تقع على عـاتق الـدول الخمـس الأعضـاء في مجلس الأمن. إن الدول في المجتمع الاورواطلسي يمكن أن تساهم بشـكل ملحـوظ ودعـم التقدم في مجال التسلح وإعطاء المصداقية لكل الدول وحثها عـلى الوفـاء بالتزاماتهـا مـن خلال التركيز المتوازن بين عـدم الانتشـار ونـزع التسـلح والاسـتخدامات السـلمية للطاقـة النووية.

رابعاً: لقد تم تقويض الجهود الرامية إلى إعادة التأكيد على عدم الانتشار ونزع التسلح من خلال مناصرة العقائد مثل العقائد الإستباقية ومراجعة التعرض النووي وتطور الحرب الجديدة الداعية إلى القتال بالأسلحة النووية، وتطوير ونشر الأسلحة العابرة للقارات والدفاعات الصاروخية. إن هذه التطورات أدت إلى إدامة التوتر على المستويين الإقليمي والدولي الذي سوف يشكل الأساس في عملية البحث عن تحقيق الأمن من خلال الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

خامساً: سوف يبقى النهج التمييزي ولأي سبب كان له نتائج عكسية للعمل نحو عالم يسوده السلام. وفي عالم فيه ما لا يقل عن ثمانية إلى تسعة دول نووية مع الطبيعة التمييزية للأسلحة النووية بأي شكل سوف يؤدي إلى تقويض أنظمة الانتشار النووي.

وفي الختام فان النظر إلى قضية الأسلحة النووية بوصفها قضية معزولة في العالم المعاصر ستكون غير كافية. كما أن قضية التوازن التقليدي سواء في مناطق الصراع في العالم أو في عالم خالي من الأسلحة النووية لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار.

إن الاقتفاء السريع لعملية التخلص من الأسلحة النووية له مؤثرات عالمية مع التعاون الكبير في مجال الأسلحة التقليدية والنزاعات المتفاقمة. إن التوازن التقليدي المناسب والشامل في أجزاء أخرى من العالم من غير الممكن تحقيقه. كما أن الأفكار المتمثلة في وجود اتفاقية القوات التقليدية لا زالت ذات فائدة. وفوق كل هذا، فانه لابد أن يكون هناك تصميم على حل هذه النزاعات الإقليمية لاسيما تلك التي ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة لمدة عقود من الزمن.

المحـور الرابـع

سوميو تاريوي: السفير الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية

انه لشرف كبير لي أن أعطي هذه الفرصة لكي أتحدث في هذا المؤتمر. أود أن الفت انتباهكم حول وجه نظري الشخصية في مؤتمر اليوم، ابتداء سوف أتقدم بوصف الصورة الأمنية العالمية بشكل شامل، ومن ثم التطرق إلى ما يمكن أن نسميه بعض التدابير في مجال أسلحة الدمار الشامل ونزع التسلح.

وعلى رغم من أن ذاكرة الحرب الباردة قد اختفت تقريبا في العالم الاوروواطلسي فان البعض يتحدث الآن عن حرب باردة جديدة، وهذه جزء من بقايا الحرب الباردة القديمة والتي لا تزال مستمرة بقوة في شرق آسيا. إن شبه الجزيرة الكورية لا يزال مقسوما بين الشمال والجنوب. كما إن الأطر الأمنية الإقليمية لا تزال غير ناضجة، كما أن انعدام الشفافية في الشؤون الأمنية يثير القلق. إن هناك العديد من أدوات السيطرة على التسلح لاسيما ميثاق الأسلحة الكيميائية الذي لم يحقق أهدافه على مستوى العالم. إن ما هو أكثر من ذلك أن هناك دولة تحاول الانسحاب من بعض الاتفاقيات وهذا يعد تنصل عن التزاماتها. إن كل هذه المشاكل تعقد حسابات الأمن الإقليمي كما أنها تجعل السلام الإقليمي لاسيما فيما يتعلق بنزع التسلح معقدا وأكثر صعوبة. يعد نزع التسلح مهمة شاقة وتواجه العديد من التحديات لاسيما في شرق آسيا. لقد كانت هذه المسالة من ابرز التطورات المؤسفة في عملية نزع

السلاح النووي لكوريا الشمالية في إطار المحادثات السداسية، لذلك ناشدوا شعوب المجتمع الاوروواطلسي أن يتذكر الواقع المقلق بشان شرق آسيا.

وعلى الرغم من ذلك، فان اليابان تلتزم تماما بان تؤدي دورا رائدا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على المستوى الإقليمي. كما أنها عازمة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الوسائل السلمية وليس من خلال الحشد العسكري.

هناك العديد من التدابير والسبل لإحراز التقدم في مجال نزع التسلح وعدم الانتشار النووي. إن الأولوية القصوى لليابان في مجال أسلحة الدمار الشامل الحالية هي البدء بمفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بالإضافة إلى ذلك، لقد طلب مني اليوم أن اختار واحد أو اثنتين من التدابير الفاعلة، لذلك سوف لن اذهب إلى التفاصيل المتعلقة في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والتي وصلت إلى طريق مسدود منذ عدة سنوات. وبدلا من ذلك سوف اخذ منحنى مختلف وأركز على عدد قليل من المقترحات العلمية والتي يمكن اعتبارها تدابير ناجعة.

ومن وجهة نظر اليابان الشرق آسيوية، فان الشفافية يمكن أن تكون تدبيراً فعالاً وعملياً. أن ذلك أشبه بأداة للإيقاف، لكن الشفافية لا تزال الأداة الفاعلة الأقوى ولكنها تتطلب موقفا صريحا وهو ما يؤدي إلى أن يخلق مناخا ملائما لنزع التسلح وعدم الانتشار النووي. بالطبع هناك بعض العوائق حول ما يمكن أن تحققه الشفافية. أنا لا أتحدث بمعنى أن يكون البلد مكشوفاً بشكل

تام ولكن موقف أكثر انفتاحا سيؤدي إلى زيادة الشفافية ومن ثم زيادة الثقة المتبادلة. وبغض النظر عن مدى قوة وفاعلية نظام التحقق في معاهدة نزع التسلح، وإذا ما غاب نظام التحقق فان المعاهدة سوف لن تحقق النتائج المرغوبة.

يجب أن يكون هناك العديد من التدابير النزيهة. إن المرتكزات الآتية تمثل تدابير مؤقتة قصيرة الأمد، وهي تمثل مقترحات اليابان وتم تقديمها إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر معاهدة حضر الانتشار النووي في عام 2008 و 2010. لقد اقترحنا بان الدول النووية يجب أن تكون شفافة حول ما يأتي:

أولاً: مدى التخفيضات في الترسانات النووية.

ثانياً: عدم خفض الرؤوس الحربية النووية وأنظمة الإيصال.

ثالثا : عدد الرؤوس الحربية النووية التي تم تفكيكها وأنظمة الإيصال، بالإضافة إلى سرعة التفكيك بما في ذلك الرؤوس الحربية النووية التي تم تفكيكها ونظم إيصالها.

رابعاً: إجمالي عدد الرؤوس الحربية النووية وأنظمة إيصالها أو تلك التي تم نشرها.

خامسا : مدى التخفيض في مجمعات الأسلحة النووية بما في ذلك التخفيض في مواقع التطوير وعدد الموظفين.

سادسا : السنوات التي توقف فيها إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

سابعاً: الإعلان عن كمية المواد الانشطارية الزائدة والتي تم إزالتها لأغراض التصفير النووي أو متطلبات الأمن النووي أو خطط التخلص منها.

ثامناً: النشاطات اللازمة للمساعدة في التخلص من المواد الانشطارية في الأسلحة التي تم تفكيكها.

تاسعا : الجهود المبذولة للحد من دور الأسلحة النووية في عقيدة الأمن.

عاشرا : الخطط والنوايا المتعلقة بالتدابير الإضافية لنزع التسلح النووي.

وعلى المدى الطويل، فان المزيد من الوضوح بشان التناقض بين السياسات المعلنة والمقتنيات العسكرية الحقيقية يمكن أن تتبلور. فعلى سبيل مثال، إن السياسات المعلنة للدول الحائزة على الأسلحة النووية، والدليل الواضح في ذلك هو نشر صواريخها النووية الطويلة المدى بالقرب من حدود الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية وجعلها ضمن مدى هذه الصواريخ. إن هذا النوع من الشعور يمكن أن يكون خطأ ولكن يعزى إلى انعدام الشفافية ويجعلنا غير قادرين على معرفة المقتنيات العسكرية الحقيقية الخفيفة وعدم إدراك السبب الذي يقف وراء هذه التناقضات الواضحة أو المحتملة.

وعلى صعيد آخر، فان البحث عن اتفاق إقليمي للتخلص من القوات النووية المتوسطة المدى يعد أمراً جديرا بالاهتمام، وقد تم اقتراحه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وكذلك تم اقتراحه مؤخرا من قبل الرئيس الفرنسي ساركوزي.

وفي الختام، من الواضح والـذي لـيس فيـه لـبس إن الإرادة السياسـية التـي يمثلهـا القادة السياسيين هو الإجراء الفاعل الأهم. إن هناك دائما طريقة ناجعة إذا ما ركز القادة السياسيين اهتماماتهم عليها. إن من ابرز الأمثلة على ذلك هو اجتماع القمة بـين الـرئيس الأمريكي ريغان والأمين العام للحزب الشيوعي غورباتشوف في ريكتافيك في تشريـن الأول عام 1986. ووفقا لريتشارد رودز فانه في آخر لحظه من الاجتماع الذي كان يسـوده عـدم الاتفاق بشان معاهدة عدم الانتشار اتفق الزعيمان من حيث المبدأ على التخلص الشامل من الأسلحة النووية. إذ قال ريغان " سأكون على ما يرام إذا ما تم التخلص منها إجمالاً "، فرد غورباتشوف " يمكننا أن نفعل ذلك، سوف نتخلص منها إجمالاً ".

المحـور الخامـس

وليام بوتر: مدير مركز جيمي مارتن لدراسات عدم الانتشار النووي

بالنيابة عن مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشـار النـووي أود أن اعـبر عـن سعادتي في أن تقوم منظمتنا برعاية هذه الندوة، وللأسف فان الوقـت محـدود جـدا لأداء ملاحظاتي، ولهذا سوف تكون مقتضبة جدا.

إن زملائي المتحدثين سلطوا الضوء بشكل صحيح على العديد من التحديات التي نواجهها اليوم والمتمثلـة بنـزع التسـلح والسـيطرة عـلى التسـلح. إن بعـض التحديات ناجمة عن السياسات التقليدية الطويلة الأمد والبعض الآخر ينبع مـن العجز في المؤسسات التي أسسناها بهدف التعامل مـع هـذه المشـاكل، ولا يـزال البعض الآخر ناجم عن إتباع سياسات قصيرة النظر ناجمـة عـن المصـالح الأمنيـة الوطنية والدولية الطويلة الأمد. إن تـدمير انظمـه منـع الانتشـار النـووي ونـزع التسلح من حيث وجهة نظري هو السعي المتكرر من جانب كل الـدول النوويـة والدول غير النووية الناجمـة عـن المواقـف الوطنيـة الصـلبة والتـي تعتمـد عـلى قاعدة الالتزام بالمبادئ التي تحملها والتي غالبا ما تطبق بطريقـة غـير مسـؤولة. إن مؤتمر استعراض معاهدة خطر الانتشار النـووي التـي عقـدت في هـذا المبنـى أدى إلى فقـدان العديـد مـن الخطـوات الثلاثـين في مـؤتمر اسـتعراض معاهـدة حظر الانتشار النووي عـام 2000 وفشـل المجتمـع الـدولي في تنفيـذ الإجـراءات

الضرورية لمواجهة الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل لاسيما من قبل الفواعل غير الحكومية والتي تحولت إلى ظاهرة.

انه من الضرورة بمكان أن أركز على هذه المعطيات والقضايا المثيرة للقلق. في الواقع اعتقد أن بعض زملائي في هذه الجلسة توقعوا أن أركز على المخاطر التي يمثلها فشل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في تحقيق التقدم في مجال الأسلحة النووية التكتيكية أو تركيز الاهتمام على مخاطر الانتشار أو مخاطر الإرهاب المرتبطة بمشاريع القوى النووية الناهضة. ويجب أن أؤكد بان الملاحظات السابقة التي قدمتها لا تركز الاهتمام على مخاطر الإرهاب النووي الذي تشكله المخزونات الصلبة من اليورانيوم عالي التخصيب في جميع أنحاء العالم، لذلك فان هناك حاجة ملحة لعمل دولي منسق بهدف تأصيل وتوطيد والحد من التحرك نحو التخلص من اليورانيوم عالي التخصيب في القطاع المدني الدولي.

الآن يجب أن أقول في هذا الصدد باني سوف أتلقى العديد من التعليقات من الزملاء في الجلسة الأولى التي عقدت هذا الصباح والذين قللوا من إمكانية قيام الإرهابيين بالحصول على المواد الخام ولكن هي في الحقيقة "التفجيرات النووية".

ومع ذلك، ونزولا عند رغبة المغزى من عقد هذه الندوة قررت أن اختصر في ملاحظاتي بشكل جدي، ولكن غالبا ما يتم إهمال الحظر النووي نتيجة الجهل أو الرضا حول قضايا نزع التسلح ومنع الانتشار النووي ومن

الجانب الآخر المواطنين المثقفين والمسؤولين المنتخبين من قبلهم. إن فحوى رسالتي هي على شكل برقية تتمثل في أن إهمال ديناميكيات الانتشار النووي يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية حتى بالنسبة للدول التي لها مواقع متقدمة، كما إن الاستثمار المتواضع اليوم في التثقيف حول عدم الانتشار يمكن أن يكون موازيا لمجال السيطرة على التسلح النووي. انه من المحرج بالنسبة لي كمتعلم أن ألاحظ كيف هي الحالة السيئة لمعظم الطلاب والمواطنين الأمريكيين و المسؤولين المنتخبين حول الشؤون الدولية بشكل عام والسيطرة على التسلح بشكل خاص.

وعلى رغم من أن القاعدة المعرفية يرثى لها فإنها غير مدركة على الأقل من الناحية الجزئية نظرا لغياب الدراسة حول هذا الموضوع. إن عدد قليل من المدارس الثانوية لها مناهج تهدف إلى جعل الطلاب يتعرضون لقضايا نزع التسلح والانتشار النووي واستراتيجيات السيطرة على التسلح. والغريب أن التدريب في الجامعات ليس أفضل بكثير من هذه الحالة. في الواقع، أجرى المركز الذي انتمي إليه استبيان عن حالة التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشار هذا الاستبيان إلى أن اقل من ثلث العدد(75) من الكليات الرائدة في الولايات المتحدة والجامعات تقدم دورات تهتم بشكل أساسي في القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وحتى على مستوى الدراسات العليا فان جامعتي الصغيرة هي الوحيدة تقريبا التي ترتكز في مناهجها على دراسات منع الانتشار النووي. ونتيجة لذلك، وفي الوقت الذي

تكون فيه هناك حاجة ملحة لنمط تفكير جديد حول قضايا نزع التسلح والانتشار النووي، فان هناك عدد قليل من المواقع المتوفرة لتدريب الجيل القادم من المتخصصين أو إشراك قادتنا المستقبليين في هذه المواضيع.

اعتقد أن الخلل في المجال التعليمي الذي قمت بوصفه لا يعد مشكلة أمريكية فقط، بل انعدام المدارس الثانوية والجامعات وبرامج الدراسات العليا على المستوى الدولي التي تقدم التدريب في مجال عدم الانتشار النووي ونزع التسلح. كم هو عدد خبراء السيطرة على التسلح ومنع الانتشار النووي في روسيا الاتحادية والصين واليابان والهند وباكستان على سبيل المثال؟. أي من هذه الدول أو أي دولة أخرى يمكن أن يجعلون الطلاب المتفوقين يحصلون على المهارات المرتبطة باللغة والدراسات والمسائل الفنية والسيطرة على التسلح وسياسات منع الانتشار النووي لإعداد المهنيين المهتمين في هذا المجال؟. بالإضافة إلى ذلك، إلى أين نحن نسير في مجال العمل على إعداد العدد المناسب من الأساتذة الذين سيعملون على تعليم طلابهم الشباب المهارات التي يحتاجونها للعمل بفاعلية كمحللين ودبلوماسيين في مجال السيطرة على التسلح.

في عام 2002 حاول مجموعة خبراء من الأمم المتحدة حول نزع التسلح ونشر ثقافة الانتشار النووي جاهدين معالجة هذه المسائل والمسائل الأخرى المرتبطة بها وقدموا أربعة وثلاثين توصية عملية تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن المعلومات الجيدة تتمثل بأنه لا يوجد أي دولة صوتت بالضد من هذه التوصيات، إلا أن المعلومات السيئة تتمثل في أن القليل من الدول

ركزت اهتمامها عليها ولم يتحقق إلا الدعم القليل ولم يتم ترجمته إلى واقع منذ ستة سنوات وتحويل المبادئ إلى أفعال ذات مغزى. في الواقع، إن عدد قليل من الدول والمنظمات الدولية التي كانت ممثلة في مجموعة الخبراء كانت متذمرة من تنفيذ ما جاء في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقرير السنوي للأمم المتحدة المتعلق بمدى تنفيذ هذه التوصيات. واستثناءاً من هذه القاعدة العامة هو السلوك المختلف الذي قامت به اليابان. أود أن اثني على دور السفير الياباني تاروي لاسيما من خلال الدور القيادي لليابان في الاستقرار وتركيز الاهتمام الدولي حول هذه القضية لاسيما ما قامت به مؤخرا من خلال تقديم مشروع قرار حول نزع التسلح وتعليم منع الانتشار النووي في الاجتماع السنوي للجنة الأولى. والجدير بالذكر أن الدول الممثلة في هذه الندوة هي كذلك ترعى هذا الموضوع. ولذلك فان هناك بعض التقدم في هذا المجال إلا أننا بحاجة إلى تركيز اهتمامنا.

إن إحدى الخطوات الملموسة بشكل كبير والتي يمكن اتخاذها لتعزيز التعليم العالي في هذا المجال من خلال إحدى التشريعات اللازمة بهدف إيجاد قانون حظر الانتشار الوطني. إن مثل هذه التشريعات ربما تكون بعد إقرار ميثاق التعليم الدفاعي الوطني. إن الذي حفزني هو التعليم الروسي قبل عدة سنوات الذي قدم زمالات دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتم اختبار الطلبة الخريجين الأجانب للتدريب في مجال حظر الانتشار النووي. إن هذه التشريعات يمكن أن تكلف اقل بكثير من الراتب السنوي المخصص للاعبي

كرة القدم أو لاعبي كرة السلة المتمرسين، إذ يمكن أن تقدم حوافز مالية لجذب الطلاب الأذكى إلى هذا المجال والعمل على تشجيع المزيد من الجامعات لتقديم دراسات ذات صلة بهذا الموضوع. أتمنى أن يرعى رئيس الولايات المتحدة القادم هذا التشريع في المستقبل، ليس هذا فحسب، بل يجب أن يكون هذا الموضوع ذو أولوية في برلمانات الدول الأخرى ومناقشته في اجتماعاته.

على رغم من اعتقادي الراسخ بأنه تبقى الأعمال الحكومية مرغوب فيها في مجال تعليم حظر الانتشار النووي فانه لا بد من منهاج بديل تتضافر فيه جهود مؤسسة أو أكثر لإنشاء صندوق تعليم حظر الانتشار النووي الوطني، من خلال العمل على جذب الطلاب الواعدين إلى مجال حظر الانتشار النووي من خلال تقديم زمالات دراسية لطلبة الدراسات العليا والتي يجب أن تركز على أساس المعيار التنافسي، كما أن الاستثمار في مجال التعليم في نطاق حظر الانتشار يعد أمرا ضروريا إذ ما عملت الولايات المتحدة على تحسين قدراتها على توقع تطورات الانتشار النووي وممارسة دبلوماسية فاعلة في مجال الانتشار ومنع الانتشار. بالإضافة إلى ذلك، فان من الوسائل المناسبة هو أن تعزز العديد من البلدان قدراتها التنظيمية للمشاركة والاستثمار بشكل فاعل في مجال حظر الانتشار النووي.

لقد لاحظ وليام انشتاين من خلال كتابه عن الانتشار النووي على مدى ثلاثة عقود، وفي كتابه الذي وسم بالفرصة الأخيرة بأن هناك تفشي لشعور التشاؤم والخوف، لا بل انعدام الأمل واليأس في العالم. وتشير الإحصائيات

الأخيرة من بين أشياء أخرى التي تم وصفها بالشعور بالضيق. كما انه لاحظ تعاظم المخاطر الأخرى.

دائما ما يفسر الفشل الذي ينتاب بعض الدول القوية على الأرض هو هل من الضرورة بمكان اتخاذ الإجراءات وبذل التضحيات التي تتناسب مع هذه التهديدات؟، هل هو عدم وجود قيادة سياسية أم الخيال والتصور الخاطئ والسياسات الداخلية والجمود البيروقراطي وتعارض أهداف الأمن القومي والأمنيات الواسعة وطبيعة المشكلة المستعصية وارتباطها بعدم الكفاءة؟. مما لاشك فيه أن كل هذه العوامل تساهم في إيجاد المأزق الذي نحن فيه الآن، لذلك يجب أن يكون محور تركيزنا العاجل في المعالجات المركزة والاستثمار أكثر بكثير مما نقوم به الآن من خلال تدريب الجيل القادم والمختص في مجال حظر الانتشار النووي.

إن هذا اللقاء المهم الذي تم عقدة في الوقت المناسب يوفر فرصة استثنائية لاستكشاف وتحديد الوسائل العلمية الملموسة لمعالجة العديد من التحديات النووية الكبيرة التي نوجهها اليوم. كما انه يتيح لنا وبشكل جماعي في اخذ زمام المبادرة ورسم مسار العودة وعدم الوصول إلى حافة الهاوية.

المحـور السادس

بال سيدو، نائب رئيس البرامج في معهد دراسات الشرق والغرب

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، انه لشرف كبير لي أن احضر في هذه النـدوة، في الواقـع تشرفت أن أكون هنا في هذا الوقت. سيدي الرئيس، في الحقيقـة اعتقـد انـه سـيكون مـن المفيد في هذه المرحلـة معالجـة بعـض القضـايا الأساسـية التـي ظهـرت في هـذه الجلسـة العامة. لذلك فان الكثـير مـن الأسـلحة التـي ظهـرت في مختلـف أوراق المحـاضرات التـي ألقيت وسمعناها من المحتمل أن يتم معالجتها في مناقشات ومناسبات أخرى حول هـذه القضايا كما هو الحال مع هذه القضية الآن.

اسمحوا لي أن أبدأ مـع الفرصـة الأساسـية التـي ترتكـز بشـكل أسـاسي عـلى الـردع النووي ألا وهو عدم التماثـل. في الحقيقـة انـك لا تحتـاج بالضـبط إلى نفـس العـدد مـن الأسلحة التي يمتلكها خصمك للقيـام بعمـل الـردع. إن واحـدة مـن الـدول الحـائزة عـلى السلاح النووي لديها اقل من عشرين من الأسلحة النووية المستندة على الصواريخ العابرة للقارات وشعرت بأنها كافية لردع العـدو الـذي يمتلـك عشرات الآلاف مـن الأسـلحة التـي تستهدفهم. لذلك فإذا ما كانت لدينا الرغبة والاستعداد لقبول تلك الدرجـة مـن التفـاوت في الردع فانه ليس من الممكن أن نفكر في الحد من التسلح مع نفـس الدرجـة مـن عـدم التماثل، غير انه من الضروري وكما سمعنا في هذا الصباح حول تخفيض الأعداد وصولا إلى مسـتويات التكـافؤ ذاتهـا لهـذا النـوع مـن السـيطرة عـلى التسـلح للبـدء بهـذه العمليـة

أو مستوى متماثل والنسبة الممكنة للحد من التسلح ونزع التسلح للبدء بهذه العملية.

كما يمكنك أن تتخيل أو ربما تجادل بان التفاوت في الردع حول هذا المستوى من التكافؤ يعد أمراً كافيا؟، لذلك اعتقد انه من الممكن أن يكون أمراً متساويا بان يكون لديك سيطرة على التسلح حتى عندما يكون لديك عدم تماثل في الأسلحة النووية التي يمتلكها طرفين.

إن هنالك أسلوب آخر أود أن أضعه بين أيديكم يتمثل في عدم التماثل في المستويات الإقليمية. إن هناك بعض المناطق التي عقدت اتفاقيات للسيطرة على التسلح بشكل لا يمكن تصوره على الإطلاق أو في الواقع على المستوى العالمي. اسمحوا لي أن أتحدث عن المنطقة التي اعرفها بشكل كبير وهي منطقة جنوب آسيا، أنها المنطقة الوحيدة التي اعرفها في العالم على الإطلاق لديها إنفاق مماثل. ومن وجهة نظري حول السيطرة على التسلح إذا ما أردتم ذلك فان هناك أمران مهمان هما بناء الثقة والتماثل وهذا يدعوا إلى الاهتمام به. ليس من الضروري أن يكون هذا الأمر على المستوى العالمي لكي يكون قادرا على العمل في المستوى الإقليمي، اعتقد انه سيكون أمراً مثاليا. يمكن أن يكون ذلك على المستوى العالمي، ولكن يمكن أن يقتصر على مناطق معينة إذا ما تم تبنيها في مناطق معينة وان القيام بها سوف يكون كافيا.

وعلى نحو مشابه، فان الاختبار الحقيقي لاسيما فيما يتعلق باختبار الصواريخ العابرة للقارات يتمثل بأنه لا يوجد سوى اتفاقيتين ثنائيتين في العالم:

احدها بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والأخرى بين الهند وباكستان، كما أن الأمر سيكون مثالياً إذا ما تم في مناطق وكنت تملك هذا النوع من تدابير بناء الثقة الفاعلة. ولكن ليس سيئا إذا لم تكن موجودا في بعض المناطق وليس جميعها أو على المستوى العالمي. اسمحوا لي أن أتوغل بشكل اكبر وأتحدث عن اقتراح معين تتبلور في المناقشات التي جرت مؤخرا لاسيما فيما يتعلق بمعاهدة ثنائية يتم عولمتها لاسيما فيما يتعلق بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

ومن ناحية أخرى، اعتقد انه مفهوم مثير للاهتمام، ولكن إذا ما تابعتم فكرة التماثل، فاني اعتقد انه من الأهمية بمكان أن ننظر إلى سياقات إقليمية متنوعة. وذلك لان الأقاليم التي تم تضمينها في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى سوف تكون إستراتيجية في بعض مناطق العالم. وعندما تصبح مبادئ هذه المعاهدة مقبولة فان تطبيقها سوف يتم في أقاليم محدودة ومناطق محدودة التي تكون ملائمة لهذه المناطق. فعلى سبيل المثال، وفي الشرق الأوسط أي شيء يتجاوز (50) كيلومتر أو ميل يعد استراتيجيا. إن بعض الدول لديها الرغبة في توقع معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ليس في البداية. واعتقد أننا بحاجة إلى التفكير المتماثل في الطرق التي تم استخدامها كمناهج حتى الآن. ومع هذا النوع من المنهج اسمحوا لي أن أشير إلى مبدأين على الأقل، والتي اعتقد بأنهما سيكونان حاسمين في أي نوع من أنواع السيطرة على التسلح سواء كان ذلك متماثلا أو غير ذلك.

المبدأ الأول: هو مبدأ تضمنه معاهدة حظر الانتشار النووي والمتمثل بعدم الانتشار، وإذا ما عكست ذلك، فانا اعتقد بأنه أمر متساوي في الأهمية أن تدركه إذ كان لديك انتشار سواء كان ذلك عموديا والمتمثل بتحسين القدرات القائمة والموجودة أو أفقيا إذا كان من المحتمل لديك تسليح اكبر. اعتقد أن هذا الأمر صحيح إلى حد كبير وانه لمبدأ مهم جدا وعلينا أخذه بعين الاعتبار، وإذا ما أردت معالجة عدم الانتشار جذريا فان السيطرة على التسلح ونزع التسلح يمثلان أهمية متساوية.

المبدأ الثاني: لقد سمعنا كلا الأمرين مسبقا وفي الجلستين ولكن تم استخدام عبارتين مختلفتين لها وهي المسائلة والشفافية. إن هناك اقتباسا رائعا لها ذكر في سياق المحادثات السداسية التي كانت شاملة وقابلة للتحقق لاسيما فيما يتعلق بنزع تسلح لا رجعة فيه. إن هذا هو المبدأ الذي يجب أن يكون قابلا للتطبيق على كل الدول الحائزة على السلاح النووي وبنفس القدر على الدول الجديدة أو الدول التي تحاول الحصول على الأسلحة النووية ويجب أن نملك الإرادة لمعالجة هذا النوع جذريا. وإذا ما كانت مسالة التحقق تشكل تحديا على المستوى العالمي فإنها كذلك تشكل تحديا على المستوى الإقليمي. اعتقد أن هذا يعد عنصرا مهما ويجب أخذه بنظر الاعتبار أو نعيد النظر فيه؟.

الأمر الثاني هو أن الجميع يتحدث عن اللجنة الرباعية والمقالات التي نشرت في مجلة وول ستريت، وعلى الرغم من ذلك، فان هذا الأمر ربما يكون البداية، ولكن ما هي الآفاق المستقبلية للنوع المتماثل من حيث التحقق بين

البلدان النامية الحائزة على الأسلحة النووية، وحتى لو كان هـذا الأمـر يعـد مقلقـا أو قـد يشكل تحديا من حيث المبدأ، اعتقد انه يحتاج إلى الدراسـة والتحقـق ونحـن بحاجـة إلى التوصل إلى بعض المناهج المثيرة للاهتمام. في الواقع أنا والدكتور بوتل كـان لـدينا اجـتماع عندما كنا نعد لعقد ندوة، وجدنا من الأهمية مكان أن نلتقي متحدث من روسيا يؤيـد مقالات مجلة وول ستريت والمناهج وتساءلنا عن كيف يمكن أن نصـل إلى حالـة التصـفير النووي والقابل للتحقق، وبالمقابل كان هناك أمريكيا في نفـس الفريـق اعـترض عـلى هـذا الموضوع.

اسـمحوا لي أن انتقـل إلى المسـالة الأخـرى، اعتقـد أن دور المـنظمات غـير الحكومية تم التطرق إليه بشـكل كبـير، وتـم ذكـر ذلـك كثـيرا في هـذه النـدوة. ويبدو أن هناك عدم تماثل إلى حد كبير، ويبدو أن المنظمات غـير الحكوميـة قـد أدت دورا مهما في الجزء الأساسي من العسكرة (من المحتمـل أن يعنـي الـتخلص من الأسلحة)، لذلك اعتقـد أن هـذا يعـد أمـراً مهـماً. لقـد أدت المـنظمات غـير الحكومية دورا مهما في منع تصاعد سباق التسلح بالشكل الـذي يتجـاوز البعـد السياسي له. وبالتأكيد فانه إذا ما نظرنا إلى أوروبا عام 1980 ومعاهـدة القـوات النووية المتوسطة المدى وتبني منهج من الأسفل إلى الأعلى من قبل حركات مثل (الخضر) وغيرها كان قادرا على المساهمة في معارضة سباق تسـلح كهـذا، ولكـن ما هو ابعد من ذلك؟، إن سباق التسلح كان أكثر بكثير من هـذا التحـدي الـذي نواجهـه، لـذلك فـان السـؤال الـذي لـدي هـو هـل يمكـن للمـنظمات غـير

الحكومية التي كثفت من تركيز اهتماماتها على قضية الألغام الأرضية والعنقودية والذخائر أن تعمل في هذه المرحلة من الأسلحة النووية؟ أنا اطرح هذا السؤال. إن المسالة التي أثيرت حول بناء الثقة في هياكل نزع التسلح والتي كان يفتقر إليها في السنوات القليلة الماضية، والسؤال الذي لدي هو كيف يمكن أن يبدأ شخص ما هذه العملية أي عملية بناء الثقة واستعادتها في هذه القضايا بشكل خاص. وفي الختام إن السؤال الذي يتعين علينا أن نطرحه ما هي الاحتمالات المستقبلية للبلدان التي تخضع تحت المظلة النووية والانتقال من المظلة النووية وتحدي منطق الردع الموسع؟ ومن ثم بعض جوانب الردع النووي جعلت الدول النووية تصل إلى هذه المرحلة. شكرا جزيلا سيادة الرئيس.

المحـور السابـع

الأسئلـة والأجوبـة

– **ماركو أنطونيو سواز:** شكرا جزيلا لكل الأوراق البحثية التي قدمتموها. أود أن أذكركم بأنه لدينا العديد من الأسئلة، كما أن المحاضرين المتميزين هم حاضرين بصـفتهم الشخصية، ولخبرتهم ومعرفتهم بهذه القضايا التي اكتسبوها نتيجة تسـلمهم العديـد مـن المناصب وحضور العديد من الندوات عندما خدموا في الحكومات المتعاقبة، لـذلك فـإنهم أجابوا عن العديد من التساؤلات من خلال مـداخلاتهم وعـلى هـذا الأسـاس انتقينـا عـدد قليل منها وقمنا بتوزيعها عليهم مسبقا لكي يستعدوا للإجابة عليها. لـذلك سـوف اطلـب منهم أن يطلعوا على هذا السؤال لقراءاته أولاً إذا كان ذلك بالإمكان وتقديم الإجابة بعـد ذلك. إن هذه الأسئلة سوف نضعها على الموقع الالكتروني لمعهد دراسـات الشرق والغـرب في نهاية هذا اليوم. لدي سؤال أخير وسـوف أضـعه في النهايـة إذا مـا كـان احـدهم يريـد الإجابة عليه. هناك سـؤال واحـد موجـه إلى الأسـتاذ دانبـالا ونحـن نطلـب منـه أن يبـدأ. تفضل.

– **جيانثا دانبالا:** شـكرا سـيدي الـرئيس، إن السـؤال الـذي وجـه مـن قبـل الدكتور كوسـتاس ينـدرج تحـت القـانون الـذي ذكرتـه. كيـف يمكننـا تعزيـز ميثـاق الأسلحة النووية الذي تم تقديمه من قبل كوستاريكا وماليزيا إلى الأمـين العـام للأمـم المتحـدة، وتـم ذكـره في هـذا الصـباح مـن قبـل الأمـين العـام للأمـم المتحـدة بـان

كي مون. وكما تعلمون فإن إحدى المجموعات في هذا الصباح قد كرست جل وقتها عن اتفاقية الأسلحة النووية لذلك أرجو أن يشاركوننا الرأي في ذلك.

من وقت لأخر هناك مشروع لاتفاقيات تتعلق بالأسلحة النووية يتم تقديمها إلى المجتمع الدولي وأنا أتذكر أن للسويد مقترحا آخر منذ سنوات عدة في مؤتمر نزع التسلح، كما أن هناك مقترحاً آخر تم تقديمه من قبل المنظمات غير الحكومية، وكما قلت ذلك سابقا المشروع الذي قدمته كل من كوستاريكا وماليزيا.

اعتقد أن المشكلة التي نواجهها هي كيف يمكننا المضي في هذا المجال. والآن يتم تأسيس محفل تفاوض متعدد الأطراف حول نزع التسلح ولكن كما تعلمون هناك حجم كبير من الصبر لاسيما فيما يتعلق بالإجراءات وقاعدة الإجماع في مؤتمر نزع التسلح. لذلك إن اتفاقية حظر الألغام التي تم التفاوض عليها خارج أطرها، لذلك كان لدينا معاهدة الذخائر العنقودية. إن الاحترام المتعلق بالمؤسسات والأمم المتحدة هو مؤسف بشكل كبير. اعتقد أن ميثاق حظر الألغام هو أخيراً يعود إلى أطار الأمم المتحدة لاسيما عندما تم توقيع الميثاق وتم التفاوض بشأنه. كما أن تنفيذ ميثاق حظر الألغام يتم من قبل الأمم المتحدة.

ولكي آمل أن يتم تحقيق الإجماع بهدف التفاوض حول ميثاق الأسلحة النووية في مؤتمر نزع التسلح، وبالطبع فان هذا يتطلب تغييرا في مواقف الدول الحائزة على الأسلحة النووية الموجودة حاليا. ومرة أخرى اكرر ما قلته في

مداخلتي الرئيسة بأنه سوف يكون هناك فرصة جديدة مع قدوم إدارة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع من تشرين الثاني للقيام بعملية التغير الأساسي الذي يحدث. اعتقد أن التغيير هو شعار الحملتين لدى الخريجين إلا أننا نريد تغييراً يعود بالنفع على الأمن والسلم الدوليين. اعتقد أن ميثاق الأسلحة النووية من المؤمل أن يتم التفاوض حوله، واعني بذلك إن هذه المسودة لن يتم قبولها بين ليلة وضحاها، إذ أن كل التفاصيل لا بل كل حرف سيتم التفاوض بشأنه وسيكون لدينا عملية التحقق حول تفاصيل الميثاق وما نص عليه وربما يتم ذلك بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي منظمة أخرى تقع عليها مسؤولية تنفيذها. شكرا لكم.

- **ماركو انطونيو سواز**: شكرا جزيلا لك. اعتقد أن السؤال الثاني سوف يتم الإجابة عليه من قبل إحسان الحق.

- **إحسان الحق**: إن السؤال الذي وجه إلي يتعلق بمؤتمر نزع التسلح، وفيما إذ كان هناك ولاية قوية للمجموعة الفرعية حول نزع التسلح النووي ان نقوم بعقد اتفاقية وان يكون هناك برنامج ممكن للعمل. اذ قدمت من خلالها مقترحا مهما يتمثل بان مؤتمر نزع التسلح يجب ان يرافقه هياكل وعمليات نزع التسلح لا بل يجب تعزيزها.

نحن نعتقد بأنه من المهم جدا القيام بأفضل ما تم القيام به خلال الاستمرار في هذه العمليات وتحقيق المصداقية في عملهم، وفوق كل هذا، كما تحدثت مسبقا عدم وجود تمييز وتفرد في القرارات. اعتقد انه إذا ما تمكنا من

دعم هذه المجموعات الفردية فإننا سنكون قادرين بالتأكيد على تحقيق الإجماع لأنه من المهم جداً أن يكون هناك قرارات حول عدم الانتشار أو قرارات حول نزع التسلح يتم تحقيق الإجماع فيها، إذ أننا لا نحاول أن نقوم بفرض القرارات.

ولسوء الحظ، إن هناك ميلا واضحا حول تحجيم هذه الهيئة مع مرور الوقت بما ينسجم مع المصالح الغربية بهدف الوصول إلى حلول وحل مبكر ليس بالضرورة تهدف إلى تحقيق الاجتماع في الحل وهي لا تحظى بدعم أوسع من قبل المجتمع الدولي. شكرا جزيلا.

– **ماركو انطونيو سواز:** شكرا جزيلا. فليتفضل السفير سومو.

– **سومو تاروي:** شكرا لك. السؤال الذي وجه لي يتمثل في الآتي: ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول غير النووية لدفع القوى النووية للحد من مخزونات الأسلحة النووية؟، حسناً إن هذا يعد سؤالا مهما ونود الإجابة عليه بشكل مختصر.

اعتقد أولاً قبل كل شيء إن الجميع يدرك بان معاهدة حظر الانتشار النووي قد منيت بفشل ذريع، ومؤتمر إعادة النظر في عام 2010 لديه تصميم كبيرا للنجاح وإلا فان نظام معاهدة حظر الانتشار النووي سوف تتعرض بحد ذاتها إلى خطر كبير نتيجة الفشل في عام 2010. لذلك فان إحدى ايجابياتها تتمثل في أننا يجب أن نحاول بشكل جدي صيانة أنظمة معاهدة حظر الانتشار النووي وجعلها فعالة قدر الإمكان. إن هذه النقاط الأساسية يجب أخذها بنظر الاعتبار هنا.

ثانياً: هو انه في الوقت نفسه الذي يتم إدراك التطورات الايجابية لاسيما فيما يتعلق بالدول الحائزة على الأسلحة النووية، على سبيل المثال الحكومة الفرنسية، إذ أعرب الرئيس الفرنسي ساركوزي في سياسة فرنسا النووية الجديدة بشكل واضح عن عدد الرؤوس النووية الحربية. إن هذه هي المرة الأولى لدولة نووية تعلن بشكل صريح عن عدد الرؤوس الحربية النووية. إن هذه خطوة مهمة جدا.

وفي الوقت نفسه، وكما تعلمون فان المملكة المتحدة اتخذت العديد من المبادرات بهدف المضي قدما في هذا المجال. إن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تستعدان للمضي قدما والتفاوض حول الميثاق القادم المتعلق بالسيطرة على التسلح. وأكد الطرفان بأنهما سوف يستمران في المناقشة والتفاوض حول هذه المسالة.

بالإضافة إلى ذلك، فانه عندما نفكر في تخفيض الأسلحة النووية فانه بالطبع الجميع يذهب غالى التفكير في البرنامج الأمني، وكيفية صيانة الأمن من دول الحاجة إلى الأسلحة النووية. بالطبع إن هناك العديد من الحجج، كما أنني لا أريد أن اكرر هذه الحجج، ولكن يجب أن لا ننسى المنطلقات الأمنية عندما نفكر في التخفيضات النووية. وفي هذا السياق اعتقد بان دور وأهمية التعليم الذي تم التأكيد عليه من قبل الدكتور بوتر اليوم، أنا اقدر بشكل كبير الخطاب المهم الذي قدمه.

اعتقد بان التعليم وعلى الرغم من انه يأخذ مدة طويلة جدا إلا أنه مهم بشكل كبير للإنسانية ولكي نفهم وندرك وننفذ بشكل كبير المهام الملقاة على عاتقه في المستقبل وكلي أمل بان الجميع سوف يشتركون ويدركون أهمية التعليم. شكرا جزيلا.

– **ماركو انطونيو سواز:** دكتور بوتو اعتقد لديك سؤالاً أيضاً. تفضل.

– **وليام بوتر:** في الحقيقة انك لم توجه لي سؤالا ولكن اعترضت على ذلك الموجه إلى السفير دانبالا، ولكن بما أنها تتعلق بفكرة منطقة نووية خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى فاني أود التعليق على هذا الموضوع. أود التأكيد بأنني اتكل هنا بصفتي الشخصية . السؤال هو: هل تعتقد بأن الأعضاء الثلاثة الدائمون سوف يوقعوا ويصادقوا على بروتوكول منطقة آسيا الوسطى في المستقبل القريب؟ إذ لم يكن بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ. متى تعتقد أن يكون بالإمكان؟ وماذا تعتقد من كل طرف أن يفعل؟.

اسمحوا لي أن اعبر عن تقديري إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتأييده لتشييد منطقة آسيا الوسطى خالية من الأسلحة النووية ومناشدته لدخولها حيز التنفيذ. إن ما يثير الدهشة بان هناك تطور جديد للأمانة العامة للأمم المتحدة. اعتقد أن تعليقات الأمس العام هي موضع ترحيب. وهنا اعتقد بأنني يجب أن أؤكد بأنني لا أتكلم نيابة عن دول آسيا الوسطى الخمسة. لذلك اعتقد بأنه سوف يكون من الصعوبة بمكان على الأعضاء الثلاثة الدائمون أن يصادقوا على البروتوكول في وقت قريب، نحن بحاجة إلى أن تصادق دولتان على

المعاهدة في المنطقة، وننتظر كازخستان وطاجكستان أن تقوم بهـذا العمـل، كـما اعتقـد أنهما سوف يقوما بذلك في وقت قريب جدا، كما أن الخطوة الأولى سوف تعزز الخطوات القادمة.

في الواقع، اعتقد بأنه سوف يكـون مفيـدا جـدا بعـد مصـادقة الـدول الخمـس أن يصدروا بياناً مشتركاً يعبر بشكل واضح عن وجهات نظرهم بأنه سـوف لـن يكـون هنـاك معاهدات أخرى للأسلحة النووية تسمح بنشر الأسلحة النوويـة عـلى أقـاليمهم تحـت أي ظرف من الظروف.

ولجعل هذا البيان ذو أهمية كبيرة لاسيما فيما يتعلق بإقناع الدول الـثلاث الدائمـة باتجاه توقيع البروتوكول فانه لا يمكن بأي حال من الأحوال اندلاع صراع في هذه المنطقـة التي تسهم بانتشار الأسلحة النووية. إن هذا التساؤل ليس مقتصرا على فئة معينـة، ومـن دون التطرق إلى التفاصيل في المعاهدة، فان معاهدة الأمن الجماعي من الأرجح أن تكون كافية للإجابة على التساؤل الذي طرحة.

— **ماركو انطونيو سواز:** شكرا جزيلا لك. لقد كـان هنـاك عـدد مـن الاسـلحة الأخرى التي نحن بصدد تجميعها، وسوف يـتم وضـعها عـلى الموقـع الالكـتروني، وسوف نقـوم بتحويلهـا إلى ممثـل معهـد دراسـات الشرق والغـرب. أود أن أدلي ببعض الملاحظات البسيطة. أود أن أقول بان عمليـات امـتلاك الأسـلحة النوويـة تعد مثالا لتجسيد علاقات القوة غير المتكافئة وتغذي الخلافـات حـول وجهـات النظر حول نزع التسلح. إن الذين يملكون هذه الأسلحة يواصلون تبريـر عمليـة

امتلاكهم لها لأنها مهمة لأمنهم، وكذلك الحال إلى الذين لا يملكونها أو يحاولون الحصول عليها. إن الهدف النهائي لجهود نزع التسلح المتعدد الأطراف سوف يساعدكم جميعا لتحقيق الإجماع والتوسع في المعلومات والتبادل في الأفكار وبهدف تحقيق الهدف النهائي لنزع التسلح. اختم كلمتي هنا وأعطي الكلمة الآن لممثل معهد دراسات الشرق والغرب الذي لديه إعلان يريد أن يدلي به لاسيما بعد الانتهاء من الاجتماع.

– **بال سيدو:** شكرا جزيلا سيدي الرئيس. وكما توقعنا منذ البداية في هذا الصباح فان هناك استجابة كبيرة لتقسيم المجموعات في هذا المساء، إذ عقد خمس منها في مؤسسة فورد كما تعلمون.

About the translator:

- **Full Name** : Tareq Mohammed Dhannoon AL Taie

- **Specialization** :

1-B.A :Political Science.(he ranked the second out of(57) students. got awarded the Degree of Bachelor in political Science grade (Excellent).

2-M.A :International Relations.(he ranked the first out of(5) students).

3-PhD in Progress : Strategy.(he ranked the first out of(7) students in (courses exams)

4- B.A: Degree of Bachelor in Translation into Arabic

- **Country** : Iraq

-**Working Place** :University of Mosul , College of Political Science ,Dept. of International Relations.

-**Book:**

1- The American – Russian Relations in the Post Cold War and their Future

-**Translated books:**

1- National Security Strategy of the Russian Federation to 2020. Approved By Decree of the President Of the Russian Federation 12 May 2009 No. 537.

2- The foreign policy concept of the Russian Federation: Approved by Dmitry A. Medvedev, President of the Russian Federation, on 12 July 2008.

3- Russia, The United States, And Cyber Diplomacy Opening the Doors: by Franz-Stefan Gady and Greg Austin.

- **Researches**

1-The effect of external factor in citizenship / publication / Journal of Regional Studies / Center for Regional Studies / University of Mosul.

2-The international dimensions of the U.S. missile shield project / published / bulletin: political papers / Faculty of Political Science / University of Mosul.

3-the Effects of European foreign policy toward the Israeli -Arab conflict .

4-The dialectical of relationship between the international system and international order /it has participated in the seminar hosted by the Faculty of Political Science / University of Mosul.

5-The Russian attitude towards of political change in the Arab world /it has participated in the seminar hosted by the Faculty of Political Science / University of Mosul.

6- others Researches

-**Conferences**: (8)

قائمة المحتويات:







شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

